مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المؤسسات، التجارة والجغرافيا: متضمنات التنمية بعيدة المدى في العالم العربي.

إبراهيم البدوي

إستعراض دولي سياسي إقتصادي للشراكة الأوروبية الخليجية.

غونزالو اسكربانو

إستدامة سياسات سعر الصرف والدين العام الخارجي في لبنان.

سيمون نعيمي

وقائع مؤتمر:

" السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية ".

علي عبدالقادر علي

عادل عبدالعظيم إبراهيم

مراجعة كتاب:

" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 : نحو الحرية في الوطن العربي "

يوسف طه جمعه

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(ISSN – 1561 – 0411)

المجلد الثامن – العدد الأول
ديسمبر 2005

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الأهداف

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. ترسل ثلاث نسخ من البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلى رئيس التحرير.
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 11 x ½ 8 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصا عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوبا باللغتين العربية والانجليزية.
6. يكتب الباحث أسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني (إن توفر).
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. تخصص قائمة بالمراجع في آخر البحث ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن الورقة أو البحث. وترتب على الشكل التالي:

Krueger, A.O. (1992), Economic Policy Reform in Developing Countries, Blackwell, Oxford.

سن، أ.ك، (1984) الموارد والقيم والتنمية مطبعة جامعة هارفرد، كمبريدج.

9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والرسوم التوضيحية المستعارة وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. لا ترد الأوراق المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.
12. تفضل المجلة استلام البحوث على البريد الإلكتروني للمجلة jodep@api.org.kw مكتوبة ببرنامج Microsoft Word أو أي معالج كلمات حديث.
13. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
14. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، خلال إسبوعين من تاريخ إستلام ردود كل المحكمين.
15. يُصبح البحث المنشور ملكا للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
16. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد الثامن - العدد الأول - ديسمبر 2005

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير
عيسى الغزالي

نائب رئيس التحرير
علي عبدالقادر علي

سكرتير التحرير
صالح العصفور

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي

هيئة التحرير

أحمد الكواز — أحمد طلفاح
إبراهيم البدوي — بلقاسم العباس
التهامي عبدالخالق — رياض بن جليلي
عبدالرزاق الفارس — عدنان وديع
مصطفى بابكر — يوسف جواد

توجه المراسلات إلى:
رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 4844061 – 4843130 (965) – فاكس 4842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاشتراكات :

داخل الوطن العربي :	سنة	سنتين	ثلاث سنوات
للأفـراد	US$ 15	US$ 25	US$ 40
مؤسسات	US$ 25	US$ 45	US$ 70
خارج الوطن العربي :			
للأفـراد	US$ 25	US$ 45	US$ 70
مؤسسات	US$ 40	US$ 75	US$ 115

ثمن النسخة في الكويت : 1.5 دينار كويتي.

عنوان المجلة :

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب 5834 صفاة 13059 الكويت

تلفون 4844061 – 4843130 (965) – فاكس 4842935 (965)

البريد الالكتروني: jodep@api.org.kw

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

محتويات العدد العربية

افتتاحية العدد **5**

وقائع مؤتمر:

" السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية ".

علي عبدالقادر علي

عادل عبدالعظيم إبراهيم **7**

مراجعة كتاب:

" تقـرير التنميـة الإنسانية العربية للعام 2004: نحـو الحريـة في الوطن العربي ".

يوسف طه جمعه **23**

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

افتتاحية العدد

في بداية هذه الافتتاحية، وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على صدور العدد الأول للمجلة، نود أن نتقدم بعظيم الشكر وخالص الامتنان للدكتور عماد الإمام (نائب رئيس التحرير السابق) على ما قدمه من جهد منذ بداية التفكير بإصدار مجلة تعنى بشؤون التنمية والسياسات الاقتصادية. إننا إذ نذكره بمناسبة صدور العدد الأول من المجلد الثامن فإننا نثمن له جهوده التي لولاها لما وصلت المجلة إلى ما وصلت إليه من تطور، حيث غادرنا ليتابع في موقع آخر من مواقع العمل الاقتصادي العربي المشترك، نتمنى له مزيداً من التقدم والنجاح في مسيرة عمله الجديدة. من جانب آخر نود أن نرحب بالدكتور علي عبدالقادر علي نائباً لرئيس التحرير ليواصل العمل الذي بدأناه منذ سبع سنوات وليمدنا من علمه وخبرته في سبيل تطوير هذا المنبر. والشكر موصول إلى الأخوة الذين غادرونا من هيئة تحرير المجلة ليواصلوا العمل في مواقع أخرى، والترحيب موصول أيضاً بزملاء جدد إنضموا إلى هيئة التحرير ليكملوا مسيرة هذه المجلة.

يحتوي هذا العدد وهو الأول من المجلد الثامن على ثلاث أوراق علمية وملخص لوقائع ورشة عمل بالإضافة إلى عرض لتقرير دولي.

في الورقة الأولى، من إعداد إبراهيم البدوي، تم تناول العوامل الرئيسية المفسرة للتخلف النسبي للدول العربية مقارنة بدول شرق آسيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. هذا وقد أوضح المؤلف أن هذه العوامل تتمثل في قصور المؤسسات خصوصاً في ما يتعلق بحماية حقوق الملكية والممارسات الديموقراطية، هذا ويبين المؤلف أن هناك تأثير غير مباشر للجغرافيا على التخلف من خلال المؤسسات، كما أوضح أهمية إعطاء العوامل البيئية في التنمية أولوية متقدمة.

في الورقة الثانية، قام غونزالو إسكربانو باستعراض سياسي إقتصادي للشراكة الأوروبية الخليجية، من خلال مقارنة إتفاقية التعاون الأوروبي الخليجي مع المبادرات الأوروبية الإقليمية الأخرى. وقد أشارت الورقة إلى الحاجة إلى تعاون إقتصادي يتضمن منطقة التجارة الحرة التي طال انتظارها، وإلى حوار ثقافي يتجاوز مستواه الراهن المجزأ

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والمنخفض للوصول إلى إتفاقية شراكة أوروبية خليجية ذات طبيعة مؤسسية، وقد شددت الورقة على تبني نموذج أكثر تطوراً من الشراكة الأوربية المتوسطية وبحيث تأخذ العلاقة بالحسبان الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وفي الورقة الثالثة قدم سيمون نعيمي بحثاً حول استدامة سياسات سعر الصرف والدين العام الخارجي في لبنان، بعد أن أصبحت السياسات المالية والنقدية أساسية في رسم مستقبل الوضع المالي والاقتصادي في لبنان، وذلك بسبب تنامي حجم الدين المحلي والأجنبي منذ بداية تسعينات القرن الماضي. تتناول الورقة تنامي الدين الخارجي في لبنان حتى أصبح خطراً يهدد الوضع الاقتصادي، وتؤكد على وجوب إتخاذ إجراءات نقدية ومالية عاجلة تحول دون الوقوع في أزمة مالية، وذلك إذا ما استمر البنك المركزي على سياسته الحالية في تثبيت سعر صرف العملة المحلية.

وفي باب ملخص وقائع اللقاءات العلمية إستعرض علي عبدالقادر علي وعادل عبدالعظيم وقائع ورشة العمل الإقليمية حول السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية، والتي عقدت في القاهرة في الفترة 26 – 27 سبتمبر من عام 2005، في إطار التعاون بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (إفبري).

وأخيراً يقوم يوسف طه جمعه بعرض لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام2004، الذي يعد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

نأمل أن تلاقي محتويات هذا العدد قبولاً واستحساناً لدى القرّاء والمهتمين بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في عالمنا العربي، وأن تفتح آفاقاً جديدة للحوار العلمي البنّاء الذي ولدت من أجله هذه المجلة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

رئيـــس التحـــريـــر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول: " السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية "

(القاهرة : 26 – 27 سبتمبر 2005)

عرض:علـــي عبـــدالقادر علي
عادل عبدالعظيم إبراهيم

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ملخص وقائع ورشة العمل الإقليمية حول : " السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية" (القاهرة : 26 – 27 سبتمبر 2005)

عرض:علـــي عبـــدالقادر علي *
عادل عبدالعظيم إبراهيم**

مقدمة

أبدى المجتمع الدولي اهتماما متجدداً بقضايا التنمية من خلال مؤتمر قمة الألفيـــة الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر من عام 2000، حيث انبثق عن هذا المؤتمر إعلان الأمم المتحدة حول الألفية والذي اشتمل على الأهداف الإنمائيـــة للألفيـــة. تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية ثمانية أهداف رئيسية هي: القضاء على الفقـــر المـــدقع والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنـــسين وتمكـــين المـــرأة، تخفيض معدلات وفيات الأطفال، تحسين العناية الصحية للنـــساء فـــي حـــالات الوضـــع، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، كفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالميـــة مـــن اجل التنمية.

ينطوي الاتفاق الدولي حول الأهداف الإنمائية للألفية على توجه جديد فيما يتعلـــق بفهم عملية التنمية. ويأتي هذا التوجه الجديد مغايرا لما كان سائدا بشأن قضايا التنمية منـــذ بداية ثمانينات القرن العشرين، حيث كان التركيز على هدف تحقيـــق الاســـتقرار المـــالي والنقدي في الأجلين القصير والمتوسط ، ليثير قـــضية صـــياغة الـــسياسات الاقتـــصادية والاجتماعية الملائمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى رأسها محاربة الفقر في إطار زمني طويل المدى يصل إلى عام 2015 . ويستلزم مثل هذا التوجه الجديد الـــسعي نحـــو صياغة سياسات إقتصادية وإجتماعية من شأنها تحقيق الأهـــداف المنـــشودة مـــن خـــلال

* وكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومنسق ورشة العمل.
** باحث في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل بما ينعكس على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفرد .

في هذا الإطار ، نظم المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (إفبري) ورشة عمل إقليمية تحت عنوان "السياسات العامة والإقلال من الفقر في الدول العربية"، بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 26 – 27 سبتمبر 2005. هدفت الورشة إلى إطلاع صناع القرار العرب على النتائج البحثية التي تم التوصل إليها في إطار البحث المشترك حول موضوع الورشة الذي قامت بتنفيذه الجهات القائمة على هذه الورشة (خلال الفترة من يناير 2004– يوليو 2005). وقد شارك في ورشة العمل ممثلون عن كل من سوريا ومصر والكويت وموريتانيا والأردن واليمن والبحرين والسودان وسلطنة عمان والعراق.

خاطب الجلسة الافتتاحية للورشة معالي الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان، وزير التخطيط بجمهورية مصر العربية، الذي أبدى عدداً من الملاحظات المنهجية والتطبيقية حول أهمية موضوع الورشة، وأولوية قضية الفقر في الدول العربية مقارنة بقضية البطالة، وبعض قضايا قياس الفقر، والسياسات العامة، ونتائج الفقر في مصر وبعض الجهود التي بذلت للتعامل مع الظاهرة.

كما خاطب الجلسة أيضاً الدكتور عيسى الغزالي المدير العام للمعهد العربي للتخطيط، وأشار إلى أن تعريف السياسات العامة الذي تم استخدامه في تنفيذ البحث إشتمل على السياسات الاقتصادية التقليدية، بالإضافة إلى السياسات التي تُعنى بالاستثمار في مجالات البنيات الأساسية والاستثمار القطاعي (الزراعة والتعليم والصحة)، وأوضح أن السياسات العامة التي يمكن أن تؤدى إلى الإقلال من الفقر مع مرور الزمن تشتمل على نوعين من السياسات هي سياسات دعم النمو الاقتصادي الحقيقي ، وسياسات تحسين توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين الأسر والشرائح الاجتماعية .

فيما يلي إستعراض لأهم ما تناولته ورشة العمل حسب برنامجها الزمني ، حيث تناولت بداية القضايا المنهجية، ثم ناقشت نتائج الدراسات القطرية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

قضايا منهجية

قُدمت للورشة ثلاثة أوراق حول القضايا المنهجية المتعلقة بتنفيذ المشروع البحثي المشترك على نحو ما ستتناوله الأقسام الفرعية التالية:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الحالة المعرفية حول الفقر في الدول العربية

تم استعراض قضايا قياس الفقر والحالة المعرفية حول تقديرات الفقر في الدول العربية من خلال ورقة بعنوان "**الفقر في الدول العربية: إستعراض انتقائي**" من تأليف **على عبد القادر، وكيل المعهد العربي للتخطيط–بالكويت**. لفت المؤلف الانتباه – في البداية – إلى المقاربات الشائعة لدراسة الفقر وهي: المقاربة الكمية التي تعتمد على مستوى المعيشة اللائق حسبما يعكسه متوسط إنفاق الفرد على السلع والخدمات ؛ مقاربة "الاستطاعة" التي تشمل الجوانب المادية والفرص المتاحة ليعيش الفرد حياة يرضى عنها، ومقاربة دراسة الفقر بواسطة مشاركة الفقراء. وقد أوضح المؤلف أن المنهجية الكمية هي الأكثر استخداما في معظم الدراسات التي تستند عليها صياغة السياسات العامة .

إنتقل المؤلف إلى استعراض أهم مؤشرات الفقر المستخدمة في الأدبيات متمثلة في: مؤشر عدد الرؤوس الذي يقيس مدى انتشار الفقر في المجتمع ، ومؤشر فجوة الفقر الذي يقيس عمق الفقر. وفي ما يتعلق بتطور الفقر مع الزمن تمت ملاحظة إمكانية التعبير عن تغير الفقر مع الزمن من خلال علاقة سببية مع معدل نمو إنفاق (أو دخل الفرد) في شكل دالة تعبر عن التغير النسبي لمؤشر الفقر مع الزمن بحاصل ضرب المرونة الكلية للفقر بالنسبة للنمو ومعدل نمو دخل الفرد. وذلك على اعتبار أن "المرونة الكلية للفقر بالنسبة للنمو" تأخذ في الاعتبار التغير الذي يطرأ على حالة توزيع الدخل مع الزمن ، كما تعكسها مرونة معامل جيني مع متوسط الدخل (أو مرونة كوزنتز). وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى الجدل الدائر حول استكشاف مدى محاباة عملية النمو للفقراء مستعرضاً مؤشر كاكواني – برنيا لقياس هذه المحاباة ، إذ تشير قيمة المؤشر التي تتجاوز الواحد إلى محاباة النمو للفقراء بقوة، بينما تشير القيمة السالبة إلى نمو غير محاب للفقراء، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بقسمة المرونة الكلية للفقر مع النمو على المرونةً الجزئية للفقر مع النمو.

وإستعرض على عبد القادر الشواهد الدولية حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي (الدخل) في مختلف أقاليم العالم خلال الفترة 1966-1990 ، وكذلك آخر المعلومات المتوفرة حول التوزيع في أقطار المشروع البحثي، حيث عرض الاتجاهات الزمنية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

لأربعة من دول العينة خلال حقبة التسعينات، مشيرا إلى انخفاض معامل جيني في كل من الأردن وتونس، وارتفاعه في كل من مصر والمغرب.

كما استعرض المؤلف أحدث النتائج المتوفرة حول الفقر في الدول العربية، معتمداً على تقديرات البنك الدولي لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأوضح أن الإقليم العربي هو أقل أقاليم العالم النامي إنتشارا للفقر خلال فترة الدراسة 1981– 2001 بعد استبعاد إقليم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ، علاوة على انخفاض مؤشر عدد الرؤوس في إقليم الدول العربية . إلا أن المؤلف إنتقد منهجية إعداد هذه المؤشرات في ما يتعلق بفرضية ثبات خط الفقر عند 1.78 دولار للفرد في اليوم لإقليم الدول العربية ، واعتبر هذه الفرضية سببا على الأرجح وراء التقدير المتدني لمؤشر تعداد الرؤوس.

إستعرض المؤلف بعض النتائج المتعلقة بانتشار الفقر في الدول المعنية على مستوى القطر، معبرا عنه بمؤشر عدد الرؤوس في كل من الأردن والمغرب وتونس واليمن . أما بالنسبة لمصر فقد نبه المؤلف إلى تفاوت تقديرات مؤشر عدد الرؤوس لعام 2000 بين مختلف الدراسات على الرغم من اعتمادها منهجية موحدة لتقدير خط الفقر، إضافة إلى عدم واقعية إتجاه تقديرات الفقر نحو الانخفاض خلال الفترة 1995–2000، بما لا يتفق والمشاهدات العابرة. وإستعرض المؤلف خصائص الفقر في الدول العربية في ما يتعلق بمحاباة عملية النمو للفقراء حسب مرونات مؤشر تعداد الرؤوس لمتوسط الإنفاق ولمعامل جيني ، واستنتج المؤلف أن السياسات العامة التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي في الدول العربية يمكن أن يترتب عليها نمو محابٍ للفقراء في كل دول المشروع البحثي.

واختتم المؤلف عرضه بملاحظته بأن هناك قدر جيد من المعرفة حول الفقر في الدول العربية، مما يمكّن من تعميق البحث في هذا المجال، خصوصاً في ما يتعلق بوقع السياسات العامة ، حيث تتوفر للدول العربية تحت الدراسة، مجموعة من الدراسات الجيدة في هذا المجال ، وحسابات لخط الفقر ومحاولات أولية لاستكشاف أثر السياسات العامة على الفقر.

العلاقة بين السياسات العامة والفقر

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

هدفت الورقة التي أعدها **بلقاسم العباس – عضو الهيئة العلمية بالمعهد – وعماد الإمام – الوكيل السابق للمعهد والاقتصادي في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي** – تحت عنوان "**أثر السياسات العامة على الفقر، توزيع الدخل والنمو**"، إلى قياس أثر السياسات العامة على الفقر من خلال التركيز على العلاقة بين السياسة الاجتماعية ومستويات الفقر، في إطار يسمح بإدماج الفقر وتوزيع الدخل ، وذلك في ضوء عينة واسعة من البيانات الحديثة.

في البداية إستعرضت الورقة ملخصاً لنتائج بعض الدراسات المتوفرة في الأدبيات، والتي حاولت تحليل العلاقة بين السياسات العامة والأداء الاجتماعي، وأوضحت أن الدلائل الأمبريقية لم تعط نتائج جازمة بالرغم مما يبدو من حتمية تأثير هذه السياسات على المعطيات الاجتماعية. وقد أُرجع السبب وراء هذا الوضع إلى أن أغلب الإنفاق الحكومي لا يذهب إلى الفقراء، حتى في حال تخصيص الأموال لصالح الفقراء.

تعرض المؤلفان للمنهجية القياسية المستخدمة لدراسة أثر السياسات العامة على الفقر والتي تأخذ بعين الاعتبار التداخل الآني بين الفقر وتوزيع الدخل والنمو الاقتصادي، بهدف تفادي المشكلات المرتبطة بانخفاض دقة القياس والتحيز . تكون النموذج المستخدم من ثلاثة معادلات آنية تحدد النمو الاقتصادي، والفقر وتوزيع الدخل.

إشتملت معادلة النمو على متغيرات مفسرة ضمت كلاً من معدل الاستثمار ومؤشر أداء المؤسسات ومؤشر السياسة الاقتصادية الكلية ودرجة الانفتاح الاقتصادي، إضافة إلى الشروط الابتدائية، التي تعكس ظاهرة التقارب، والتي تم التعبير عنها بمستوى الدخل الحقيقي للفرد في سنة 1975. أما بالنسبة لمعادلة توزيع الدخل، الذي تم قياسه بمعامل جيني، فاشتملت على متغيرات مفسرة هي مستوى النمو ومتغيرات السياسة الاقتصادية. أما معادلة الفقر، فقد استخدمت كمتغيرات مفسرة كلاً من خط الفقر، ومتوسط الإنفاق (الدخل) ومعامل جيني.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

استعرض مقدم الورقة نتائج النموذج الآني، مشيراً إلى جودة النموذج في تفسير البيانات، في ضوء جودة المعنويات الإحصائية للمعاملات وتطابق إشارات المتغيرات مع النظريات لكل معادلة على حده:

- أن الفقر يستجيب لتأثير السياسات أكثر من توزيع الدخل والنمو. وأن شدة الفقر وعمقه يتأثران أكثر من مستواه بالسياسات العامة.

- أن التحويلات تعتبر أكثر فعالية في التأثير على توزيع الدخل والنمو، لكنها ذات أثر بسيط على مستويات الفقر. وبالمقابل توجد متغيرات ذات أثر قوي ومباشر على مستويات الفقر كمؤشر إنتاج الحبوب.

- أن النمو يؤثر إيجاباً على الفقر وتوزيع الدخل باستثناء المستويات المرتفعة منه.

- أظهرت النتائج إيجابية أثر الإنفاق الحكومي والتحويلات ومحاربة التضخم على الإقلال من الفقر، في حين تؤثر سياسات الانفتاح سلبا على توزيع الدخل ومستويات الفقر، وذلك على الرغم من أن كلاهما تدعمان النمو الاقتصادي .

أوصى المؤلفان في ختام ورقتهما بضرورة مسايرة سياسات تخفيف الفقر، بإجراءات تحسين توزيع الدخل، حيث أشارت النتائج إلى أن السياسات الموجهة نحو تحسين توزيع الدخل هي أكثر فعالية في التأثير على الفقر مقارنة بالسياسات الموجهة نحو رفع متوسط الإنفاق والنمو .

نماذج التوازن العام والفقر

نبه مصطفي بابكر – عضو الهيئة العلمية بالمعهد العربي للتخطيط . في عرضه للورقة التي أعدها تحت عنوان "**أثر السياسات العامة على الفقر في الدول العربية:استعراض منهجية النماذج الحاسبة للتوازن العام**" إلى أهمية وجود إطار تحليلي شامل يأخذ في اعتباره تداعيات التغير في مستويات الدخل وأنماطها التوزيعية، حتى يمكن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تقصي آثار السياسات الاقتصادية وفهم مدلولاتها وانعكاساتها على حالة الفقر في الاقتصاد المعني بالدراسة . ومن هنا سلط المؤلف الضوء على أهمية وفائدة تطبيق منهجية نماذج التوازن العام في إطارها الشمولي .

أبرز المؤلف أهمية هيكل مصفوفة المحاسبة الاجتماعية، الذي يمثل الأساس المحاسبي والمفاهيمي للنماذج الحاسبة للتوازن العام ، وأوضح درجة التفاصيل المطلوبة في المصفوفة لغرض إستخدامها في تحليل الفقر، وخاصة فيما يتعلق بحسابات توزيع الدخل وحسابات عوامل الإنتاج. وتعرض المؤلف إلى كيفية حساب مؤشرات الفقر المعروفة في إطار النموذج الحاسب للتوازن العام، حيث تم توضيح منهجيتين: تمثلت الأولى في منهجية الأسرة الممثلة التي يتم فيها تقسيم المجتمع إلى مجموعة من الأسر على أن يتم تحديد توزيع الدخل أو الإنفاق لكل مجموعة خارج النموذج، باستخدام بيانات مسوحات الدخل والإنفاق للأسر، ثم يتم إستخدامها في حل النموذج. وبتغذية البيانات الناتجة من حل النموذج في التوزيعات المحددة مسبقاً يتم توليد توزيعات جديدة للإنفاق والدخل في المجتمع، تستخدم في حساب مؤشرات الفقر لسيناريو السياسة المستخدمة في حل النموذج. أما المنهجية الثانية ، فقد أوضح المؤلف أنها منهجية المحاكاة الجزئية، التي يتم فيها تمثيل كل الأسر الواردة في المسح داخل النموذج، وبالتإلى يتم توليد توزيعات الدخل والإنفاق لأي سيناريو سياسة داخلياً من حل النموذج.

ثم استعرض المؤلف ملخصاً لنتائج بعض دراسات الفقر التي اشتملت على نماذج التوازن العام في الدول العربية ، حيث أوضح أن بعض الدراسات إرتبطت ببرامج تحرير التجارة وبرامج الإصلاح الهيكلي، وبخاصة برنامج الشراكة المتوسطية لكل من المغرب، تونس ومصر تحت إشراف البنك الدولي، منتقدا تركيز نماذج هذه الدراسات على تحرير التجارة، مما أضعف من قدرتها على تقييم القضايا المتعلقة بالفقر. وفي المقابل، أشار المؤلف إلى دراسات أخرى ركزت نماذجها على القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي، واهتمت بتمثيل حسابات عوامل الإنتاج وتوزيعات الدخل والإنفاق بدرجة عالية من التفصيل، تساعد على التنبؤ بأثر السياسات الاقتصادية على الفقر وتوزيع الدخل. إلا أن المؤلف عاب عليها إفتقادها للمنهجية الموجهة إلى قياس مؤشرات الفقر وتقييم أثر السياسات العامة الساعية للإقلال من الفقر.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وقد قدم المؤلف مقترحاً لنمذجة السياسات العامة للإقلال من الفقر في إطار منهجية التوازن العام في الدول العربية، آخذاً في الاعتبار ظروف توفر قواعد البيانات الملائمة من مسوحات الدخل والإنفاق، إضافة إلى العوائق الفنية الأخرى في هذه الدول. واشتمل المقترح على تقديم عدد من المقترحات العملية لكيفية معالجة النقص في البيانات، وأخرى لكيفية نمذجة السياسات العامة وتقييم تأثيراتها على الفقر ، وتحديد السمات الأساسية التي يجب تضمينها في النموذج التقليدي، حتى يصبح ملائماً لتحليل الفقر. كما أوصى المؤلف باستخدام منهجية الأسرة الممثلة مع معالجة إشكاليات التباين داخل مجموعة الأسرة الممثلة، وكذلك استخدام خط الفقر القومي واستخدام مؤشرات فوستر– جرير– ثوربيك في قياس الفقر.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الدراسات القطرية

قُدمت للورشة خمس دراسات قطرية، نورد في ما يلي ملخصات مكثفة لما عرض عنها:

دراسة مصر

تم استعراض نتائج تحليل متعدد المستويات لتقييم آثار مختلف بنود الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والإقلال من الفقر في الاقتصاد المصري، والمقايضات في ما بين الهدفين، وتقديم خيارات للسياسات المستقبلية بغرض تحقيق الهدف الإنمائي للألفية من خلال ورقة بعنوان "**الإنفاق العام والنمو والإقلال من الفقر في مصر : تحليل متعدد المستويات**"[1] من إعداد مجموعة من الباحثين. وقد اشتمل العرض على تحليلات وتمارين تمثيلية على مستويات الأسر والقطاعات والأقاليم بالإضافة إلى المستوى التجميعي ، وذلك باستخدام أدوات تحليلية ملائمة لكل مستوى .

فعلى مستوى الأسر ، وباستخدام المسح المتكامل للأسر الذي أجراه معهد إفبري في عام 1997، إستعرضت الورقة نتائج تقدير النماذج الاقتصادية القياسية المستخدمة، واستخلصت أن محددات حالة فقر الأسر تتمثل في التعليم ونسبة الإعالة وتوفر الاتصال التلفوني، وأن استخدام البذور المحسنة يساهم في زيادة دخل الفرد. أما على مستوى القطر، فقد بينت النتائج أن الاستثمار في التعليم يجيء في المرتبة الأولى بأعلى عائد، فيما تأتي لاحقاً كل الاستثمارات العامة، ثم الاستثمار في البحوث الزراعية ، ثم الاستثمار في الطرق ، فالاستثمار في الري على الترتيب. وعلى مستوى الأقاليم، فإن الاستثمارات في مجالي التعليم والري تتميز لدى إقليم الصعيد. أما في الدلتا فيأتي الاستثمار في الطرق في المرتبة الأولى تليه الاستثمارات في الاتصالات التليفونية والتعليم ، بمعدل عائد متساو ، ثم يأتي الاستثمار في الري في المرتبة الأخيرة .

---

[1] اشترك في تأليفها كل من شنجن فان ووبريهان الرفاعي ومعتز السعيد وبنجزن يو ، وأحمد كمالي وقدم النتائج د. شنجن فان من المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (إفبري).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أما بالنسبة للتحليل على المستوى الكلي، فقد أوضحت الورقة أن التحليل اعتمد على نموذج ديناميكي للتوازن العام. وقد تم تقييم السيناريوهات البديلة للسياسات العامة وسياسات دعم السلع من حيث وقعها على النمو والفقر وتوزيع الدخل . وتناولت السيناريوهات وقع إعادة تخصيص الموارد الحكومية الحالية على قطاعات الزراعة ، المواصلات ، التعليم والصحة ، تحت برنامج تحسين الاستهداف لسياسة الدعم القائمة، أو برنامج توفير الدعم من خلال التحويلات المباشرة للأسر .وفي هذا الصدد، أوضحت الورقة أن نتائج الدراسة تشير إلى أن شبكات الحماية الاجتماعية التي تستهدف المحتاجين لا تقوم فقط بتخفيض العبء المالي وتوفير موارد يمكن إستخدامها لحفز النمو والإقلال من الفقر، وإنما تساعد أيضاً في الاستخدام الأكفأ للموارد وتتميز بأنها أكثر عدالة.

وفي ما يتعلق ببرنامج التحويلات المباشرة كبديل للاستهداف، بينت الورقة أن هذا البرنامج يؤدي إلى توزيع أكثر عدالة ويحفز النمو ويزيد من إجمالي إستهداف الأسر مقارنة ببرنامج دعم السلع الذي يستهدف المحتاجين . واتضح ذلك من استعراض مقارنة المؤشرات الكلية والجزئية باستثناء مؤشر الفقر الذي يتساوى تحت البرنامجين . كما وجد أن برنامج التحويلات المباشرة يقوم بتعويض في دخل القطاع الريفي أكثر مما يقوم به برنامج دعم أسعار السلع. كما أشارت الورقة إلى أن الإنفاق الحكومي في رأس المال البشري – كأحد أهم النتائج العامة للدراسة – يمثل البديل الأرقى، حيث وجد أن هذا الاستثمار يتغلب على تدهور شروط التبادل للسلع الزراعية، ومن ثم يترتب عليه نمو أعلى وإقلال أكثر للفقر مقارنة بالاستثمار في البنى الأساسية أو البحوث الزراعية.

أوضحت الدراسة أن الاستهداف الجغرافي للإنفاق العام في قطاع الخدمات الاجتماعية والبنى الأساسية سيؤدي إلى منافع أكثر في إطار هيكل القطاع الزراعي، وأن الاستهداف الجغرافي لبرامج الدعم على أساس النوع يعد أحد المجالات التي يمكن أن تترتب عليها فوائد وخاصة الأسر التي ترعاها النساء لانخفاض قدرات النساء في كسب المعاش. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن نظام الدعم الذي تكون تغطيته شاملة لجميع السكان يتصف بعدم الكفاءة وارتفاع التكلفة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

- إن من المفضل إتباع طريقة الاستهداف الجيد الذي يقلل من الفقر ويحسن من عدالة توزيع الدخل، وأن يتم استخدام الموارد التي يتم توفيرها للاستثمار المنتج – في رأس المال البشري والبنية التحتية والتقنيات الزراعية – لما لذلك من أثر طويل المدى على النمو والإقلال من الفقر .
- أن من بين كل البرامج المستهدفة للمحتاجين تستحق برامج التحويلات المباشرة عناية خاصة .

- أن هناك حاجة لوضع أولويات للاستثمار العام، بهدف تعظيم النمو الاقتصادي وتحقيق إقلال كبير للفقر. ويترتب على الاستثمار العام في التعليم والبنى الأساسية ، خصوصاً في الريف، عوائد مرتفعة في ما يتعلق بالنمو الاقتصادي والإقلال من الفقر. أما بالنسبة للأولويات على مستوى الأقاليم، فإن الاستثمار في صعيد مصر سيؤدي إلى إقلال أكثر في الفقر، وذلك نسبة لتركز الفقراء في هذا الإقليم.

- أن الاستثمار في الزراعة وفي القطاع الريفي يمثل ضرورة قصوى لانتشال فقراء الريف من فقرهم ، إلا أن تحرير التجارة في الزراعة يمثل شرطاً مسبقاً لذلك، بمعنى تجنب السياسات التجارية التي تعزل السوق المحلي عن السوق العالمي ، ومن ثم إضعاف العائد على الاستثمار الزراعي.

دراسة اليمن

تم استعراض نتائج تحليل أثر تقييم زيادة الإنفاق الحكومي في بعض القطاعات الحيوية لتدعيم النمو الاقتصادي والتقليل من مستويات الفقر في اليمن من خلال ورقة بعنوان "**توجيه الإنفاق الحكومي للتقليل من الفقر في اليمن**" من تأليف **محمد عبد الباسط الشمنقي** الذي يعمل باحثاً في **معهد الكويت للأبحاث العلمية.**

في البداية إستعرض الكاتب التطورات الاقتصادية وأثرها على كل من مستويات الفقر ومكونات الإنفاق الحكومي منذ توحيد اليمن في عام 1994 وحتى عام 2001 . وقد

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أوضح المؤلف إرتفاع الإنفاق الحكومي بمستويات أعلى من مستويات ارتفاع الموارد متمثلاً في بند الإنفاق الجاري (وخاصة بند الرواتب) ، وبالرغم من ذلك، فقد سجلت الأجور الحقيقية تراجعا في اليمن. كما تناول الكاتب تفشي ظاهرة الفقر في اليمن والتي تعتبر من أعلى المستويات عالميا، حيث بلغ مؤشر عدد الرؤوس 13% لخط الفقر الأدنى، 66% لخط الفقر الأعلى. كما أشار إلى أن نتائج التحليل تعكس تحسن مستويات الفقر مع تحسن المستويات التعليمية لأفراد الأسر ، وأن أعلى نسبة للفقراء تتركز في القطاع الزراعي ، يليه قطاعي الخدمات والصناعة على التوالي. وقد أشار الكاتب إلى ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية للفرد بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1996–2001 بمعدلات تفوق زيادة الإنفاق الحكومي الإجمالي بالأسعار الثابتة أيضاً، مما يدل على اهتمام سياسة الإنفاق الحكومي بالجانب الاجتماعي . ويصف الكاتب هذا الاهتمام بأنه غير كاف نظراً لارتفاع نسبة الفقر بين السكان والنقائص التي تعاني منها العديد من القطاعات الأجتماعية في البلاد.

إستعرض الكاتب أبرز خصائص النموذج الديناميكي للتوازن العام، الذي تم تطويره لقياس إنعكاسات بعض السياسات البديلة لتوجيه زيادة الإنفاق الحكومي في بعض القطاعات الاجتماعية. ثم استعرض أبرز مميزات الاقتصاد اليمني من خلال مصفوفة الحسابات الاجتماعية، وكيفية قياس مرونة التقليل من الفقر كنتيجة لتطور مستوى الاستهلاك بالأسعار الحقيقية، والتي تم استخدامها في قياس تطور نسبة الفقر المرتبطة بسيناريو تطور الاقتصاد اليمني سواء في السيناريو الأساسي الذي يعتمد على فرضية تواصل السياسة الاقتصادية اليمنية حتى سنة 2016 أو في السيناريوهات البديلة الخاصة بتوجيه زيادة الإنفاق الحكومي – سواء من خلال تخفيض التحويلات الحكومية المباشرة إلى القطاع العائلي ، أو من خلال المساعدات الخارجية – في كل من قطاعات الزراعة، والتعليم والصحة. ولقياس إنعكاسات كل من هذه السيناريوهات الست على الاقتصاد اليمني من جهة وعلى تطور مؤشرات الفقر من جهة أخرى، إعتمد المؤلف مؤشر تنمية الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج . وفيما يلي إستعراض لأبرز نتائج الدراسة:

- أن زيادة الإنفاق الحكومي في قطاعي الصحة والتعليم ستؤدي إلى تدعيم النمو والتقليل من الفقر.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

- أن الطريق أمام اليمن مازال طويلا لتحقيق أهداف الألفية الخاصة بتخفيض ظاهرة الفقر بنسبة 50% بحلول سنة 2015، وذلك بالرغم من أن تدعيم وهيكلة الإنفاق الحكومي نحو مزيد من العناية بالقطاعات الاجتماعية يمثل السبيل الوحيد للاقتراب من هذا الهدف.

دراسة تونس

تم استعراض نتائج تحليل أثر بعض بنود الإنفاق العام على الفقر في تونس على المستوى الجزئي للأسر ، والمستوى الإقليمي للقطر، والمستوى التجميعي الكلي، باستخدام الأدوات التحليلية الملائمة لكل مستوى، بما في ذلك نماذج الانحدار والنموذج الديناميكي الحاسب للتوازن العام، من خلال ورقة بعنوان "**الإنفاق العام والنمو المحابي للفقراء والإقلال من الفقر في تونس: تحليل متعدد المستويات**" من تأليف **سامي بيبي – وريم الشطي من جامعة تونس.**

في البداية، إستعرض مقدم الورقة النتائج الإيجابية في مجال الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي، التي ترتبت على الاستراتيجيات التنموية المتتالية التي إنتهجتها تونس منذ الاستقلال، حيث ارتفع الدخل الحقيقي للفرد، وانخفض الفقر المدقع بمعدلات ملحوظة، علاوة على قرب إندحار الأمية في أوساط الشباب وتحسن المستويات الصحية كما تعكسه إتجاهات مؤشرات العمر المتوقع ومعدلات وفاة الرضع والأطفال والنساء تحت الولادة . وقد خلصت الورقة مما تقدم إلى نتيجة مفادها أن تونس لا تعاني حالياً من مشكلة الفقر المدقع ، بل ويمكنها القضاء على الفقر بحلول 2015 بشرط الحفاظ على معدل نمو سنوي يبلغ في المتوسط 5 %، وذلك للارتفاع النسبي لمرونة الفقر بالنسبة للنمو. ثم تعود الورقة لتنبه إلى أن الانكشاف الاقتصادي (نسبة السكان ذوي الدخول التي تفوق الخط الأدنى للفقر بنحو 25%) سيبقى مشكلة تستوجب الاهتمام .

إستعرضت الورقة نتائج تقدير نماذج إنحدار لمختلف مؤشرات الفقر كمتغيرات تابعة لكل من الفقر والنمو وتوزيع الدخل وعوامل أخرى كمعدل الأمية والإنفاق العام. وأشارت إلى أن نمو دخل الفرد وتحسن حالة التوزيع لهما تأثير مهيمن على انخفاض الفقر، وإلى أن الاستثمار في التعليم يعد من أهم محددات النمو الاقتصادي. وفي ما يتعلق بشبكات الضمان الاجتماعي للتخفيف من حدة الفقر ، بينت الورقة أن تونس قد إستخدمت

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

نوعين، هما: التحويلات المباشرة للمحتاجين، والإعانات السعرية على السلع الغذائية. ويلاحظ أن الإنفاق على هذه البرامج ، قد انخفض مع الزمن، عاكساً إنخفاض الإعانات السعرية على السلع الغذائية لتصل، إلى ما نسبته 1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2002 .

كما أوضحت الورقة أنه على الرغم من نجاح برنامج الإعانات الذي يغطي كل السكان في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وفي حماية القوة الشرائية والحالة التعددية للشرائح ذات الدخل المنخفض، إلا انه لا يعتبر النظام الأمثل للتحويلات، وذلك لما ترتب على هذا النظام من فوائد للشرائح الغنية تفوق ضعفي الفوائد التي جنتها الشرائح الفقيرة . وفي هذا الصدد، أوضح مؤلفا الورقة أن البرنامج الذي يعتمد المتوسطات غير المباشرة يتوقع أن يكون أكثر فعالية في الإقلال من الفقر مقارنة ببرنامج دعم السلع الغذائية . بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره برنامج الاستهداف من نسب مرتفعة من الموارد المخصصة لبرنامج دعم السلع الغذائية والتي يمكن توجيهها للاستثمار في رأس المال البشري.

وفي حالة إستبدال برنامج دعم السلع الغذائية ببرنامج للاستثمار في قطاعي التعليم والصحة، فقد أوضح مؤلفا الورقة أن أحد أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تقدير نموذج ديناميكي للتوازن العام ، هي أن السياسات التي تهدف إلى تدعيم القوة الشرائية للفقراء – في المدى القصير – تكون أكثر فعالية في الإقلال من الفقر ومحاربة الانكشاف الاقتصادي، مقارنة بسياسات الاستهداف التي تُعنى بالاستثمار في البنى الأساسية ورأس المال البشري. وفي نهاية الورقة أكد الباحثان على أن النمو الاقتصادي الذي تحقق في تونس خلال الأربعين سنة الماضية قد أدى إلى الإقلال من الفقر بطريقة ملحوظة، إلا أن التطورات السلبية في حالة توزيع الإنفاق ربما أضعفت الإنجازات المتحققة.

دراسة السودان

تم استعراض نتائج تحليل أثر السياسات العامة على الفقر في السودان من خلال ورقة بعنوان "**السياسات العامة و الإقلال من الفقر في السودان، 1971–2002**" من تأليف **حاتم أمير مهران – قسم الاقتصاد، جامعة الجزيرة.**

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إستعرض المؤلف في البداية التطور الاقتصادي في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية والتي أرجعها إلى تحكم الحكومة في الأنشطة الاقتصادية منذ الستينيات و حتى أوائل التسعينيات ، وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار الاقتصادي ، إضافة إلى اتباع إستراتيجية النظر إلى الداخل كاستراتيجية للتنمية. وقد كانت المحصلة النهائية لسياسات التكيف الهيكلي مزيدا من التدهور في كل المؤشرات الاقتصادية الكلية و ارتفاع في مؤشرات الفقر.

إستعرض المؤلف التغيرات الحادثة على هيكل الاقتصاد السوداني، واصفا إياها بأنها لم ترق إلى مستوى الطموحات ، إذ ما زال القطاع الزراعي يساهم بنسب عالية في الدخل القومي – خلال فترة تسعينيات القرن الماضي – بينما يساهم القطاع الصناعي بنسب متدنية خلال نفس الفترة ، واكتسب قطاع الخدمات نسب مساهمة مرتفعة على حساب مساهمة القطاع الزراعي بلغت في المتوسط **56%**. وقد نمى قطاع الخدمات خلال العقد الأخير، بمعدل فاق معدلات نمو القطاعين الزراعي والصناعي. وقد أوضح المؤلف أن كلا من الدخل القومي الحقيقي و الدخل الحقيقي للفرد قد سجلا معدلات نمو مرتفعة (10% و 6% تقريبا، على التوالي).واستعرض المؤلف ظاهرة تفشى الفقر في السودان من خلال الدراسات التي أجريت في هذا الشأن، حيث أكد على أن مستويات الفقر في السودان قد اتخذت إتجاهاً تصاعدياً منذ السبعينيات من القرن الماضي.

أوضح المؤلف أنه نظراً لعدم توفر البيانات حول المتغيرات ذات الصلة على مستوى الأسر، فقد أصبح من الصعوبة بمكان إستخدام منهجية بحثية أكثر ملاءمة مع طبيعة قضية الفقر ذات الأبعاد المتعددة. ومن ثم فقد اتبعت الدراسة طريقة للتحليل تتكون من مرحلتين. استخدمت في المرحلة الأولى بيانات مقطعية من مسح الهجرة و القوى العاملة لسنة 1996، وذلك لتقدير علاقة خطية لوغاريثمية بين كل من مؤشرات الفقر من جهة و محددات تلك المؤشرات من جهة أخرى. كما استخدمت في المرحلة الثانية بيانات سنوية على المستوى القومي للفترة 1990–2002 لتقدير علاقة عكسية شبه لوغاريتمية بين الدخل الحقيقي للفرد من جهة، و متغيرات السياسات العامة من جهة أخرى.

ولعل من أهم النتائج التي أشار إليها المؤلف أن الإنفاق الجاري و الإنفاق التنموي على الصناعة، إضافة إلى الاستثمار، تعتبر من أهم متغيرات السياسات العامة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

التي يترتب عليها الإقلال من الفقر. وقد أوصى المؤلف بمزيد من الاهتمام بتطوير البنـــي التحتية ، وضرورة إهتمام السياسات العامة التي تهدف إلى الإقلال مـــن الفقـــر بتحـــسين توزيع الدخل. ومن ضمنها السياسات التي يترتـــب عليهـــا محاربـــة التـــضخم، وجـــذب الاستثمارات وتشجيع الإنتاج ، وإعادة صياغة الهيكل الضريبي، علاوة على أهميـــة دعـــم المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية المتخصصة في مجال محاربة الفقر . واختتم المؤلف عرضه بالدعوة إلى ضرورة تنبيه جهات الاختصاص في الـــسودان إلـــى أهميـــة اتخـــاذ خطوات جادة نحو توفير البيانات التي يعتد بها.

دراسة المغرب

في دراسة بعنوان "**النفقات العمومية، النمو الاقتصادي و الفقر بالمغرب: نحو تحليل متعدد المستويات**" تطرق **التهامي عبد الخالق – باحث في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي في المغرب** – لإشكالية محاربة الفقر و الفوارق الاجتماعية في المغرب في علاقة مع السياسات العمومية وعلى وجه الخصوص منها السياسات الإنفاقية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تطرق المؤلف لأهم مراحل الاقتصاد المغربي لمدة تفوق العشرين سنة، ثم انتقل إلى تشخيص ظاهرتي الفقر والفوارق الاجتماعية و تغيراتها مند تسعينات القرن السابق ، حيث أوضح المؤلف أن الفقر النقدي بالمغرب يعد ظاهرة تميل إجمالا للانخفاض، إلا أن عدد الفقراء بقي مستقرا طوال هذه السنوات في حدود 4 إلى 5 مليون فقير. و قد رصد المؤلف مجموعة من المظاهر المهمة للفقر بالمغرب، نذكر منها على سبيل المثال، تركز معظم فقراء المغرب في البادية، وأن أغلب الوفيات تسجل ضمن شريحة الفقراء (ذلك لعجز هذه الشريحة عن دخول المرافق الصحية)، وأن الفقر هو العائق الرئيسي لتمدرس الأطفال خصوصا في المناطق القروية و النائية ، وأن النساء شكلن الفئة الأكثر فقرا خاصة في المناطق القروية.

إستعرض المؤلف تطور النفقات العمومية، خصوصا تلك المتعلقة منها بالقطاعات الاجتماعية، مشيراً إلى محاولة المسئولين في السنوات الأخيرة إستدراك الوضع المتدهور في المؤشرات الاجتماعية وزيادة الفقر عن طريق رفع مستويات النفقات الاجتماعية . كما تناول عرضاً لبرامج محاربة الفقر، مبرزا نقاط قوتها وضعفها.

وقد تعرض المؤلف أيضا للعلاقة المعقدة بين ضعف النمو الاقتصادي و زيادة مؤشرات الفقر النقدي ومستويات الفوارق الاجتماعية بالمغرب خلال السنوات الأخيرة في الريف والحضر ، وكذلك محددات الفقر فيهما من خلال منهجية اقتصادية قياسية كلية وباستعمال المعطيات المتوفرة على المستوى الأسري. ومن تلك النتائج أن نسبة الإعالة في الأسرة ، والنقص في خدمات الكهرباء و/أو المياه يؤثر سلباً على الدخل الفردي .

وقد اقترح المؤلف في نهاية دراسته منهجية جديدة للبحث، تحاول دراسة ظاهرتي الفقر و الفوارق الاجتماعية بارتباط النمو الاقتصادي على مستوى الجهات في بلد ما، إستهلها المؤلف بتقديم الإطار النظري لها، يرتكز على نمذجة قياسية من مرحلتين. تتمثل المرحلة الأولى في بناء وتقدير نموذج جهوي من عدة معادلات آنية تفسر قياسات الفقر و الفوارق الاجتماعية والديناميكية الاقتصادية وترابطاتها على مستوى الجهات. وتقوم المرحلة الثانية على استعمال النموذج المقدر في المرحلة الأولى مع بقايا تقديرات كل المعادلات، وزيادة دالة هدف تمثل بشكل صريح أولويات السياسة الاقتصادية . وبعد حل هذا النموذج يمكن الحصول على قيم كل المتغيرات المبحوثه كمستويات لقياس الفقر و الفوارق الاجتماعية و النمو الاقتصادي وكذلك قيم كل متغيرات السياسات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الاقتصادية المرتبطة بها، وذلك حسب الجهات التي يغطيها النموذج. واستعرض الباحث نتائج المرحلتين الأولى والثانية على معطيات تهم الجهات الاقتصادية المغربية وعددها إداريا ستة عشر جهة.

واختتم المؤلف عرضه باستعراض لقوة و نواقص المنهجية المقترحة ، حيث أوضح أن المنهجية المقترحة في هذا البحث تفوق بكثير سابقاتها وتعممها بدمجها في مرحلتها الأولى . إلا أنها أكثر تعقيدا وتتطلب حجم معطيات أكبر ومحاورات و استشارات متكررة مع متخذي القرار.

ملاحظات ختامية

كان الهدف من هذه الورشة الإقليمية إطلاع صناع القرار العرب على نتائج الأبحاث التي تم إعدادها في إطار المشروع البحثي المشترك الذي نفذه المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (إفبري)، حيث أرسلت الدعوة لكل الدول العربية لحضور الندوة والمشاركة في مداولاتها، وقد لبى الدعوة ممثلون عن عشرة دول عربية سبقت الإشارة إليها.

طُلب من صناع القرار في الجلسة الختامية للورشة التعبير عن ملاحظاتهم في ما يتعلق بقضايا السياسات العامة والفقر في بلدانهم. وقد أثار النقاش قضايا تتعلق بتوفر المعلومات المطلوبة لتحليل الظواهر تحت الدراسة، مثل الفقر، ومن ثم استنباط السياسات العامة الملائمة لتحقيق الأهداف المتوخاة، وتوفير برامج لتدريب الكوادر الوطنية في مجال إستخدام النماذج المختلفة لأغراض صياغة السياسات العامة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مراجعة كتاب:
" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي "

مراجعة: يوسف طه جمعه

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مراجعة كتاب:
" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004:
نحو الحرية في الوطن العربي "

One UN Plaza, New York, NY 10017, USA

مراجعة : يوسف طه جمعه*

يعد هذا الكتاب الذي نحن بصدد عرضه ومراجعته (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004) التقرير السنوي الثالث في سلسلة تقارير التنمية الإنسانية. فقد تم في التقرير الأول التأكيد على أن أهم المشاكل التي تواجه التنمية الإنسانية في العالم العربي تتلخص في ثلاثة مجالات رئيسية هي : اكتساب المعرفة، وحقوق المرأة والحقوق السياسية وعلى رأسها الحرية وعلاقتها بالحكم الصالح والإصلاح السياسي. وقد خلص التقرير الأول إلى أنه بتضافر أوجه القصور المذكورة تكرست معوقات بناء التنمية الإنسانية، الأمر الذي قلل كثيراً من مكانة البلدان العربية على مقياس التنمية البشرية، مؤكداً أن تحدي بناء التنمية الإنسانية مازال تحدياً كبيراً يقتضى تضافر الجهود لاستكمال إصلاح البناء المؤسسي العربي.

وتتلخص الرؤية الاستراتيجية للتقرير الأول في إعادة تأسيس المجتمعات العربية على النحو التالي:

- إحترام الحقوق والحريات الإنسانية.
- بناء القدرات البشرية للنساء والرجال على قدم المساواة.
- توطين المعرفة وتوظيفها بكفاءة لبناء الأنشطة المجتمعية كافة.

وجاء توطين المعرفة وتوظيفها محوراً أساسياً للتقرير الثاني نظراً لما للمعرفة من علاقة وطيدة بالتنمية الإنسانية، بالإضافة إلى ضخامة نقص القدرات المعرفية الإنسانية في الدول العربية في عصر صار يعرف بعصر المعلوماتية، ويتجلى ذلك في كثافة المعرفة العالمية كأحد أهم المكتسبات الإنسانية الأساسية، الأمر الذي جعل إنتاج

* مستشار إقتصادي، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية – الكويت.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المعرفة ونشرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية في كافة المجالات التنموية. وخلص التقرير إلى ضعف نشر المعرفة وإنتاجها في البلدان العربية على الرغم من وجود رأس مالي بشري عربي يمكن أن يكون فعالاً في بناء بنية معرفية أساسية لقيام تنمية إنسانية من خلال نهضة معرفية فعّالة.

وبناء عليه، فقد قدم التقرير رؤية إستراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم في خمسة محاور:

1. إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم.
2. تعميم التعليم الراقي وتوطين العلم.
3. تعميم البحث والتطوير الثقافي في جميع الأنشطة المجتمعية.
4. تأسيس نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية.
5. تأسيس نموذج معرفي عربي عام، أصيل، منفتح ومثير.

تعرض التقرير الثاني في سياق أهم التطورات العالمية والإقليمية (وبشكل مختصر) إلى قيام إسرائيل بإعادة إجتياح الأراضي الفلسطينية وما خلفته وراءها من تدمير وتقتيل وتخريب للبنية التحتية الفلسطينية وقيام تحالف قادته الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله. وشملت هذه التطورات أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من انعكاسات في تقلص الحريات بشكل كبير في الولايات المتحدة على المسلمين والعرب وتضييق أشد على الحرية في البلدان العربية. ويذكر أن التقرير الأول الذي صدر بعد نحو تسعة أشهر من أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أهمل أثر التطورات العالمية والإقليمية على الأداء العربي، إلاّ من رصد عابر لبعض الأحداث من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة دون تشخيص لردود الأفعال التي أثيرت على نطاق المنطقة ومالها من انعكاسات على جهود الإصلاح والتنمية السياسية الموسعة.

أما التقرير الثالث الذي بين أيدينا فيسعى لمعالجة قضية الحرية والحكم الصالح وأثرها على التنمية الإنسانية . وباعتبار أن مفهوم التنمية الإنسانية هو عملية (توسيع خيارات البشر)، فإن هذا التقرير يتخذ من تعزيز الحرية وتوطيدها بإقامة الحكم الصالح محدداً أساسياً باعتبار أن القيد السياسي على التنمية الإنسانية هو الأشد إعاقة للتنمية، والأبعد أثراً على الأنشطة المجتمعية المختلفة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

يتكون التقرير من موجز من (19 صفحة) وسبعة فصول، بالإضافة إلى إحصائيات عن التنمية البشرية في الدول العربية.

عرض وتحليل محتويات التقرير

بدأ الفصل الأول برصد تطورات التنمية الإنسانية منذ إصدار تقرير " التنمية الإنسانية العربية 2003 " بتركيز على مواجهة النواقص الثلاثة التي تحددت في التقرير الأول (إكتساب المعرفة، وتمكين المرأة والحرية والحكم الصالح) وخلص هذا الفصل إلى أن أزمة التنمية الإنسانية في البلدان العربية لم تشهد انفراجا يعتدً به. بل ما زالت هنالك إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تحدث في البلاد العربية.

يتطرق الفصل الأول بقسمه الثاني إلى الإطار النظري لمفهوم الحرية في الفكر الليبرالي الغربي والقومي العربي والماركسي والإسلامي باعتبارها تيارات فكرية كانت ولا تزال لها حضور بدرجات متفاوتة في البلدان العربية ومن منطلقات فكرية متباينة أحياناً. فالفكر الليبرالي يعتمد على العلمانية والحرية الشخصية والأخلاقية بمفهومها الغربي، ويشكك الليبراليون في مدى التزام الإسلاميين بالحريات لمخالفيهم من المواطنين في حال إعتلائهم للسلطة، والفكر القومي (الناصريون والبعثيون) جعل الحرية ركناً أساسياً في الديموقراطية غير أنه ظل يأخذ الطابع الثوري من حيث أن التحرير المقصود هو تحرير الإنسان العربي من جميع ضروب الاستغلال بما في ذلك الهيمنة الأجنبية والفقر والمرض والجهل وكل ما يمثل قيوداً على أفعال الإنسان ومقاصده. ومن هنا جاء مسمى التنظيمات والأحزاب (التقدمية) في البلدان العربية وارتبط نشاطها بالنضال من أجل الحرية، والوحدة والاشتراكية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما الماركسيون فيقدمون الثورة وحسم الصراع مع الرأسمالية على تحقيق الحرية. بينما يضع الإسلاميون قيداً واحداً على الحرية لا يجوز تجاوزه وهو ألاّ يكون الرأي المخالف طعناً في الدين أو خروجاً عليه، وهو ما يعنى إلتزام حدود الشريعة الإسلامية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وخلص التقرير في سياق عرضه لهذا التباين الفكري في الساحة العربية إلى أن الممارسة العملية للحركات التي وصلت إلى سدة الحكم بالبلاد العربية لم تمكن الدولة من كسب الشرعية القانونية ، فمارست الاستبداد وإقصاء المعارضة، وبالتالي لم يتأسس مجتمع مدني، وانحسرت الحريات المدنية والسياسية وتقلصت الكثير من الحقوق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

ويتبنى التقرير مفهوماً فضفاضاً للحرية والحكم الصالح وهو " الموقع الأمثل بين إطلاق الحرية (الفوضى) والاستبداد "، ويتسع مفهوم الحرية بالتقرير لكل منظومة حقوق الإنسان التي تشمل الحريات المدنية والسياسية بالإضافة إلى الحقوق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، بما في ذلك التحرير من الجوع والمرض والجهل، ويقوم مفهوم الحرية الذي يتبناه التقرير على المحاور التالية:

- توسيع خيارات الناس.
- مشاركة شعبية فاعلة عبر التمثيل الشامل لكل الناس.
- مؤسسات حاكمة تعمل بشفافية وكفاءة وتخضع للمساءلة والمحاكمة الدورية من خلال الاختيار الحر و النزيه.
- سيادة القانون على الجميع واستقلال القضاء الحر النزيه.
- تضافر جهود القطاعات المجتمعية (الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص) في ما يتعلق باحترام الحرية وحقوق الإنسان، والتحلي بمباديء الإدارة العامة الرشيدة.

لا شك أن مفهوم الحرية والحكم الصالح الذي يتبناه التقرير جاء إطاراً نظرياً يتسع لجميع التيارات الفكرية في الساحة العربية، إذ أنه مفهوم موسوعي توفيقي يتطلب وعياً متقدماً من قبل المجتمع برمته، بحيث يتغلغل هذا المفهوم في البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية وتقوى معه مؤسسات المجتمع المدني للاضطلاع بدورها المحوري في التداول السلس للسلطة والدفاع عن حقوق الإنسان في إطار حرية الفرد والمجتمع. وبما أن الحرية المطلقة تعني الفوضى وأن لكل مجتمع سقف أعلى للحرية، فإن التقرير لم يتمكن من وضع سقف للحرية، الأمر الذي يجعل مفهوم الحرية وفق الحكم الصالح إطاراً فضفاضاً وتوفيقياً أكثر منه مفهوماً عملياً. ولعل ذلك بسبب من أن معدي التقرير هم كتاب ذوي منطلقات فكرية متفرقة ومتعارضة أحياناً، منهم اليسارى واليمينى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والأكاديمي الواسع الأفق والسياسي القليل الصبر على الحوارات الفكرية، ومنهم العلماني المؤيد بشدة للحرية بمفهومها الغربي، ومنهم الإسلامي الغاضب بشدة على العلمانيين والماركسيين .... الخ.

وما دام الأمر كذلك، فلا غرو أن جاء المفهوم واسعاً يفتح باب الاجتهادات الفكرية في التطبيق على مصراعيه ويتيح تفسيرات مختلفة لتوسيع خيارات الناس والمشاركة الشعبية، الإدارة العامة الرشيدة والمسئولية المجتمعية وغيرها من المفردات العامة التي يرتكز عليها مفهوم الحرية ونسق الحكم الصالح.

وتتضح إشكاليات تطبيق مفهوم الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية في الفصل الثاني الذي جاء تحت مسمى (إشكاليات الحرية والحكم في البلدان العربية في مطلع الألفية الثالثة). إذ يعكس هذا الفصل الفرق بين (الحرية) و (الديموقراطية)، باعتبار أن الديموقراطية هي آلية لنسق الحكم الذي يحمي الحرية. ويتعرض الفصل إلى الفجوة الواسعة بين مفهوم الحرية وما تطبقه المؤسسات الديموقراطية القائمة حالياً في البلاد العربية. وبالرغم من أن كل الأنظمة من تقدمية واشتراكية وتقليدية وإسلامية تدعى (الحرية) إلاّ أن مؤسسات الديموقراطية القائمة تفرغ الحرية من مضمونها عبر هياكل ديموقراطية تحت هيمنة السلطة التنفيذية، وكثيراً ما تكون بمباركة القوى المهيمنة عالمياً حفاظاً على مصالحها عبر دعم المستبدين (الأصدقاء). يلي ذلك مناقشة القانون الدولي لحقوق الإنسان كمرجعية أساسية للحكم في البلدان العربية. وينتهي الفصل بإثارة إشكالية التحول السلمي نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح، وفقاً للمعيار الذي تم تحديده في الفصل السابق.

وانتهى الفصل الثاني إلى هشاشة الحجج التي تساق للتقاعس عن تطبيق مفهوم الحرية والحكم الصالح، والتي تشمل أولوية التحرر الوطني من القوى الاستعمارية والتنمية قبل الحرية وانتصار الاشتراكية قبل تحقيق الحرية، والتشكك في مدى إلتزام الإسلاميين بحقوق الإنسان والحريات الفردية والمجتمعية وغيرها من الحجج.

وخلص هذا الفصل إلى الفجوة الضخمة بين القائم والمرغوب فيه من الحرية ونسق الحكم الصالح، الأمر الذي يخشى معه أن يؤدي إلى انتفاضات جماهيرية، وربما يكون العنف سبيلاً لها للتغيير في حالة استمرار الاستبداد الراهن وضآلة هامش الحرية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

في البلدان العربية. وهذا في تقديرنا أمر متوقع يمكن حدوثه، ويضع على كاهل النخب العربية الفكرية والسياسية مسئولية كبيرة، تفادياً لما يمكن أن يحدث من اضطرابات تكون الحرية أولى ضحاياها عبر حقبة من الصراع الاجتماعي. وهذا أمر يتعين على الجميع (بما في ذلك تقارير التنمية الإنسانية العربية) العمل الجاد على تلافيه.

ومما يعزز صعوبة التحول السلمي إلى مجتمع الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية أن الوضع الراهن كما تم تشخيصه في الجزء الثاني من القسم الثاني من التقرير أكد على أن العقد الاجتماعي (الإرادة الحرة لأعضاء الجماعة) في البلدان العربية إعتباطي ويفتقر إلى الشرعية، وأن دولة القانون التي من شأنها توفير ضمانة لحقوق الإنسان وحريته لم تنشأ بعد، إذ أن معظم الدساتير العربية صدرت بإرادات شخصية أو قدمت للشعب للاستفتاء (بنعم) أو (لا) دون مناقشة. وأن ما يتيحه الدستور من حريات وحقوق وواجبات يقيده القانون تكريساً لمصلحة النظام الحاكم وحمايته، وما يتيحه القانون يأخذه تعسف السلطات القضائية والتنفيذية في ظل هيمنة الدولة على مقاليد الأمور.

وكنتيجة طبيعية لذلك، فقد تم تهميش الأحزاب وهيئات المجتمع المدني الأخرى لصالح الأحزاب الحاكمة والعشائر والقبائل والطوائف التي يسهل التعامل معها نظراً لبنيتها الهرمية، مما جعل الصحفيين وأصحاب الفكر والرأي هدفاً للملاحقات والسجن والاعتقال التعسفي وكثيراً ما تستباح حرمة المنازل والمراسلات الخاصة والتنصت على المكالمات الهاتفية. وجاءت نتائج المسح الذي تم حول حال الحريات والحقوق (الفصل الثالث) في خمس دول هي (الأردن، الجزائر، المغرب، لبنان وفلسطين) بأن هناك تحسناً طفيفاً قد طرأ في مجال التمتع بعناصر الحرية خاصة (الحريات الفردية)، غير أن تدهوراً قد طرأ في مجال محاربة الفساد وشفافية الحكم واستقلال القضاء وتزايد حدة الفقر خلال السنوات الخمس الأخيرة، كما زادت نسبة من قدروا تراجع الحريات عن نسبة من قدروا تحسن التمتع بها. وعناصر الحرية الأخيرة هذه هي محور مفهوم الحرية والحكم الصالح.

وبالنظر إلى السياق المجتمعي للحرية والحكم الصالح في البنى القانونية والسياسية في الفصلين (الرابع والخامس) على التوالي، والبنى المجتمعية والبيئية العالمية والإقليمية في (الفصل السادس) نجد أن كل البنى التحتية المذكورة تتسم باتساع الفجوة بين المرغوب وواقع الممارسة الفعلية. فمعظم النظم القانونية العربية تعاني من: تقييد الحريات وطغيان السلطة التنفيذية على كل من السلطتين التشريعية والقضائية، وتقييد حرية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الصحافة بدعوى التنظيم والصالح العام، وتعلن حالة الطواريء بإفراط، ويكثر من القضاء الاستثنائي مثل محاكم أمن الدولة ومحاكم الثورة والقضاء العسكري.

ومن ناحية البنية السياسية، فإن احتكار السلطة التنفيذية بموجب الدستور الذي يمنح رأس الدولة صلاحيات واسعة باعتباره الرئيس الأعلى للحكومة ومجلس الوزراء والقوات المسلحة والقضاء والخدمة العامة، مع هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي والسياسي، هذه المركزية الشديدة في سلطة راس الدولة أدت إلى انعدام المساءلة للجهاز التنفيذي وعدم الشفافية في مجال الاقتصاد، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد السياسي والمالي. وخلص التقرير إلى ضرورة تحرك المجتمع المدني لكسر إحتكار السلطة عبر المقاومة المدنية ومحاصرة الأنظمة الاستبدادية بشتى الوسائل السلمية، مع التوصل إلى فكر توافقي بين النخب الفكرية والسياسية من (إسلاميين وعلمانيين وقوميين واشتراكيين ... الخ) يتواءم مع متطلبات الديموقراطية والتعايش السلمي بين التيارات الفكرية المتنافسة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أما في مجال البنية المجتمعية فقد ركز التقرير على العصبيات العشائرية والطائفية والسياسية وضعف كل من المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني، وكلها في تقدير معدي التقرير تضافرت لتكريس الحكم التسلطي والرضوخ السلمي لشمولية الحكم. وفي مجال البيئة العالمية أشار التقرير إلى تورط الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الحكم التسلطي وبعض السياسات الخرقاء في البلاد العربية، إضافة إلى التعنت الإسرائيلي بدعم أمريكي حيال القضية الفلسطينية، وللاحتلال الأمريكي للعراق بمساندة بعض الدول. كل ذلك دفع الكثير من الشعوب العربية إلى فقدان الأمل في عدالة ما يسمى بالشرعية الدولية، وفي قدرة المجتمع الدولي على إنصافهم. ومما ضاعف من الشعور بالإحباط ضعف المنظمات الإقليمية – خاصة الجامعة العربية وتدني مصداقيتها نظراً للصيغة غير الإلزامية في قراراتها.

يقدم الفصل السابع والأخير رؤية إستراتيجية لمستقبل الحرية والحكم في البلدان العربية، بناء على ما تمّ من تحليل واستنتاجات واستقراء للمستقبل. ويقدم في هذا الإطار ثلاثة بدائل: أولها الاستمرار في الوضع الراهن بما عليه من عجز تنموي واستباحة من الخارج في ظل إحتكار السلطة وترفعها عن المساءلة في معظم البلاد العربية. والبديل الثاني هو التداول السلمي للسلطة وتعزيز الحريات بالسبل الديموقراطية، أما البديل الثالث فهو مشروع " الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا " الذي تبنته قمة الثمانية الكبار بهدف الإصلاح الداخلي في البلدان العربية.

وتتلخص دواعي التغيير من الوضع الراهن الذي يسميه التقرير (بالخراب الآتي) نظراً لما هو متوقع من تزايد فرص الامتثال الداخلي والاحتجاج العنيف ضد السلطة، في التالي:

- لا يتمتع السواد الأعظم من الشعب العربي بالحرية المطلوبة مع قصور كبير في اكتساب المعرفة الراقية طوال الحياة.
- قلة توظيف القدرات البشرية العربية في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة.

وهذان السببان هما محورا التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي كما تؤكد ذلك أدبيات التنمية البشرية، بما في ذلك تقرير التنمية الإنسانية الذي بين أيدينا.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

حدد التقرير إقامة الحكم الصالح في توافر المتطلبات التالية:

- حكم يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس لتحقيق التنمية الإنسانية.
- حكم يبنى على المشاركة الشعبية الفعّالة مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- حكم يقوم على مؤسسات تعمل بكفاءة وبشفافية كاملة بدءاً من الحكم الشمولي.
- سيادة القانون على الجميع على حد سواء.

وللوصول إلى إقامة الحكم الصالح المذكور، يشير التقرير إلى ضرورة إصلاح مجتمع الحرية والحكم الصالح داخلياً وإقليمياً ودولياً، بتعزيز البنية القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية في الوطن العربي في إطار القوانين الدولية، وتقييد رئاسة السلطة التنفيذية بالقانون مع ضمان التعددية الفعلية في النظام السياسي، وتضمين الحريات والحقوق في صلب الدساتير العربية مع تعزيز الحقوق المدنية والسياسية وضمان إستقلال القضاء وإلغاء حالة الطواريء وضمان كفالة الحرية الشخصية.

ويتطلب الإصلاح المجتمعي تكامل الأدوار بين الدولة (السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية) والتيارات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تلتزم الدولة بإطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وفتح حوار جاد مع كل التيارات الفكرية والسياسية الفاعلة في المجتمع دون إقصاء أو تهميش لأحد، مع السعي المتواصل لإيجاد توازن بين مؤسسات الدولة المختلفة وإجراء إصلاح شامل في الأجهزة الأمنية، وبحيث تؤكد النخب السياسية إلتزامها بوضوح بالحلول الديموقراطية لكل خلافاتها وإيجاد قواسم مشتركة بين جميع القوى السياسية، وبحيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني، على الحرص على استقلاليتها النسبية عن الدولة وتطوير صيغ عمل تضمن لها مشاركة واسعة وفعالة مع إيجاد وسائل تمويل ذاتية.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يركز التقرير على ثلاثة عناصر لإصلاح الحكم في مجال النشاط الاقتصادي بالقطاع الخاص وهي : الشفافية والمساءلة والشمولية. فالشفافية في حكم مشروعات القطاع الخاص هي مطلب أساسي لضمان المساءلة، حيث أن المساءلة مبنية على المعرفة والمعلومات، أما الشمولية فيعرفها التقرير لضمان المشاركة على قدم المساواة لكل من له أحقية لديه الرغبة في المشاركة في مشروعات القطاع الخاص. ويستلزم تكامل العناصر الثلاثة المذكورة إصدار تشريعات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مشددة لمحاربة الاحتكار والفساد وإلغاء كل أشكال التعامل غير القانوني. وبذلك يكون إصلاح القطاع الخاص ذا صلة وثيقة بمفهوم الحرية والحكم الصالح نظراً لأن الفساد المالي في القطاع الخاص وثيق الصلة بمؤسسات الحكم.

ويختتم التقرير هذا الفصل بالتأكيد على البديل الثاني، الذي أطلق عليه بديل الازدهار الإنساني للتحول التنموي المنشود في البلاد العربية وهو التداول السلمي للسلطة وتعزيز حريات الرأي والتعبير والتنظيم بالوسائل الديموقراطية، مع التقليل من أهمية البديل الثالث (مشروع الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا)، نظراً لما له من أبعاد خارجية ذات صلة بتأمين إسرائيل وتأمين إمدادات النفط للدول الصناعية، إضافة إلى أنه لا يجد قبولاً لدى السواد الأعظم من الشعب العربي.

ملاحظات حول التقرير

بشكل عام يؤكد التقرير على التحديات التي تجابه التنمية الإنسانية العربية بتركيز على التحول المرغوب نحو الحرية والحكم الصالح. وقد جاء التحليل صريحاً في تناوله لكل ما يتعلق بالوضع الراهن في مجال الحرية والتداول السلمي للسلطة، مع عرض جريء للجذور الخفية لأسباب الوهن العربي الراهن، داخلياً وإقليمياً وخارجياً. أما بالنسبة لكيفية معالجة الوضع الراهن نحو التحول المرغوب فقد جاء التقرير أكثر تواضعاً، إذ اكتفى بإشارات سريعة إلى أطر فضفاضة ومثالية لإقامة الحكم الصالح دون تفصيل لآليات تطبيق تلك الأطر النظرية. ولعل ذلك يرجع لطبيعة تكوين فريق عمل التقرير الذي يتكون من الفريق الاستشاري والفريق المركزي ومعدو الأوراق الخلفية " وفريق قراءة النسخة العربية، وفريق قراءة النسخة الإنجليزية. وتشتمل هذه الفرق على نخبه من المفكرين والمثقفين والباحثين والأكاديميين المرموقين من الذين يتمتعون بقدر كبير من الاحترام لدى المثقفين العرب. لكن معظم هؤلاء المثقفين والمفكرين ينتمون إلى تيارات فكرية وسياسية متعارضة أشد التعارض، الأمر لم يخرج بمفهوم الحرية والحكم الصالح الذي يتبناه التقرير عن دائرة الغموض النظري والأكاديمي الذي يلمحه القاريء بين السطور وفي ثنايا التقرير، وخاصة ما يتعلق منها بآليات تطبيق الحرية والحكم الصالح وكيفية التوافق على الحدود الدنيا بين التيارات الفكرية والسياسية المتعارضة. حيث اكتفى التقرير هنا بأن " تمنى على الجميع " إيجاد صيغ توافقية يُعمل بها في إطار الديموقراطية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والحكم الصالح "، علماً بأن عدم التوصل إلى هذه الصيغة يؤدي إلى صعوبات جمة، قد تنسف بطموحات التقرير للوصول لمجتمع الحرية والحكم الصالح.

وكذلك لم يحدد التقرير مدى زمنياً للخطوات التصحيحية التي يتعين اتخاذها لمواجهة تحديات التحول المطلوب نحو التنمية الإنسانية في المنطقة العربية، خاصة في مجال البنى القانونية والسياسية والمجتمعية والإقليمية لمعالجة الاتجاهات السلبية، وأهمها (الفقر والجهل والمرض والأمية)، وما يترتب على ذلك من إلتزامات مالية وسياسية لتخليص مئات الملايين من الفقر والأمية والمرض في إطار ما تعهد به زعماء العالم لتحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، خاصة وأن هناك عوائق إنسانية تقف حائلاً دون تحقيق التنمية البشرية بالمنطقة العربية، أهمها عدم تناسب مستويات التنمية الإنسانية في المنطقة مع مستوى مواردها المادية والبشرية، الأمر الذي يشير إلى أهمية بناء القدرات المعرفية في مجال العلوم والثقافة والبحث والتطوير، بالإضافة إلى تحقيق الديموقراطية.

عموماً كان ربط " مفهوم الحرية والحكم الصالح " والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضعيفاً على الرغم من أن ذلك يتصدر أولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام الطاقات البشرية ووجود مؤسسات حكم فعالة لضمان النمو الاقتصادي، مع ضرورة تحديد موارد مالية ومدى زمني لتحقيق معدلات أفضل للتنمية الإنسانية. فقد خلا التقرير تماماً من هذا الربط إلاّ في عدد محدود من الصفحات، وكان من نصيب الفصل الأخير (الرؤية المستقبلية) صفحة واحدة فقط.

كذلك لم يتعرض التقرير بالتحليل إلى الأسباب التي أدت إلى فشل الجامعة العربية في تحقيق الحد الأدنى من طموح التواصل والاتحاد بين الدول العربية، أو التوصل لآلية التصدي للاحتلال الصهيوني بفاعلية في فلسطين وتشريد الفلسطينيين ومؤخراً إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ناهيك عن فشلها في حل النزاعات بين الدول العربية. ولا ننسى هنا ما لخروج مصر على الاجماع العربي بتوقيعها لمعاهدة كامب ديفيد من تداعيات، سارعت في إضعاف المنطقة برمتها وجعلتها لقمة سائغة للاستباحة الخارجية المتمثلة بتواجد الجيوش الأجنبية في الدول العربية وتغاضي الدول الكبرى عن بعض التجاوزات في حقوق الإنسان من قبل بعض الأنظمة الإستدارية (الصديقة) لتلك الدول. وتكمن أهمية الجامعة العربية (أو أي آلية أخرى بديلة) من أن التقرير تم إعداده من وجهة نظر أن المنطقة العربية وحدة إقتصادية وإجتماعية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وسياسية ذات أهداف مشتركة تربط بينها وحدة التاريخ والثقافة والجغرافيا. وبناء عليه فإن هناك ضرورة لآلية مشتركة لتعزيز السعي نحو التحول المنشود (للحرية والحكم الصالح). ومما يؤكد أهمية تفعيل دور الجامعة العربية عند النظر للمنطقة كوحدة إقتصادية وإجتماعية أن التقرير أشاد بتجربة الاتحاد الأوربي الذي بدأ بالوحدة الاقتصادية ثم الوحدة النقدية ويتجه حالياً للوحدة العسكرية والسياسية.

هذه بعض السلبيات التي صاحبت التقرير، ولكنها لا تقلل كثيراً من أهميته كمبادرة رائدة جديرة بالاهتمام. نوصي كل المهتمين بالشأن العربي بالاطلاع عليه ونشدد بالتوصية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Institutions, Trade and Geography: Implications for long-term Development in the Arab World

Ibrahim Elbadawi

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Institutions, Trade and Geography: Implications for long-term Development in the Arab World

Ibrahim Elbadawi *

Abstract

Over the past quarter century, standards of living in the Arab world have experienced relative stagnation, as reflected in the expanding income gaps between Arab countries and their East Asian and OECD counterparts over time. The evidence suggests that for all categories of Arab countries, lack of confidence with regard to protection of property rights (rule of law) and deplorable standards of democracy are the main factors explaining the relative underdevelopment of the Arab world. This is consistent with the global evidence in this literature and confirms the adage: "Institutions Rule". However, in addition to its indirect influence through institutions, geography is also found to be directly associated with underdevelopment in some large, tropical and arid Arab countries. This suggests that explicit consideration of the physical ecology of development should be given high priority as well.

المؤسسات، التجارة والجغرافيا: متضمنات التنمية بعيدة المدى في العالم العربي

إبراهيم البدوي

ملخص

خلال الربع الأخير من القرن الماضي، شهدت مستويات المعيشة في العالم العربي تدهوراً نسبياً، حسبما عكسته الفجوات المتزايدة في هذا المجال بين الدول العربية من جانب وبين أقطار شرق آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من جانب آخر. توضح الشواهد أن لكل مجموعات الدول العربية كانت العوامل الرئيسية المفسرة للتخلف النسبي للدول العربية تتمثل في عدم الثقة في ما يتعلق بحماية حقوق الملكية، بمعنى غياب حكم القانون، والمستويات المتدنية للممارسة الديموقراطية . ويتسق مثل هذا التفسير مع الشواهد الدولية في الأدبيات المتخصصة، والتي تم تلخيصها في مقولة أن المؤسسات تلعب دوراً حاسماً في إحداث التنمية. كذلك وجد أن

* World Bank, Washington DC. Email: Ielbadawi@worldbank.org. An earlier version of this paper was presented at the Arab Planning Institute International Conference on Institutions and Development Performance held at Beirut, Lebanon on June 8-10, 2004. The views expressed are not necessarily those of the World Bank, its Board of Directors or affiliated organizations. The author would like to acknowledge the research support of Gary Milante.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

هناك تأثير غير مباشر للجغرافيا على التخلف من خلال المؤسسات، بالإضافة إلى التأثير المباشر في بعض الأقطار العربية ذات المساحات الواسعة وتلك الاستوائية والقاحلة. وتفسر هذه النتـــائج أهمية إيلاء العوامل البيئية في التنمية الأولوية المتقدمة التي تستحقها.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Introduction

"Governments' arbitrary interferences in man's property result in loss of incentives, which could eventually lead to a weakening of the state. Expropriation is self-defeating for any government because it is a form of oppression, and oppression ruins society." Ibn Khaldoun (1332-1406).

"You will find in the climates of the north, peoples with few vices, many virtues, sincerity and truthfulness. Approach the south, you will think you are leaving morality itself, the passions become more vivacious and multiply crime. The heat can be so excessive that the body is totally without force. The resignation passed to the spirit and leads people to be without curiosity, nor the desire for noble enterprise." (Montesquieu, 1989, English edition).

"All the inland parts of Africa, and all that part of Asia which lies any considerable way north of the Euxine [Black] and Caspian seas, the ancient Scythia, the modern Tartary and Siberia, seem in all ages of the world to have been in the same barbarous and uncivilized state in which we find them at present…Commerce and manufactures, in short, can seldom flourish in any state in which there is not a certain degree of confidence in the justice of government." Adam Smith (1776).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Throughout recent history, economists, geographers, social thinkers and historians have been intrigued by the phenomenon of income disparities across countries. Many scholars have turned to interpretations of institutions, geography and endowment to explain why some nations are prosperous and others are not. The above three quotes by three great social thinkers make this point. For example, Ibn Khaldoun (1332-1406), the famous 14th century Arab scholar emphasized the role of institutions, and suggested in other major contributions[1] that geography has a lot to do with the emergence of type of institutions associated with strong and dynamic civilizations.

Four hundred years later, Montesquieu provided an interpretation to the climate theory of underdevelopment, albeit with an explicit racist bent.[2] Finally, Adam Smith (1776) emphasized both geography and institutions, largely reproducing the insight of Ibn Khaldoun.

Until today, this phenomenon and its explanation continue to be a very critical question facing the economic profession. Rodrik, a leading economist, and his research associates (Rodrik, Subramanian and Trebbi, 2002) note that: Average income levels in the world's richest and poorest nations differ by a factor of more than 100. Sierra Leone, the poorest country for which national income statistics are available, has per capita GDP of $490, compared to Luxemburg's $50,061 (expressed in PPP-adjusted current "international" dollars for 2000).

Against this backdrop, Rodrik *et al.* ask: Why are some nations so rich and others so poor? What explains such persistent per capita income differences across countries? And what (if anything) can be done to reduce them? They then make the obvious but profound statement: "It is hard to think of any question in economics that is of greater intellectual

(1) Ibn Khaldoun is the founder of sociology, which he called the "Science of Society" and based it on the notion that social phenomena are governed by fixed laws and are related to cause an
d effect. Among his several writings, the *Muqadima* (Introduction to History) is considered the principal precursor of modern sociology. It addresses general sociology, sociology of politics (tribal life, state, caliphs and ruling hierarchy), sociology of urban life, sociology of economics and sociology of knowledge.

(2) Quoted in Easterly and Levine (2003).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

significance, or of greater relevance to the vast majority of the world's population."

Two other distinguished economists (Easterly and Levine, 2003) after noting that Canada today has a per capita income 107 times higher than Burundi's, ask the following questions as to what might have accounted for these stark income differences. How much is due to favorable geographic endowment? How much is due to better institutions? How much is due to better policies (especially trade integration and, by implication, globalization). Do the alleged geographic advantages of Canada over Burundi directly affect income, or do they work through institutions or policies?

These questions constitute the essence of the current debate about geography, institutions, trade integration and development (Figure 1). The empirical research agenda, therefore, boils down to finding out which of the arrows in the development diagram is more dominant. In particular, since geography is clearly exogenous, does it directly account for income differences across countries or only indirectly through institutions and/or economic policy?

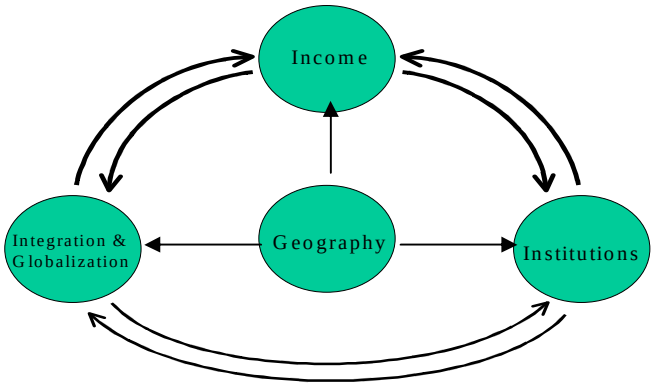

Figure 1. The development diagram.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

This paper provides evidence on the relative stagnation of the Arab world in the past quarter century, which is reflected in expanding income gaps between Arab countries and East Asian and OECD countries over time. The paper then applies recent empirical models of long-term determinants of income level across countries to explain this phenomenon. An overview of related literature is offered followed by an analysis of the extent of the income gaps in three groupings of countries in the Arab region (low, middle and high income) relative to low-income, middle-income East Asia and OECD countries. The study assesses the role of the factors associated with differences in standards of living across countries, i.e. geography, democracy, rule of law and economic openness.

Related Literature

Modern development and growth literature, especially the empirical strand of the literature, keeps returning to this ever recurring question with a vengeance, deploying conceptual and methodological advances spawned by the endogenous growth model and cross country econometrics to try to identify the "true" determinants of income disparities across nations among the competing factors of geography, institutions and trade.

Three schools of thoughts may be identified: (a) one emphasizing the central role of geography; (b) the role of institutions; and (c) economic integration.

The Geography School

This school of thought argues that geography directly affects incomes and long-term development. Most notable contributions to this literature are the recent writings by Diamond (1997); Sachs (2001); and Gallup, Sachs and Mellinger (1998). According to this literature, there are several channels through which favorable geography and ecology ─ in terms of access to long coastal lines or sea-navigable rivers and temperate climate ─ could determine income and long-term development.

Firstly, a high share of a country's area around coastal lines or sea-navigable rivers and high economic density along the coast, are important

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

determinants of competitiveness, especially for transaction-intensive exports, such as manufactures. Secondly, a high share of non-tropical (especially temperate) regions in a country is associated with less prevalence of vector-borne diseases and high agricultural productivity. Thirdly, geography could also simultaneously affect development *indirectly* through institutions. For example, the emergence of modern coastal city states in southern Europe may be credited to the easy access to maritime trade, which led to an unprecedented expansion of merchant class, ship-builders and other associated service communities that depended on transnational trade. This emerging social class had, in turn, acted as a formidable agent pushing for the type of institutions required for expansion of trade and wealth creation.

The Institutional School

According to this school of thought, what matters are the rules of the game in society and their impact on economic incentives and property rights. While recognizing the *endogeneity* of institutions, most notably, to *geography*, this school argues that, nevertheless, the impact of the latter runs through its long lasting impact on institutions. In other words, "institutions rule" (Rodrik *et al.*, 2002). There are, however, different views on how geography shapes institutions. For example, the "Crop" theory of institutions (Engerman and Sokoloff, 1997; Sokoloff and Engerman, 2000) argues that in countries where physical environments are more conducive to plantation-based agriculture, less egalitarian and less inclusive institutions developed.

On the other hand, the "Germs" theory of institutions (Acemoglu, Johnson, and Robinson, 2001, 2002) is built on the observation that in colonies with inhospitable germ environment (as measured by the mortality rate of European colonialists), colonial authorities established "extractive" institutions. However, European colonialists had tended to settle and, therefore, establish settler-class institutions in more hospitable germ environments. Therefore, this literature suggests that, given the very high inertia in the development of institutions over time, the European colonial

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

mortality rates is likely to be an important determinant of the quality of current institutions.

Rodrik *et al.* (*op. cit.*), however, reject the idea of a causal geographic theory of institutions. Rather, they argue that variables associated with geography, such as the "settlers mortality rate", are simply good statistical instruments for identifying the exogenous components of institutions that are associated with income.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

The Trade and Globalization School

This school of thought argues that international trade and globalization lead to higher degree of specialization, expand economies of scale, and promote diffusion of technology and learning. Hence, it is argued that open trade and globalization tend to increase total factor productivity (TFP) and growth and long-term incomes. Moreover, according to this view, geography affects development through trade openness, because it determines "natural openness", which is influenced by the geography variables of the "Gravity Model" of bilateral trade (Frankel and Romer, 1999; Frankel *et al.*, 1996) to wit: (a) distance from major markets ─ negatively; (b) area and population size between two trading partners ─ positively; (c) higher population size (or area) of the home country ─ negatively; and (d) land lockedness ─ negatively.

The Evidence

The main evidence from recent empirical literature on the determinants of long-term income levels across countries may be summarized in the following broad conclusions:

- Institutions have direct effects on income, while geography doesn't, though the latter influences institutions through settlers' mortality (Acemoglu, Johnson, and Robinson, 2001).
- Institutions determine long-term income levels; while neither policy, including trade, nor geography have direct impact on income, though geography determines institutions (Easterly and Levine, 2003).
- The most compelling evidence in support of the above conclusions is provided by Rodrik *et al.*, which conclude that Institutions rule.
- However, Sachs (2003) shows that malaria transmission, which is strongly affected by ecological conditions, directly affects the level of per capita income after controlling for the quality of institutions. This suggests that geography has not

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

only an indirect effect on incomes, as suggested by the above literature, but also a direct effect as well.

Evidence from New Cutting-edge Research. A new line of econometric research takes a critical view of the conventional "Instrumental Variable" approach that constitutes the "work horse" for testing the competing debates in this literature (Rigobon and Rodrik, 2004). These authors argue that the requirements for valid instruments are quite demanding because it is difficult to come up with truly exogenous variables that would also satisfy the exclusion restrictions.(3) Therefore, because the list of plausible instruments is extremely short, it is not possible to undertake joint determination of income, institutions and trade openness. Instead, this new research proposes a novel approach, which avoids these problems, called "Identification through Heteroskedasticity" (IH). By splitting the sample into two sub-samples, where the variance of the shock to institutions is larger in one sub-sample compared to the other, the IH approach generates enough equations for identifying the parameters of the system. In particular, Rigobon and Rodrik adopt two splitting strategies: (a) countries colonized by Europeans *vs*. those that have not; and (b) East-West aligned countries (Eurasian) *vs*. those that are aligned in the North-South axis (Africa, the Americas).

The evidence from both approaches is remarkably similar. The full results for the system of income, rule of law, democracy and openness are summarized in Table 1 which is based on the second splitting strategy. The evidence suggests the following broad conclusions for the long-term determinants of income levels:(4)

- Institutions (both political and economic) are robustly associated with income levels;
- Moreover, and contrary to the conventional literature, geography also has direct effects on income levels;

(3) These are variables that are strongly correlated with the right-hand side "potentially" endogenous variables in the income regression but are unrelated to income itself.

(4) The results for the other three equations on Democracy, Rule of Law and Openness are not discussed.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

- However, similar to the evidence from most of the earlier literature, trade openness has no effect.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Table 1. Estimates of a Matrix of Income, Rule of Law, Democracy and Trade

	Y	Log Democracy	Log Rule of Law	Log Open	DistEq	Log Area	Log Pop
Income		0.157	0.671	NS	0.113	-0.176	0.124
Democracy	0.318		0.206	-0.393	0.213	NS	-0.233
Rule of Law	0.622	0.104		0.129	0.160	0.079	NS
Openness	NS	-0.204	0.157		-0.199	-0.103	-0.701

N.B.

- Splitting strategies used is based on geography (see above).
- NS: statistically non-significant.

- Definition of Variables:
  Open ─ trade ratio/GDP
  DistEq ─ distance from the equator
  Area and Pop ─ land area and population, respectively
  Democracy ─ measured by the widely quoted Polity IV index, which provides global ratings of the standards of democracy (see http://www.cidcm.umd.edu/inscr/polity/)
  Rule of law ─ a composite indicator of a number of elements that capture the protection afforded to property rights as well as the strength of the rule of law (Kaufman and Kraay, 2002).

Source: Table 6 of Rigobon and Rodrik (2004).

Moreover, the IH model also generates interesting evidence on how much of the variability of income and associated variables are explained by the model (Figure 2).

- Income level ─ geography and institutions explain roughly 49% of the variance of income including 7% for democracy, 20% for rule of law and 16% for distance from the equator, leaving 51% unexplained.

- Democracy ─ 60% of its variation is unexplained, leaving only 14, 11 and 14% to be explained by income, rule of law and distance from the equator, respectively.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

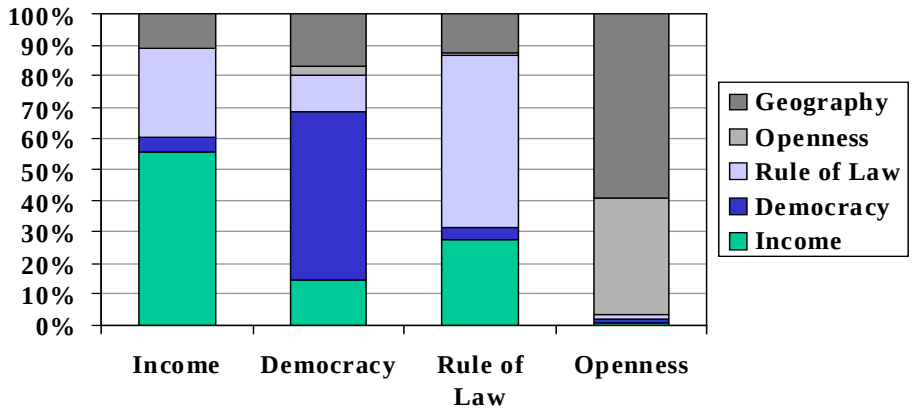

Figure 2. Variance decomposition of incomes.

- Rule of Law ─ 59% of its variation is unexplained but more than 20% is explained by income and 14% by the distance from the equator, leaving a marginal 5% for democracy.
- Trade Openness ─ size area and population account for a combined share of more than 55% (including 39% for area); and, leaving a relatively smaller share of 36% unexplained.

Where Does the Arab World Stand and Why?

Arab countries are compared to relevant comparator groups with regard to income, democracy and rule of law. Rigobon's and Rodrik's estimates are used to explain the income differences between the Arab countries and comparator groups.

Real per capita GDP data (1995 PPP) over 1975-2001 suggests that all Arab country groupings lag behind comparators, especially in the post-1990s period. Median per capita income levels in low-income Arab countries rose from about $500 in 1975 to reach slightly above $1500 by 2001. However, the median for low-income countries in the world has risen faster and by 1990, it surpassed the income levels for the Arab counterparts,

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

reaching more than $2000 in 2001 (Figure 3a). The experience of Sudan, as a low-income Arab country, reflects a similar experience (Figure 3b).

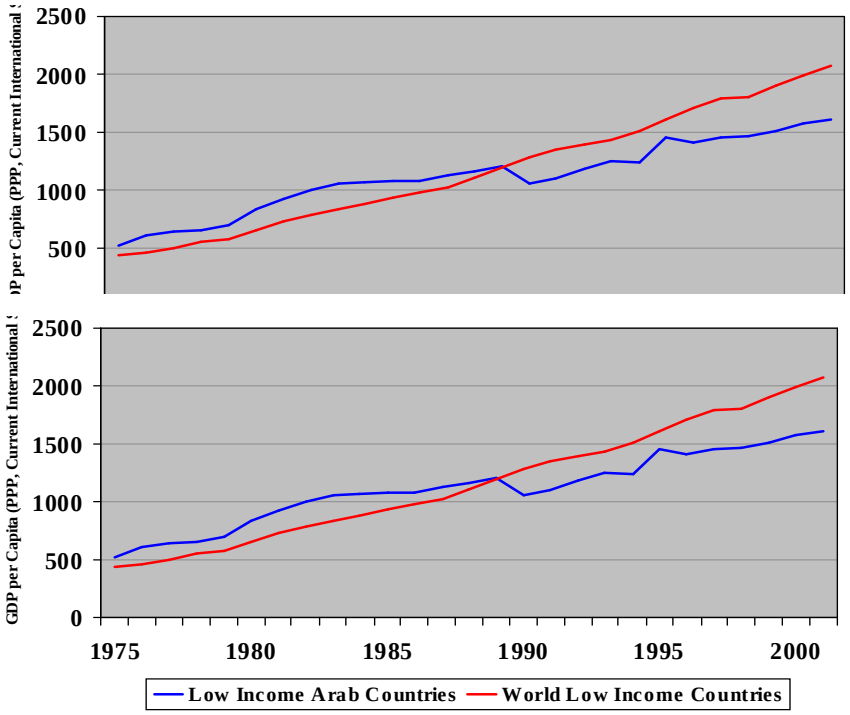

Figure 3a. Low-income countries: (GDP per capita, 1975- 2001).

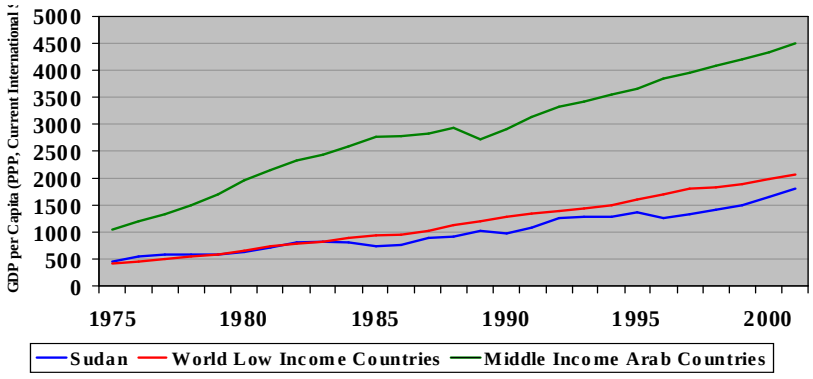

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Figure 3b. Income trends in Sudan (GDP per capita, 1975 – 2001).

However, the income divergence between the middle-income Arab countries and middle-income East Asia is much more dramatic. While both groups started at similar income levels of about $1500 in 1975, the Arab middle-income group essentially stagnated while the East Asian countries experienced unprecedented economic expansion for the following quarter century. Therefore, by 2001, the median income in the Arab group was only $4000, compared to about $12,000 for East Asia (Figure 4a). In terms of country experiences, it is remarkable to note that by 2001, Malaysia's per capita income was twice that of oil-rich Algeria and three times that of Egypt (Figure 4b).

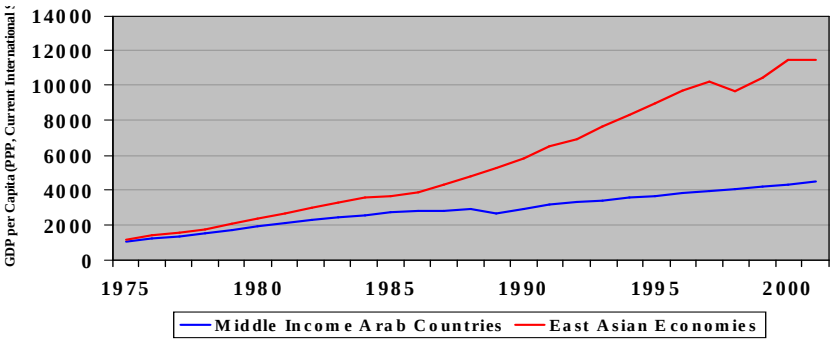

Figure 4a. Middle-income countries (GDP per capita, 1975- 2001).

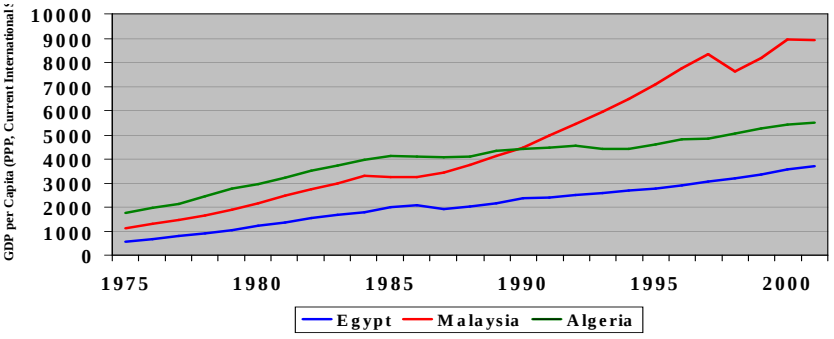

Figure 4b. Middle-income cases (GDP per capita, 1975- 2001).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Even more remarkable is the experience of the high-income oil Arab economies of the GCC, which started in 1975 with a median income of $10,000, twice the OECD median. However, by 2001, this Arab group could only manage to reach $15,000, compared to a staggering $30,000 for the OECD (Figure 5a). The comparison between Oman and Norway is very revealing: both are oil-producing small countries with similar income levels of about $5000 in 1975. However, by 2001, Oman's income barely reached $15,000, while that of Norway shot to more than $35,000 by that year (Figure 5b).

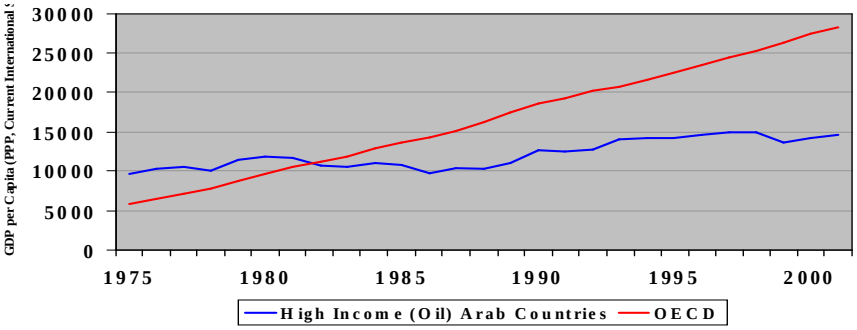

Figure 5a. High-income countries (GDP per capita, 1975- 2001).

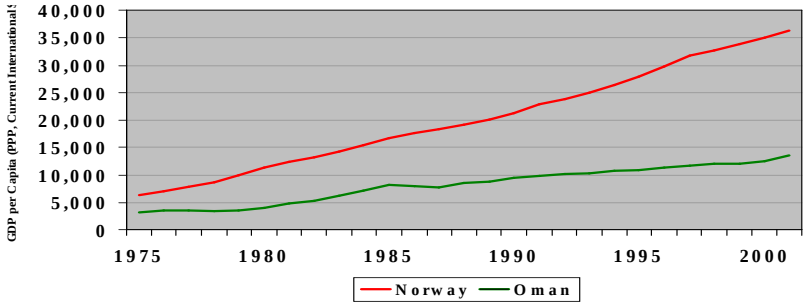

Figure 5b. High-income cases (GDP per capita, 1975- 2001).

Describing the standard of democracy in the Arab world as lagging behind will be a gross understatement. It is, in fact, appalling. According to this index, the Arab world has consistently lagged behind the standard of democracy achieved by the rest of the world over the last quarter century (Figure 6). Moreover, the Arab region was the only region not affected by

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

the massive wave of democratization that swept the world since the mid-1980s.

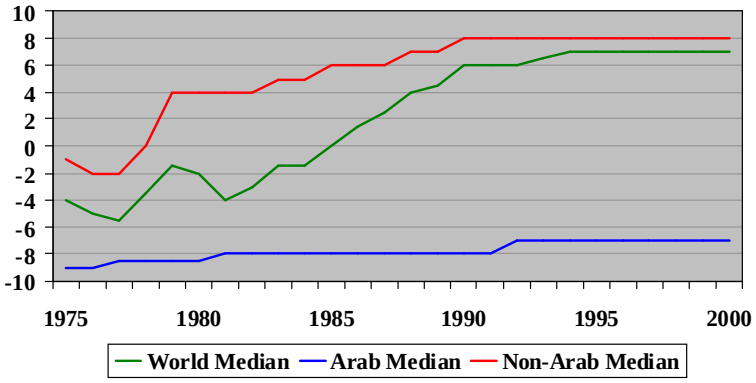

Figure 6. Relative median polity.

Finally, the performance of the Arab countries in terms of rule of law is mixed, where the Region is not dramatically lagging behind as in the case of democracy (Figure 7). For example, relative to the OECD countries, the rule of law is weaker in high-income Arab countries and is much weaker in middle-income Arab countries. However, surprisingly, rule of law is better in both groups than in East Asia in 2000. However, the low-income Arab countries have very poor standard in terms of rule of law; along with Algeria and Syria (middle-income countries).

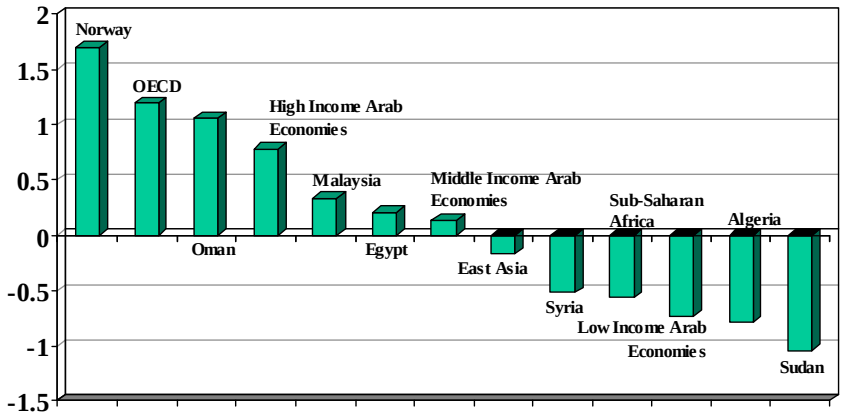

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Figure 7. Rule of law measures for regions and cases (2000).

Explaining Relative Incomes in the Arab World

So what accounts for most of the underdevelopment (in terms of income levels) of the Arab world? And, given their geographic and population attributes, what would the income levels of the Arab countries have been had they adopted the same standards of democracies and rule of law of comparator countries.

Firstly, median income in low-income Arab countries was $1560 in 2000, compared to $2080 and $6350 for the world's low- and middle-income groups, respectively. For both comparisons, the income differentials could be substantially accounted for by the combined effect of rule of law and democracy. Nevertheless, population and geography are important as well (Figure 8). However, simulating income levels in low-income Arab countries, assuming the level of institutions in their comparable groups makes clear how critical institutions can be in explaining the underdevelopment of this group of Arab countries. The most remarkable evidence is that for these countries to achieve the living standards of middle-income countries of the world, significantly enhancing political governance (democracy) should be the top priority in the reform agenda, though further improvements in economic institutions (rule of law) is also critical.

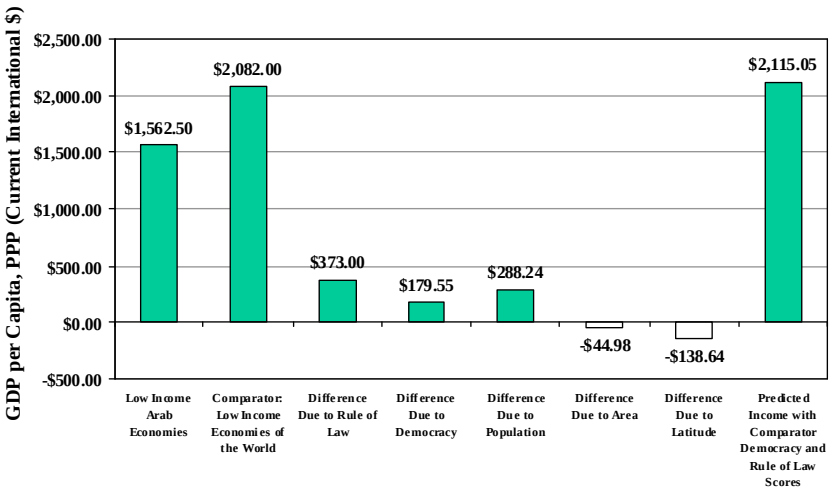

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Figure 8. Decomposing differences in income per capita (PPP) of low-income Arab *vs* the World's low-income economies (2000).

.

Secondly, for the middle-income Arab countries, a better insight may be gained by undertaking country-specific analysis; given the extreme diversity on both the Arab and East Asian middle-income economies. Cases in point are Algeria (median income of $5430 in 2000) and Egypt (median income of $3550) compared to Malaysia with a median income of $8920 in the same year. In Algeria, rule of law accounts for most of the income differential ($2898), while the higher standard of democracy in Malaysia accounted for a difference of $345 (Figure 9a). In the case of Egypt, higher standards of democracy and rule of law in Malaysia, respectively, account for $1,423 and $856 of the income differentials between the two countries (Figure 9b). With regard to the other factors, latitude favors Algeria and Egypt, while land area favors Malaysia. Again, simulating income levels in these two Arab countries under the assumption that they attain the levels of institutions prevailing in Malaysia, it suggests that income levels would rise to more than $8600 in Algeria and to more than $5800 in Egypt.

Thirdly, median income in high-income Arab countries was $13,630 in 2000, compared to $22,183 for OECD (Figure 10). As in the previous cases, the combined effect of better institutions in the OECD countries accounts for more than $3700 of the income differential. Indeed, assuming OECD-type institutions income levels in high-income Arab countries would reach more than $17,300. However, surprisingly most of the effect is accounted for by rule of law, leaving a much smaller effect for democracy.

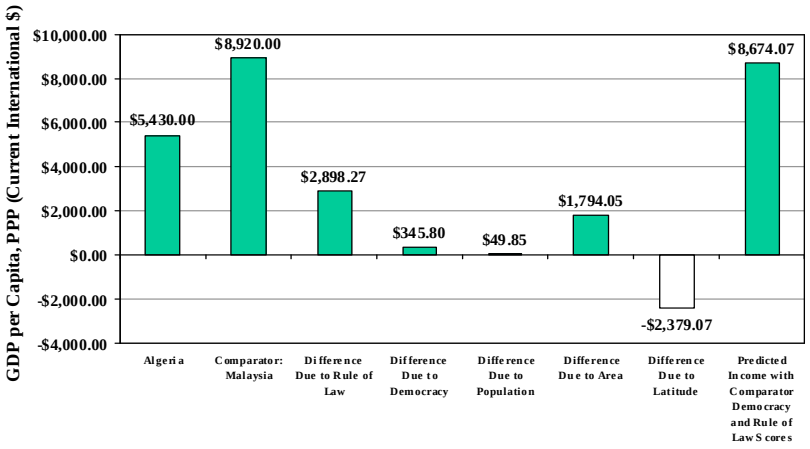

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Figure 9a. Case study: Difference in income per capita of Algeria *vs.* Malaysia (2000).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

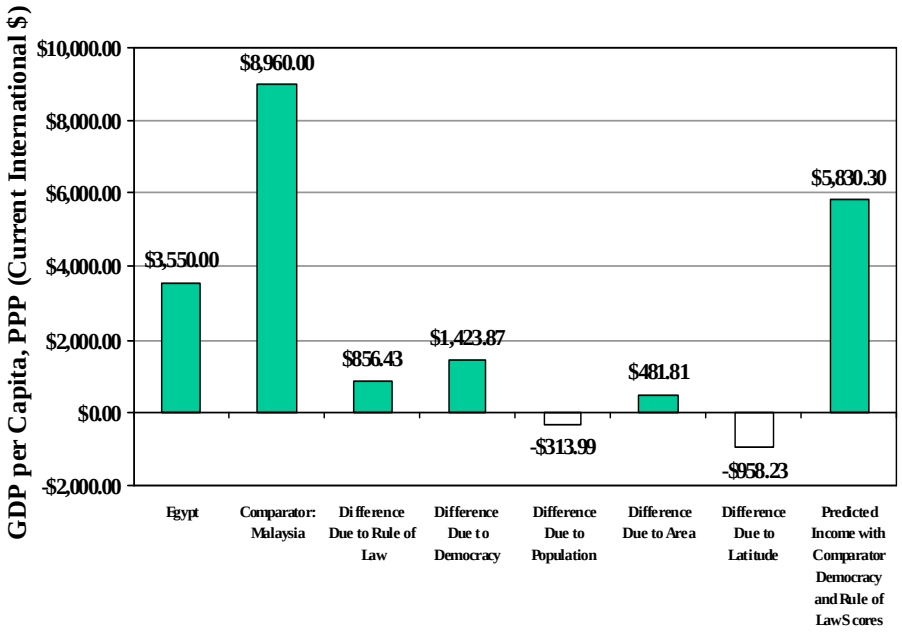

Figure 9b. Case study: Difference in income per capita (2000), Egypt *vs.* Malaysia.

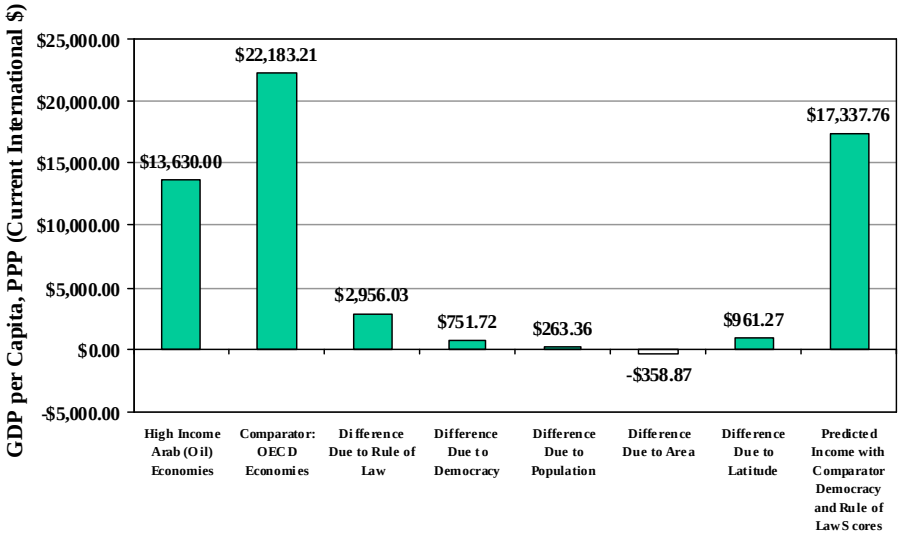

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Figure 10. Decomposing differences in income per capita, high-income Arab vs. OECD economies (2000).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Conclusion

This paper reviews the literature on income gaps across countries and analyzes the income differentials in three grouping of countries in the Arab world (low, middle and high income) relative to East Asia and OECD countries. The analysis reveals that the Arab world income levels lag behind these countries.

In explaining the underdevelopment of the Arab world, the paper uses a recent empirical model for the joint determinants of income, democracy, rule of law and economic openness, while controlling for geography and population as exogenous country characteristics.

The evidence suggests that for all categories of Arab countries, lack of confidence with regard to protection of property rights (rule of law) and deplorable standards of democracy are the main factors explaining the relative underdevelopment of the Arab region. This confirms the fundamental conclusion of Rodrik *et al* (2002): "Institutions Rule".

However, geography factors are also important determinants. For example, in the cases of high-income Arab countries (Oman, Saudi Arabia) as well as Sudan, latitude has had a negative effect. On the other hand, latitude favors the middle-income Arab (Algeria, Egypt and Syria) compared to the East Asian countries. Also the large size of some Arab countries (Sudan, Algeria and Saudi Arabia) constitutes a disadvantage for them.

To overcome relative underdevelopment, the Arab region must significantly enhance its institutions, including strong commitment to real, broad-based and home- grown democratic reforms. However, given the adverse geography in several countries (hot, arid or tropical climate, large land area relative to population), these countries must pay attention to the physical ecology of development. For example, efforts to eradicate or substantially reduce the burden of malaria should take high priority in Yemen and Sudan. In addition, investing in appropriate agricultural research and adaptive technology for arid and semi-arid climate conditions is critical.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Finally, while economic openness is found not to have an independent direct effect on income levels across countries, Arab countries should not underestimate the potential indirect gains from closer economic and political Arab integration. At least two benefits may flow from such integration. Firstly, it provides peer pressure and convergence criteria for governance reforms and democratization. Secondly, it can improve the geography of development for all Arab countries by expanding economic space for better attracting foreign as well as intra-Arab investment, intra-industry trade as well as by pooling and coordinating comparative advantages across the region. Therefore, it will certainly be to the advantage of the Arab countries to address the issue of closer economic and political Arab integration.

References

Acemoglu, D., S. Johnson and J.A. Robinson. 2001. The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. American Economic Review 91, 5: 1369-1401.

_____, _____ and _____. 2002. Reversal of fortunes: Geography and institutions in the making of the modern world income distribution. Quarterly Journal of Economic 114: 1231-1294.

Diamond, J. 1997. Guns, Germs, and Steel. New York: W.W. Norton and Co.

Easterly, W. and R. Levine. 2003. Tropics, germs, and crops: How endowments influence economic development. Journal of Monetary Economics 50: 3-39.

Engerman, S.L. and K.L. Sokoloff. 1997. Factors endowments, institutions, and differential paths of growth among new world economies. In How Latin America Fell Behind. Edited by S.H. Haber. Stanford, CA: Stanford University Press pp. 260-304.

Frankel, J., D. Romer and T. Cyrus. 1996. Trade and growth in East Asian countries: Cause and effect? National Bureau of Economic Research Working Paper No. 5732.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

_____, and _____. 1999. Does trade cause growth? American Economic Review 89(3): 379-399.

Gallup, J.L., J. Sachs and A.D. Mellinger. 1998. Geography and economic development. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 6849.

Ibn Khaldoun ((1332-1406). 1958 ed. The Muqaddimah: An Introduction to History. Translated from Arabic by Franz Rosenthal. 3 vols. New York: Princeton.

Kaufmann, D. and A. Kraay. 2002. Growth without governance. Economia Vol 3, No. 1: 69-229.

Montesquieu, C.L., Baron de. 1748. The Spirit of Laws. Available in English, 1989 Edition. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Rigobon, R. and D. Rodrik. 2004. Rule of law, democracy, openness, and income: estimating the interrelationships. Unpublished mimeo, MIT and Harvard Universities.

Rodrik, D., A. Subramanian and F. Trebbi. 2002. Institutions rule: The primacy of institutions over geography and integration in economic development. National Bureau of Economic Research Working Paper, November 2002.

Sachs, J. 2001. Tropical underdevelopment. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 89119.

_____. 2003. Institutions don't rule: Direct effects of geography on per capita income. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 9490.

Smith, Adam. 1776. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. London: Methuen and Co., Ltd., Edited by Edwin Cannan, 1904, Fifth Edition. (First published 1776).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Sokoloff, K.L. and S.L. Engerman. 2000. Institutions, factor endowments, and paths of development in the New World. Journal of Economic Perspectives 14: 217-232.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

An International Political Economy View of EU-GCC Partnership

Gonzalo Escribano

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

An International Political Economy View of EU-GCC Partnership

Gonzalo Escribano*

Abstract

After several years of being blocked, the signing of the EU-GCC FTA (European Union-Gulf Cooperation Council Free Trade Area) seems imminent. The main objective of this paper is to shed some light on the EU-GCC relationship. It sets a conceptual framework, compares the EU-GCC Cooperation Agreement with other EU regional initiatives and explores the evolution of EU-GCC relations. The study points to the need for economic cooperation, including the long-awaited FTA, and cultural dialogue to transit from its current fragmented and low profile level to an institutionalized EU-GCC Partnership Agreement. Two qualifications are added: (a) EU-GCC relations should adopt a more sophisticated model than the Euro-Mediterranean Partnership; and (b) It should take into account the US strategy on the Middle East.

استعراض دولي سياسي إقتصادي للشراكة الأوروبية الخليجية

غونزالو اسكربانو

ملخص

بعد بضع سنوات من التجميد، فإنه يبدو أن توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أصبح وشيكاً. إن الهدف الرئيسي لهذه الورقة هو تسليط بعض الضوء على العلاقة الأوروبية الخليجية، حيث تضع إطار عمل مفاهيمي وتقارن اتفاقية التعاون الأوروبي الخليجي مع المبادرات الأوروبية الإقليمية الأخرى وتستكشف نشوء العلاقات الأوروبية الخليجية. تشير الدراسة إلى الحاجة إلى تعاون اقتصادي يتضمن منطقة التجارة الحرة التي طال انتظارها، وإلى حوار ثقافي من أجل المرور من مستواه الراهن المجزأ والمنخفض إلى اتفاقية شراكة أوروبية خليجية ذات طبيعة مؤسسية. وقد أضيفت نقطتان من أجل

* Professor of Applied Economics. Universidad Nacional de Educación a Distancia (UNED), Madrid, Spain. Tel: 3491 398 6329; Fax: 3491 398 7821; Email: gescribano@cee.uned.es. Web Page: www.uned.es/deahe/doctorado/gescribano/gescribano.htm

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

تأهيل هذه العلاقة أولهما: أن العلاقات الأوروبية الخليجية يجب أن تتبنى نموذجاً أكثر تطوراً من الشراكة الأوروبية المتوسطية، والثانية: أن تأخذ هذه العلاقة بالحسبان الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Introduction

After several years of being blocked, the signing of the EU-GCC FTA (European Union-Gulf Cooperation Council Free Trade Area) is expected in the second half of 2005. Most obstacles seem to have been overcome, like the GCC Customs Union, the GCC countries` concerns on political conditionality by the EU, and trade on EU sensitive products (like chemicals, petrochemicals and aluminium). However, some obstacles still remain for EU-GCC relationship to attain a partnership status. These obstacles have been listed in previous work on EU-GCC relations, e.g. like Saudi Arabia not being a member of WTO; institutional differences; US-EU differences on Middle East strategies; asymmetries in the volume of trade conducted with the EU such as Kuwait being more export-oriented towards Asia, while most of its imports come from the EU, etc.

At the same time, the US has launched an ambitious proposal for a US-Middle East Free Trade Area in 2013 ─ the US-Middle East Free Trade Coalition ─ encompassing from Morocco to Iran. At the time of writing this paper, Bahrain has been the last country to adhere to a list that already includes Morocco and Jordan. The UAE and Oman are the next countries to start free trade negotiations with the US. This initiative may be conceptualized as the economic instrument of the Bush administration's Great Middle East strategy and presents very relevant differences with the EU approach. The US initiative has received a lot of attention. In contrast, little attention is devoted by EU scholars to relations with the Gulf states, especially on bilateral economic relations.

In this context, the main objective of the paper is to shed some light on EU-GCC relations and its differentiated nature from the US approach. It starts by setting a previous conceptual framework based on the international political economy of EU external relations and its 'Europeanization'. It discusses EU-GCC relations within the different EU regional initiatives and focuses on the particularities of the EU-GCC Cooperation Agreement itself. It also highlights some observations on the international dimension of EU-GCC partnership and the need for the EU to upgrade the status of its

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

relations with the GCC, not in a competitive, but rather a complementary manner to US efforts.

The International Political Economy of Europeanization

Globalization has brought about challenges that transcend the economic sphere. Increased economic interdependency puts pressure on national socio-economic structures and calls for the adjustment of domestic policies to deal with an open economy environment. Economic development, together with international communications, generates social demands for the modernization of economic and political institutions. In the European case, as Helmut Kohl once put it, "Europeanization is the European response to globalization"[(1)]. From the need to articulate such a response, a new set of 'Europeanized' foreign policies has emerged in the EU to conduct external relations.

to foreign investment, development aid, labor migration or cultural diffusion Nowadays, there is a growing consensus about the beneficial effects of international trade on economic and political issues. These results may easily be extended abroad. Two pre-conditions are needed if regionalism is to succeed (Mattli, 1999). First is the so-called demand conditions, i.e. there must be a strong potential for economic gain derived from economic integration, so that societies demand it. Secondly, the supply condition, i.e. the political willingness to match the integration demands, which depend on the expected outcome of regionalism. As far as economic welfare increases after integration, governments maximise their possibilities of remaining in office. The international political economy of regionalism shows how international economic relations may have political externalities, and how the domestic political and economic processes influence the political outcome at the international policy level. But regionalism is a bi-directional process, with integration outcomes influencing its member's institutions and policies.

[(1)] Cited by Donoghue and Keatinge (1999, p. 11)

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

In recent years, some political scientists have looked at the concept of 'Europeanization' to analyze the impact of European integration in Member States' foreign policies (Ladrech, 1994). The concept has been mainly applied to changes in Member States' domestic institutions by the political science literature, and within it, by followers of the institutionalist approach (Börzel, 1999). It has also been pointed out that the concept may be extended to other areas of policy interaction, like external relations (Torreblanca, 2001; Vaquer, 2001). The concept of europeanization has been applied to agricultural policies, microeconomic and macroeconomic policies – mainly EMU and employment, 'Lisbon' policies, pharmaceuticals, and even fisheries (Hennis, 2001; Schmidt, 2001; Barry, 2003; Hodson and Maher, 2001; Prange, 2002; Vaquer, 2003).

Hodson and Maher (2001) distinguish between the classical Monnet method of europeanization through EU centralized policy formulation, and the 'open method for co-ordination' adopted at the Lisbon European Council in the year 2000. The latter is applied by setting guidelines and establishing benchmarks to foster the adoption of best practices by Member States, without any threat of formal sanction. The clearer example of the classical method is EU trade policy, a centralized policy with a high degree of institutionalization. A more open approach is being followed towards development aid, with the EU not only setting a centralized EU development aid policy, but also trying to influence Member States' development policies along its centralized patterns of fight against extreme poverty, decoupling aid from Member States foreign policies, and democratic conditionality. And hardly any EU-level policy or even guidelines exist with respect to immigration, foreign investment or cultural diffusion policies.

Indeed, europeanization is mainly about Member States' changes in institutions and policies being path-dependent from a highly institutionalized model of integration – the 'community' model (Parsons, 2002). Some authors in the europeanization literature have also underscored a distinct fact of path-dependency: that domestic institutions do not always immediately adapt to external changes (Olsen, 2002). Börzel (1999) employs the term 'institution dependency' to explain how Spanish and

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

German regions reacted with different strategies to face centralizing pressures stemming from EU policy-making taking place at the national government level. Europeanization is received and projected along domestic existing institutions and interests. Path-dependent europeanization may bring about illiberal convergence, e.g. EU protectionist agricultural policies. More interesting to the purpose of this paper is the process of 'europeanization without Europe' experienced by non-EU European countries. Indeed, this may be viewed also as the model of the new EU proposal to its neighbours, as expressed in the new EU Neighbourhood Policy.

EU Models of External Relations

There are several models applied by the EU to manage its external relations. In addition to being a key factor in the multilateral trade system, the EU has always incorporated other areas apart from trade in its bilateral or regional agreements. The first generation of agreements, the Cooperation Agreements, already included several non-trade concerns and instruments. In spite of being the biggest player in international trade, EU external relations have never been a 'just trade' issue. As a 'civilian power', the EU has focused on substantial financial and technical cooperation (it is the first international donor), and pursued a comprehensive approach to political and cultural dialogue among civil societies. However, given its prominence in international trade, the most visible aspect of EU external relations always comes to be trade arrangements.

Conceptually, three models of institutionalised EU external relations may be distinguished: (a) At the lowest part of the preferential pyramid, may be found Cooperation Agreements; (b) Association Agreements; and (c) there is a heterogeneous pyramid's peak, made out of customs unions and single markets. For sure, the most successful EU external relations model is enlargement, but it is barely relevant to the current purpose of this paper. These agreements may be understood as concentric circles encompassing successive countries or groups of countries, according to its geo-political and geo-economical significance for the EU and the willingness of the countries themselves to develop a preferential relation with it (Figure 1).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

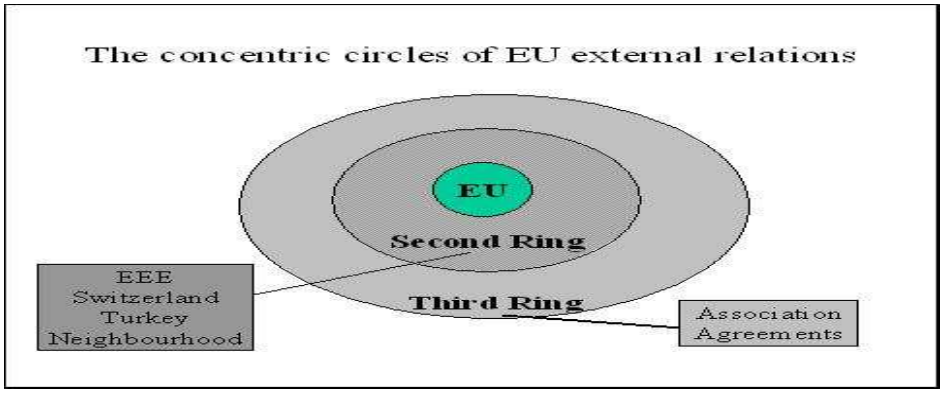

Figure 1.

The core or the first ring is comprised of EU Member States. Single market and/or customs unions are granted to the second ring partners, some of which may be candidate countries expecting to enter the EU core (e.g. Turkey), or unwilling to adopt the EU political institutions and procedures but wishing to benefit from the European Single Market (EEA countries). The third ring partners are offered comprehensive Association Agreements and may qualify to enter the second ring depending upon their ability to cope with EU's competitive pressures and to accomplish EU's institutional criteria. Preferential and Cooperation Agreements constitute the periphery of EU external relations, but may eventually lead to the second ring under specific circumstances.

Preferential Agreements. Preferential treatment by the EU to third countries varies greatly from preferential access to EU markets to institutional coverage including trade preferences, aid and political dialogue. Some preferential agreements may be assimilated to Cooperation Agreements, using the Brussels jargon. Cooperation Agreements used to be the standard model for EU relations with third countries, and were mainly based on non-reciprocal preferential access to EU markets and financial cooperation. For instance, the first Mediterranean Cooperation Agreements signed by the then European Economic Council (EEC) with European and non-European Mediterranean countries consisted of duty-free access to EEC

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

for industrial products, with some exceptions in sensitive products like textiles and iron. Agricultural exports towards EEC markets were subjected to tariff rate quotas, with the preferential component limited to the in-quota imports. This is a mechanism that is still applied to Mediterranean Partner Countries under the existing Association framework. Economic cooperation includes development aid to Third Mediterranean Countries.

In 1988, a Cooperation Agreement was signed with the GCC and was put into force in 1990.[(2)] It was the first agreement signed by the EU with an Arab regional organization, and its objectives were to facilitate trade relations and, more generally, to strengthen stability in the Gulf region. The Agreement provided a framework for initiating political dialogue with the institutionalization of annual Joint Ministerial Councils, intended to overcome the difficulties encountered by the Euro-Arab Dialogue. Notwithstanding its political relevance, its content is quite deceiving from an economic perspective. Apart from goodwill, 'joint analyses' and 'exchange of information', few concrete economic measures have been approved to date.

The EU-GCC Cooperation Agreement lies at the lowest rank of the EU economic preference pyramid. This may be consistent with EU strategic priorities, with the Gulf ranking third after European and Mediterranean states (Hollis, 1997). This does not mean however, that EU priorities are sufficiently well conceived to face the new challenges of the 21st century. The EU-GCC Cooperation Agreement does not include any tariff preference, with both the EU and the GCC granting each other the Most Favoured Nation (MFN) treatment. However, GCC countries benefit from preferential access to European markets under the EU's Generalized System of Preferences (GSP) offered to all developing countries. However, this is a horizontal development policy, not a Gulf policy. As such, it does not entail any trade policy reciprocity by GCC countries. Thus, current EU-GCC economic relations under the 1988 Cooperation Agreement lack the institutional dimension and the economic content of even early EU-Mediterranean Cooperation Agreements.

[(2)] Official Journal L 054, 25/02/1989 p. 0003 - 0015

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Mediterranean Association Agreements. Before the 1995 Barcelona Conference that launched the Euro-Mediterranean Partnership (EMP), the main content of EU-Mediterranean relations had been commercial, with the EU granting preferential, non-reciprocal access to most industrial goods coming from the region. This approach, however, proved to be insufficient, as far as agricultural products remained out of the preferential basket. In this respect, things have not changed too much. Moreover, even in the presence of such privileges, the industrial production from the Mediterranean countries could not face competition from newly industrialized countries, in spite of their proximity or preferential treatment by the EU. The Uruguay Round further diminished the trade policy privileges given to Mediterranean countries due to global substantial tariff cuts. Thus, the solution turned out to be reforming the structure of the Mediterranean industrial sectors in order to achieve increased productivity.

The Mediterranean Association Agreements mean a transition towards free trade and enhanced financial cooperation, but also towards institutional convergence. Due to the fact that southern Mediterranean countries' manufactures already entered freely (with minor exceptions) into the EU markets, the Euro-Mediterranean Free Trade Area (EMFTA) offers few benefits on the demand side to these countries.[3] On the contrary, the EMFTA looks to foster structural, supply-side reforms in the southern Mediterranean countries. Given the mediocre results obtained by the demand-side preferential treatment granted to Mediterranean countries, this is to be done through trade liberalization and mise à niveau, i.e. upgrading measures, partially financed by the EU.

However, EMFTA should be placed as one pillar of a more comprehensive approach dealing with security and political issues, as well as cultural dialogue. The EMFTA constitutes the economic dimension primarily, while political and cultural dialogue are seen as complementary to the commercial and financial support measures. The Barcelona Process has meant the signing of bilateral Mediterranean Partner Countries-EU Association Agreements (MPC-EU AA) with all MPCs. However, some

[3] A similar asymmetry was experienced by Spain when entering EEC.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

MPCs ask for a more ambitious approach than mere partnership, without demanding accession, as will soon be made clearer. This process of evolving EU-MPC's relationship is interesting for EU-GCC relations, as far as the EU-GCC AA also includes an FTA and enhanced political and cultural dialogue.

More Than Partnership, Less Than Accession. The most sophisticated model of 'deep integration' achieved by the EU is the European Economic Area Agreement (EEA). The EEA extended the European internal market to Iceland, Liechtenstein and Norway in 1994. It has been described as an "internal market association" that goes beyond a mere FTA, albeit not reaching the Custom Union status. It overcomes the objectives of a simple FTA because it extends to the EFTA (European Free Trade Area) States, with the only exception of Switzerland, the application of almost the whole *acquis communautaire* [(4)] relative to the four freedoms of the internal market (free circulation of goods, people, services and capital) and competition policy. As a result, over 80% of the *acquis communautaire* is adopted in the internal legislation of EFTA countries.

The EEA institutional design is quite complex. It incorporates a budgetary instrument, the so-called EEA Financial Instrument, devoted to reduce the economic and social disparities among European regions, allowing the granting of supplementary aid to development projects in Greece, Ireland, Portugal, and some other EU regional policy 'Objective One' regions.

In spite of not achieving the Custom Union status, the EEA represents the most sophisticated and well-developed model of EU international agreements. However, its extension beyond Western Europe is rather limited, because the conditions for a viable implementation of the four freedoms and the competition policy, which characterizes the Single Market, are barely matched in other partner countries. Additionally, the degree of institutionalization of the EEA is so high that this model requires a substantial amount of resources and institutional capabilities from EU partners. The EFTA countries are rich, developed European economies that

[(4)] The body of EU legislation issued by EU institutions.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

can afford such an institutional investment. EFTA countries can also afford the transfer of income towards less-developed EU regions, something that is clearly inapplicable to most developing countries.

In 1992, Switzerland decided not to participate in the EEA. However, from 1994, there have been several negotiations over a vast range of specific sectors, like the free circulation of people, air and terrestrial transport, scientific and technological cooperation, agriculture, public procurement, environment, cooperation against fraud, and an agreement for the free trade of services. In the case of Turkey, it is a candidate country for whom the European Commission has recently issued the recommendation to start negotiations for its accession, and as such, benefits from an enhanced financial and technical assistance under pre-accession strategies. In 1996, an EU-Turkey Customs Union came into effect, with the only exception of agricultural products, and subsequent negotiations have taken place on the issues of services and public procurement.

The most innovative initiative is the Neighbourhood Policy (COM 104 [2003] and COM 393 [2003]). The proposal, presented in 2003, assumes the necessity for a differentiated regional cooperation scheme based on geographical proximity and common values that could favor political stability and economic development in the EU third ring, a process that could eventually lead to its future integration in the European Single Market. The Neighbourhood Policy considers three border fronts: (a) Russia and the former Soviet Republics; (b) the Western Balkans; and (c) the South of the Mediterranean. In its first phase (2004–2006), it is implemented by means of better coordination of the programs and existing financial instruments to open the way to the definition of individual Neighbourhood Programs. The Neighbourhood Policy consists of offering 'everything but the institutions' to its border countries. To some extent, this gets close to what MPCs such as Morocco and Israel, have been demanding from the EU – 'more than partnership, less than accession'.

The proposal consists of setting up incentives, like enhanced financial assistance and access to EU markets, to MPCs willing to adopt the European *acquis communautaire*. For MPCs, the Neighbourhood Policy

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

entails a different cooperation framework. The initiative relies on the harmonization of the MPCs' legal framework with the EU *acquis communautaire*, in order to pave the way towards an EUro-Mediterranean Single Market and reduce transaction costs of EU-MPCs' economic relations. Perhaps the most important innovation is the subordination of the proposed enhanced financial and trade instruments to the progresses achieved in political and economic reforms, which will be quantified at a country level by the 'reference criteria' included in each Neighbourhood Program.

From Cooperation to Partnership: The EU-GCC Agreements

The 1990 EC-GCC Cooperation Agreement presented three general objectives: (a) to provide an institutional framework for EC-GCC relations; (b) to improve economic and technical cooperation; and (c) to foster development and diversification in the GCC countries. The instruments to achieve these objectives were: (a) the institutionalization of EU-GCC relations; (b) economic cooperation; and (c) progress towards freer trade. The institutional dimension was inspired by the European experience on the importance of intergovernmental relations, and consists of a Joint Council that "shall periodically define the general guidelines of cooperation" (Article 10). The Joint Council is composed of EU and GCC representatives, meets at least annually, and acts on a mutual agreement basis. The Joint Council is supported by the Joint Cooperation Committee and any other specialized committee the Joint Council might need. The high level of government representatives who have been attending the Joint Council in the last few years (foreign ministers or first-rank officials) shows the importance attached by both parties to EU-GCC relations.

Economic cooperation was instrumented through the creation of sector-specific working groups in the areas of energy, environment, and industry. The outputs have varied from the organization of conferences and symposia to the establishment of the Jubail Marine Sanctuary in Saudi Arabia. Other actions include the opening of a GCC delegation in Brussels (1994) and the recent opening of the EU delegation in Riyadh after it had been delayed systematically. Concerning standards, a Cooperation Program

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

was established by which the EU provided training and assistance to the Standards and Metrology Organization of the GCC (GSMO). Another cooperation program was instituted in the field of customs, with the EU providing the training of GCC customs officers on the EU experience. In the educational field, some seminars were held, and a program aimed at promoting the exchange of scholars and the development of Gulf Studies and EU Studies Centers in European and Gulf Universities. However, its failure remains a serious handicap to mutual understanding and cultural dialogue. Only the Euro-Arab Management School, located at Granada, may be underscored as a significant academic move, but not a GCC exclusive one. In the investment field, a GCC priority, few initiatives have been implemented.

The Cooperation Agreement also included a provision for both parties (Article 11) to negotiate a trade agreement overcoming MFN and GSP status and eventually leading to a FTA. FTA negotiations started in October 1990 following the negotiation directives drafted in 1989. However, they stagnated in 1993 mainly due to the GCC proposals regarding the energy sector, that would have limited the EU capacity to tax energies with carbon dioxide emissions (WTO, 2002). Another relevant obstacle was the EU 1991 negotiating mandate pre-condition on the previous achievement of GCC Customs Union, in order to prevent intra-regional Gulf trade diversion, as predicted by the 'hub and spoke' mechanism. The GCC exclusion from the Euro-Mediterranean Partnership at the 1995 Barcelona Conference appeared to be another impediment towards the development of a fruitful and inclusive relationship.

However, the EMFTA initiative acted as a catalyst for both EU and GCC countries to recognize the failure of the current Cooperation Agreement in the economic and civil society arenas, and the need to upgrade the instruments devoted to it (Escribano, 2000). In fact, most authors think of 1995 as the turning point in EU-GCC relationship (Saleh, 1999; Baabood, 2003; Fürtig, 2004). In the year 1995, an EU-GCC ministerial meeting was held in Granada and made the following recommendations: (a) strengthening the EU-GCC political dialogue; (b) overcoming the stagnation of FTA negotiations; (c) increasing economic cooperation; and (d)

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

promoting reciprocal understanding through cultural dialogue. To some extent, both the new impetus and the new dimensions included, reflect the influence of EMP in EU-GCC relations. Insistence on the FTA and cultural and civil society dialogue may be seen as an extension of the EMP logic. However, different development levels and political circumstances were recognized by considering GCC specifities.

Progress remained limited to the political domain, while economic issues and cultural exchanges lagged well behind political declarations. For instance, positions on the Arab-Israeli conflict and on Middle East politics converged. In this respect, the Cooperation Agreement was a political success, insofar as it provided the institutional framework for an open political dialogue between both parties. Additionally, a reinforced political will may be observed in that most representatives in the Joint Council from 1996 onwards, are foreign ministers rather than high officials. But EU-GCC cultural dialogue through academic and civil societies cooperation remained at a low, almost non-existent level. Economic cooperation stayed at a 'low cost', declaratory level. FTA negotiations were kept blocked by divergent interests and the lack of a GCC Customs Union.

The impediment concerning the EU requirement on a GCC Customs Union was lifted in 1999, when the GCC made the commitment to establish a Customs Union by 2005. In 2001, it was decided to do so even earlier, by January 2003, and presented a negotiating mandate of its own. Subsequently, the European Council approved a new mandate in July 2001 broadening the scope of the FTA to new areas covered by current multilateral trade negotiations, like trade in services, government procurement and intellectual property rights. Finally, the EU-GCC Joint Council held in the highly symbolic city of Granada in February 2002, decided to launch negotiations for the establishment of the EU-GCC FTA. After several negotiation rounds, the agreement seems imminent at the time of writing this article, after the news of Saudi Arabia lifting its double pricing on gas in return for the eventual removal of EU duties on aluminium and petrochemical products.

One of the reasons for the EU approving a new mandate stems from the deceiving results obtained by the Cooperation Agreement in fostering

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

EU-GCC trade. The reasons for the low profile of EU-GCC economic relations in the past have been summarized in the works of WGESTG (2002); Weidenfeld (2004); Saleh (1999); and Chirullo and Guerrieri (2002).

- EU environmental policy is perceived as harmful by Gulf States. Within the Kyoto Protocol framework, the EU wants to stabilize CO2 emissions and improve energy efficiency.
- Both the GCC and the EU have a weak mandate on the energy sector, which concentrates on important common economic interests.
- There is a low degree of 'europeanization' of EU policies towards the GCC, which is still dominated by the policies of Member States having close ties with the region, like UK and France.
- GCC countries come from different backgrounds, with countries such as Kuwait and Qatar being far more liberal than their counterparts. In a similar way, GCC States economic interests also differ, with Saudi Arabia more concerned with the petrochemical dispute while Dubai and Bahrain concentrate on the aluminium issue.
- The GCC does not match the EU as a regional organization, given its lower degree of institutionalization.
- The slow pace of Saudi Arabia WTO accession process makes it difficult to frame the ongoing EU-GCC negotiations, since most EU-Saudi Arabia sensitive issues are WTO-related.
- The EU lacks a well-defined strategy towards the Gulf region. GCC status remains undefined somewhere between mere cooperation and partnership.
- Finally, inconsistencies in EU and US Middle East policies also hamper a better-defined EU approach to the Gulf. Transatlantic dialogue is an essential input of EU-GCC dialogue itself. For instance, lack of transatlantic dialogue may turn the perception of EU and US-GCC FTAs as incompatible, instead of mutually reinforcing, opening a kind of 'agreement competition' that could be harmful at a collective level.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

In this framework, the main objective of the EU-GCC Agreement is the deepening of existing relations. In spite of having been created with the aim of fostering economic cooperation and FTA negotiations, until recently, the Joint Council has been used mainly as a political forum (Saleh, 1999). This is not to say that political dialogue has been a mere substitute for failing results in the FTA negotiations (Fürtig, 2004). However, given the good shape of the political dialogue, the dual challenge of the EU-GCC Agreement is to move from fragmented economic cooperation to comprehensive partnership and free trade, and upgrade the instruments devoted to cultural and civil society dialogue. It appears that renewed efforts are being made to revitalize existing working groups that have been de-activated for long, e.g. the environmental one, or whose results have remained at the declaratory and shared analysis level, e.g. the industrial and energy ones.

The economic contents of the EU-GCC FTA are defined by the negotiating directives. These call for the progressive elimination of tariffs and non-tariff barriers for every product on the basis of reciprocity. It also calls for the broadening of cooperation in trade-related areas, like simplifying trade procedures and requirements to lower EU-GCC trade transaction costs, and achieve reciprocal liberalization of services. The EU negotiating directives also include the opening of public procurement, standardization of custom and administrative procedures, the protection of intellectual, industrial and commercial property rights, and implementation of competition policies in accordance with WTO standards. New chapters were tackled during the January 2004 round, like dispute settlement, rules of origin and institutional framework.

Chirullo and Guerrieri (2002) have summarized EU and GCC interests regarding the FTA issue. On the EU side, the need is for a better market access for manufactured exports and services while for the GCC countries, it is better access to the EU petrochemical, aluminium and fisheries markets. The recent inclusion of public procurement, standards, intellectual property and investment policies in the EU negotiating directives represents a significant step towards deep integration. This is a signal that EU-GCC relations are stepping up the EU preferences pyramid, and entering the third ring of EU external relations.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

EU interests in better access to its manufactured exports have already been addressed by the GCC Customs Union. This means the adoption of a 5% unified GCC common external tariff. This is much closer to the 3.8% MFN EU average tariff rate than the pre-existent situation, where GCC average tariffs vary widely, i.e. 3.4% for Kuwait, 4.4% for Qatar, 9.6% for Oman, 11.5% for Saudi Arabia, 14.3% for the UAE, and 16.3% for Bahrain according to Price Waterhouse Coopers (2004). Thus, the liberalization of services is now the main obstacle for the conclusion of a package deal on the GCC side.

The EU is the world's largest exporter and importer of services, and enjoys substantive comparative advantages vis a vis GCC countries. The negotiating directives on the services chapter of the EU-GCC FTA negotiations contemplate more far-reaching obligations than those prevailing under the GATS. But GATS provisions are quite flexible when compared with GATT ones, thereby leaving a higher margin for an EU-GCC agreement to pursue a differential deepening of services trade.

The main trade obstacle on the EU side features GCC complaints about high EU tariffs on petrochemicals. This is an issue of special interest to Saudi Arabia, which has also been raised in its WTO accession negotiations. Dubai and Bahrain are more concerned with the 6% tariff the EU applies to its aluminium exports. However, the EU argues that the level of tariff protection is justified by the subsidies received by Gulf producers by means of low-cost feedstock. Saudi Arabia's removal of its double pricing system on gas in return for the eventual removal of EU duties on aluminium and petrochemical products, seems to have unlocked the impasse on the manufactures domain. With Oman, its main complaint refers to the EU Common Fisheries Policy, that entails high tariffs on fisheries. The small size of Oman fishery figures when compared with EU fleets, makes it easy for the EU to offer a generous proposal.

A more difficult issue is EU tax policy on energy products. In GCC countries, high EU energy taxation is perceived as crude protectionism, even if disguised by environmental-friendly arguments. It is a fact that EU

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Member States governments' energy taxation clearly transcends the environmental problem. EU governments are concerned about capturing their share of EU consumer's income transfers towards foreign energy producers, and try to maximize it for budgetary reasons. Lowering EU's energy dependence upon foreign producers by setting up incentives in favor of alternative, non-oil based energies is also a powerful geo-strategic concern. However, GCC states should be aware that EU's environmental policies also respond to European constituencies' demands, mainly in most developed (and sometimes most polluted) Member States. Environmental policies are closely scrutinized by civil society, and concerns about pollution and climate change represent a relevant political issue.

For new issues such as public procurement, dispute settlements, harmonization of standards, intellectual property or investment policies, as happen with the liberalization of services, the EU's approach should consider a higher degree of flexibility. In some areas in which interests may be neutral, like standards or dispute settlements, obligations might be stronger. On the other hand, for sensitive issues, a more progressive approach may be adopted.

The few existing econometric estimates of an EU GCC FTA point to relevant net trade creation, implying that the agreement will be on the whole welfare improving for both parties. Price Waterhouse Coopers (2004) recurs to a partial equilibrium model of world trade whose results may be summarized as follows. Firstly, net trade creation for GCC amounts to $2.3 billion and concentrates, as expected, on manufactured products trade, and economic welfare improves by 2.7% of GDP. As for the EU, Price Waterhouse Coopers estimates a net trade diversion of $1 billion, and a reduction of $1.1 billion in economic welfare which represents a negligible amount of EU GDP loss. For Kuwait and Qatar, Price Waterhouse Coopers' results point to the fact that the GCC-EU FTA eliminates most disadvantages of the GCC Customs Union, with its GDP growing by 0.8% and 1.7%, respectively. Saudi Arabia, Oman and UAE GDP will improve by 2.8%-3%, while Bahrain's will grow by as much as 7%. The highest welfare increase in GCC countries would be attained in the mineral sector and, to some extent, in the manufacturing sector. However, agriculture turns out to be the loser of the FTA, experiencing sector GDP losses in every

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

GCC country. Even if these losses are reduced when compared with both overall results of the FTA and Gulf States GDP, they are significant at the sector level.

Baier and Bergstrand (2004) apply a gravity model with two alternative specifications, restricted and unrestricted. The unrestricted specification proxies a deep integration scenario in which prices vary due to tariffs and other internal obstacles removal. On the other hand, the restricted one simulates a multilateral-like scenario based upon the mere elimination of tariffs. Under the unrestricted model, the net trade creation effect for EU-GCC trade is $28.3 billion, which accounts for a 64.5% increase in bilateral trade. These impressive gains are due to the minimal trade diversion with the US and the rest of the world (less than $1 billion). Thus, EU net trade creation accounts for $28 billion while GCC trade creation attains $27 billion. The results using the theory constrained restricted model points to an EU-GCC net trade creation of 25.4%, only 40% of the net trade creation under the unrestricted specification, but a significant magnitude nevertheless at $11.1 billion. For the GCC, however, the restricted model offers a high 7.1% gross trade diversion effect with the rest of the world ($15.4 billion), which results in GCC net trade diversion from an EU-GCC agreement of $4.3 billion. In contrast, the EU would experience a net trade creation of $2.8 billion.

On the whole, these studies show positive results, with the Price Waterhouse Coopers' SIA report *(op. cit.)* pointing to more modest figures in trade creation and welfare effects, and Baier and Bergstrand *(op. cit.)* obtaining very significant trade creation effects when deep integration domains are taken into account. These results suggest that FTA benefits depend greatly upon non-tariff issues, and that economic cooperation may further lower trade transactions costs than a mere tariff removal.

The concept of transaction costs may also be extended to the political and cultural arenas, consequently providing an economic rationale for increased political and cultural dialogue to achieve a better degree of mutual trust and understanding. These are undoubtedly much-needed

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ingredients of any regional integration initiative in both the Gulf and the whole MENA region.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

The International Dimension of EU-GCC Partnership

Some scholars have named US emphasis on modernization and economic development the new American Messianism, and doubt that imposing modernization and unqualified Washington Consensus economic policies would be advisable for Middle Eastern countries, especially for Gulf States (Richards, 2003). For instance, Richards warns that GCC countries have limited comparative advantages in non-oil goods and services. This also applies to the EU. An EU-GCC across-the-board services liberalization might well be a disaster under an inflexible, ideologically driven FTA initiative. From the European perspective, EU-GCC relations or EMP may seem on the whole, more balanced than the US initiative, since the former includes political and cultural dialogue and substantial economic cooperation in addition to free trade. Its institutional framework, i.e. the EU-GCC Joint Council, provides an equal ground political dialogue.

However, the US-led GMEI forced the EU to better define its own strategy towards the Middle East. The December 2003 European Council asked for concrete proposals on an 'EU Strategic Partnership with the Mediterranean and the Middle East'. The EU "welcomes the possibility to work together and to coordinate with the US in the framework of the Transatlantic Partnership". It also clearly states that the EU "should define a complementary but distinct approach". How complementary and how distinct the EU approach would be, remains to be seen.

By and large, there are clear signs of the EU's willingness to upgrade its current relations with the MENA region. This may be interpreted as a furthering of some better prepared MPCs' entry into the EU's second ring. This may be accomplished by way of Neighbourhood programs, and GCC countries' accession to the third ring, by way of Association or Partnership Agreements. There are prospects that EU-GCC FTA may be completed even before the EMFTA, given the more liberal trade policy background of GCC states.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Three final remarks may summarize the conclusions of this article. Firstly, EU-GCC relationship deserves closer attention by both parties, which should go beyond cooperation and enter into a new relationship marked by partnership. This partnership may be enhanced in at least two ways: (a) EU-GCC relations should attain a greater degree of europeanization, that is to say that the EU must obtain a stronger mandate on bilateral relations; and (b) convergence of EU policies towards MPCs and GCC states seem desirable in order to ensure greater coherence of EU action and foster intra-Arab integration. Both point calls for the new EU strategic partnership with the Middle East to be built as an EU Arab policy (Khader, 2004).

In its first stage, EU-GCC partnership may be upgraded following the EMP model. However, GCC States' particularities call for a differentiated approach that in the future, may bring the Gulf countries closer to the EU's second ring, and at a faster pace than the one expected for many MPCs. Previous proposals for the convergence of EMP and the EU-GCC relationship have raised mistrust towards EU motives in GCC civil society. Coherence of EMP and EU-GCC Partnership is still a much-needed input for an EU strategic partnership with the Middle East.

Secondly, EU efforts should contemplate the US-led Broader Middle East initiative as a ground towards being complementary, and not as a new area to materialize transatlantic disagreements. The challenge here is how to make compatible cross initiatives like the FTAs agreed by the EU and the US with countries such as Morocco, Jordan and eventually Bahrain and the GCC countries currently negotiating FTAs with the US. Notwithstanding EU official declarations of compatibility problems among, for instance, US and EU-Morocco FTAs, the EU has included provisions to ensure that it will benefit from any concession granted by Morocco to the US in agricultural trade.

Even American analysts criticizing EU policies towards the Middle East for having "limited effects on the region's key strategic challenges", recognize that the EU can "use its considerable economic and institutional ties to make a real contribution to Middle East stability" (Rathmell, Karasik and Gompert, 2003). At the same time, the EU should understand the Gulf

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

external relations' long trend in maintaining balanced relations with foreign actors (Baabood, 2003; Fürtig, 2004).

Finally, cultural dialogue to promote mutual respect and mutual understanding is clearly a much-needed and critical ingredient in any EU-GCC partnership. The EU is a civilian power, mainly when compared with the US. There are several EU Member States emerging from recent experience of modernization and economic development, like Spain or the new Central European Member States. Moreover, several EU Member States, primarily Spain, have a common cultural and historical heritage with Gulf countries. Many EU Member States have significant Arab populations. All these facts call for a closer cultural dialogue between civil societies, and more precisely, for an intensification of academic exchanges and common programs to provide for mutual understanding.

References

Baabood, A. 2003. Dynamics and determinants of the GCC States' foreign policy, with special reference to the EU. *Review of International Affairs* Vol. 3, No. 2: 254-282.

Baier, S.L. and J.H. Bergstrand. 2004. Trade agreements and trade flows: Estimating the effect of FTA agreements on trade flows with an application to the EU-GCC FTA. European Commission Economic Papers No. 214.

Barry, F. 2003. economic integration and convergence processes in the EU cohesion countries. *Journal of Common Market Studies* Vol. 41, No. 5: 897-921.

Börzel, T. 1999, Towards convergence in Europe? Institutional adaptation to Europeanization in German and Spain. *Journal of Common Market Studies* 37(4): 573-596.

Chirullo, M. and P. Guerrieri. 2002. GCC-EU relations and trade integration patterns. European University Institute Policy Paper 02/5.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Donoghue, J. and P. Keatinge. 1999. The Security of Europe: Actors and Issues. Dublin: Institute of European Affairs.

Escribano, G. 2000. Euro-Mediterranean versus Arab integration: Are they compatible? *Journal of Development and Economic Policies* Vol. 3, No. 1: 43-81.

Fürtig, H. 2004. GCC-EU political cooperation: Myth or reality? *British Journal of Middle Eastern Studies* Vol. 31, No. 1: 25-39.
.
Hennis, M. 2001. Europeanization and globalization: The missing link. Journal of Common Market Studies Vol. 39, No. 5: 829-850.

Hodson, D. and I. Maher. 2001. The open method as a new mode of governance: The case of soft economic policy coordination. *Journal of Common Market Studies* Vol. 39, No. 4: 719-746.

Hollis, R. 1997. Europe and Gulf security: A competitive business. *In Gulf Security in the XXIst Century*. Edited by D.E. Long and C. Koch. Emirates Center for Strategic Studies and Research: British Academic Press.

Khader, B. 2004. Partenariat Euro-Méditerranéen ou Partenariat Euro-Arabe. perceptions et propositions. *Diálogo Mediterráneo* No. 34: 37-40

Ladrech, R. 1994. Europeanization of domestic politics and institutions: The case of France. *Journal of Common Market Studies* Vol. 32, No. 1: 69-88.

Mattli, W. 1999. The Logic of Regional Integration. Cambridge: Cambridge University Press.

Olsen, J. 2002. The many faces of Europeanization. Journal of Common Market Studies Vol. 40, No. 5: 921-952.

Parsons, C. 2002. Showing ideas as causes: The origins of the European Union. *International Organization* Vol. 56, No. 1: 47-84.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Prange, H. 2002. New mechanisms of Europeanization in the process of EU enlargement: The Example of pharmaceutical regulation. Queen's Papers on Europeanization No. 8.

Price Waterhouse Coopers. 2004. Sustainability impact assesment of the negotiations of the trade agreement between the EU and the countries of the GCC. Draft report for consultation with public society.

Rathmell, A., T. Karasik and D. Gompert. 2003. A New Persian Gulf Security System. RAND Issue Paper.

Richards, A. 2003. Modernity and economic development: the 'new' American Messianism. *Middle East Policy* Vol. X, No. 3: 56-78.

Saleh, N. 1999. The European Union and the Gulf States: A growing partnership. *Middle East Policy Council Journal* Vol. VII, No. 1: 50-71.

Schmidt, V. A. 2001. Europeanization and the Mechanics of Economic Policy Adjustment. European Integration Online Papers, http://eiop.or.at.

Torreblanca, J.I. 2001. Ideas, preferences and institutions: Explaining the Europeanization of Spanish foreign policy. ARENA Working Papers, WP 01/26.

Vaquer i Fanés, J. 2001. Europeanization and foreign policy. Institut Universitari D'Estudis Europeus Working Paper No. 21, Universitat Autónoma de Barcelona.

_____. 2003. The domestic dimension of EU: The case of the EU-Morocco 2000-01 fisheries negotiations. Mediterranean Politics Vol. 8, No. 1: 56-78.

Weidenfeld, W. 2004. The future of the enlarged EU and its neighbourhood. Discussion Paper, Gulf Research Center, Dubai.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

WGESTG (Working Group for European Strategy Towards the Gulf). 2002. The EU and GCC: A new partnership. European University Institute Policy Paper 02/7.

WTO-EU. 2002. EU Trade Policy Review. Government Report. Geneva, Switzerland.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Appendix

List of Acronyms

AA	Association Agreement
EC	European Community
EEC	European Economic Community
EEA	European Economic Area
EFTA	European Free Trade Area
EMFTA	Euro-Mediterranean Free Trade Area
EMP	Euro-Mediterranean Partnership
EU	European Union
FTA	Free Trade Area
GATS	General Agreement on the Trade of Services
GATT	General Agreement on Trade and Tariffs
GCC	Gulf Cooperation Council
GMEI	Greater Middle East Initiative
GSMO	Standards and Metrology Organization of the GCC
GSP	Generalized System of Preferences
IAEA	International Atomic energy Association
MEDA	EU financial instrument to channel EU assistance towards the Mediterranean Partner Countries
MENA	Middle East and North Africa
MFN	Most Favoured Nation
MPC	Mediterranean Partner Countries
MS (EU)	Member States
SIA	Sustainability Impact Assessment
WTO	World Trade Organisation

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Sustainability of Exchange Rate Policies and External Public Debt in Lebanon

Simon Neaime

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Sustainability of Exchange Rate Policies and External Public Debt in Lebanon

Simon Neaime *

Abstract

The conduct of exchange rate and fiscal policies in the small open economy of Lebanon has recently become critical in determining the country's future economic and fiscal situation. This is due to the accumulation of a sizable level of internal and external debts since the early 1990s of the last century, and the pursuit of a fixed exchange rate regime to the US dollar. This paper presents an empirical analysis of the sustainability of exchange rate and fiscal policies using unit roots and co-integration tests. It is shown that foreign debt in Lebanon has recently become unsustainable. It is also shown that if the Central Bank of Lebanon continues to opt for maintaining a fixed US dollar exchange rate arrangement, it would have to implement crisis-prevention measures, namely by exercising fiscal discipline, managing properly its debts and foreign reserves, and avoiding future real exchange rate appreciations.

إستدامة سياسات سعر الصرف والدين العام الخارجي في لبنان

سيمون نعيمي

ملخص

أصبحت السياسات المالية والنقدية أساسية في رسم مستقبل الوضع المالي والاقتصادي في لبنان. يعود ذلك إلى تنامي حجم الدين العام المحلي والأجنبي منذ بداية تسعينات القرن الماضي. تقدم هذه الورقة بحثاً علمياً يدور حول قدرة الاقتصاد اللبناني على الحفاظ على استقرار الوضع المالي والنقدي. يبيّن البحث أن تنامي الدين العام الخارجي في لبنان قد أصبح يشكل خطراً أساسياً على الوضع الاقتصادي. كما يبيّن أنه إذا ما استمر البنك المركزي على سياسته الحالية في تثبيت سعر صرف العملة المحلية فإن عليه اتخاذ إجراءات نقدية ومالية عاجلة

* Associate Professor and Chairperson, Department of Economics, American University of Beirut, P.O. Box 11-0236. Beirut-Lebanon. Tel: (9613) 829 944; Fax: (9611) 744 484. Email: **sn01@aub.edu.lb**. Financial support from the University Research Board of the American University of Beirut is gratefully acknowledged. The author wishes to thank two anonymous referees for their very valuable comments and suggestions on an earlier draft.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(كالحيلولة دون تنامٍ أكبر في الدين الخارجي والداخلي، والحفاظ على مخزون مرتفع من العملات الأجنبية) تحول دونَ الوقوع في أزمة مالية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Introduction

In 1994, the government of Mexico undertook a devaluation that had been recommended by knowledgeable observers, in part to correct a real exchange rate overvaluation that appeared to be stifling growth in the country. A similar correction of the exchange rate had in fact, resulted in an acceleration of economic growth a few years before in the United Kingdom and Italy when these countries decoupled their currencies from the ERM (Exchange Rate Mechanism of the European Monetary System) and allowed them to depreciate. Surprisingly, in Mexico, the devaluation was followed not by an acceleration of growth, but by a debt crisis (a refusal of creditors to roll over existing debt or extend new loans) that resulted in a sharp contraction of economic activity.

While the cases of Mexico and Argentina have received a substantial amount of attention, there is substantial evidence that debt and exchange rate crises are strongly linked in emerging economies more generally. Reinhart (2002), for example, finds that 84% of all default episodes in her 59-country sample over the period 1970-99 were followed within 24 months by currency crises, while 66% of all currency crises in her developing-country subgroup were followed within 24 months by debt defaults. It remains to understand why the link between the two phenomena should be so strong empirically, as well as why in some cases, the two types of crisis tend to occur together while in others they do not.

The purpose of this paper is to attempt to identify the underlying macroeconomic characteristics that help to explain the links between these phenomena within the context of the Lebanese economy

Two separate strands of literature address this issue peripherally. One strand is the literature on sovereign debt. Following the debt crises in the early 1980s, several authors focused on how a no-default debt equilibrium could be explained for sovereign borrowers (see Eichengreen, 1991 for a review) using models based on reputation (Grossman and Van Huyck, 1988) or sanctions (Bulow and Rogoff, 1989). Some early empirical work associated with this literature e.g. Edwards (1984) and Cline (1985), attempted to link sovereign default to exchange rate policy by considering

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

how the exchange rate regime prevailing prior to a debt crisis, could influence the occurrence of such a crisis. The central idea was that the willingness to use the exchange rate as a mean of adjustment could have the effect of reducing the likelihood of a crisis.

A second strand is the second-generation variant of the currency crisis literature (e.g. Obstfeld, 1996), which examines the factors that influence an optimizing government's choice to alter (or not) an existing exchange rate peg. However, this literature does not typically consider such a choice as part of a wider menu of policies that also includes a fiscal instrument and a debt default option.

This paper may thus be perceived as addressing gaps in both the debt crisis and currency crisis literatures by simultaneously looking at the interaction among exchange rate policy, fiscal policy, and potential default on external debt within the context of a small open economy.

All East Asian crisis-stricken countries followed some form of pegged exchange rate regimes *vis-à-vis* the United States Dollar (US$) before the crisis. Monetary policy deviations and some other international factors contributed to increasing pressures on these pegs. During the period from 1995 to 1997, the dollar, and thus all currencies pegged to it, had appreciated significantly against the yen. The East Asian currencies became increasingly overvalued because of the dollar appreciation, and more so because of the notable deviation from US monetary policy. While average annual M2 growth in the US for the period 1991-1997 was 2.14%, the figure for the crisis- stricken countries for the same period, was almost eight times as high. The overvaluation was further augmented by the diverging inflation rates between the US and East Asian economies. The average annual inflation rate was 5.75% for crisis-stricken countries, and 2.6% for the US. Currency overvaluation eroded the countries' competitiveness and helped weaken their current accounts. Each of the crisis-stricken countries had, on the average, a current account deficit in the period from 1990-1996. The average current account for Thailand, Indonesia, South Korea and Malaysia stood at 6% of GDP in 1995, decreasing to 5% of GDP in 1996. In

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

contrast, Singapore and Taiwan had a current account surplus of 17% and 4% respectively. These deficits were mainly due to currency overvaluations.

The conduct of monetary and fiscal policies in the emerging economy of Lebanon has recently become critical in determining the country's future economic and fiscal situation, due to the accumulation since the early 1990s, of a sizable level of external debt and the pursuit of a fixed exchange rate regime since the mid 1990s. It is well known that Lebanon has been running permanent current account and budget deficits for the past decade for about 35 and 18% of GDP respectively, resulting in a debt above 200% of GDP by the end of October 2004. After the accumulation of a sizeable debt, the financial distress of the public sector has become a major source of concern for the Lebanese economy rendering the sustainability of the debt financing program unsustainable. This paper is set out to examine empirically the sustainability of foreign debt policies in Lebanon. It will also establish the links between foreign debt and exchange rate policies.

Monetary and Fiscal Policies in Lebanon: Some Recent Trends

Macroeconomic and Monetary Developments

After a decade of market-determined exchange rates, Lebanon entered a period of exchange rate stability in the mid-1990s with the adoption of a fixed exchange rate regime linked to the US dollar. Prior to 1992, the Lebanese Lira (LL and also known as Lebanese pound) depreciated tremendously in a relatively short period of time, declining from about LL 3/US$ in 1985, to about LL 2,000 to the dollar during the period 1989-1992. A narrow range of variability has been permitted in recent years, with rates remaining close to LL 1,507 per US$. In sum, the LL depreciated substantially in the late 1980s and early 1990s following the end of the conflict, and subsequently appreciated slightly before stabilizing in the mid-1990s close to the currently prevailing central parity of LL 1,507 to the dollar (see Figure 1). While the Central Bank succeeded since 1993 in its endeavor to bring down the rate of inflation to about zero% (Figure 1), the rigid policy of a deliberate gradual appreciation of the LL carried with it substantial economic costs. The authorities had to maintain high interest

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

rates on Treasury Bills (TBs) to be able to borrow from the banking system and other international sources for the purpose of financing the fiscal deficits that continued to run at high levels averaging over 16% of GDP for the period under consideration. The consequence was the accumulation of sizeable domestic and foreign debts, in addition to a "crowding out effect."

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

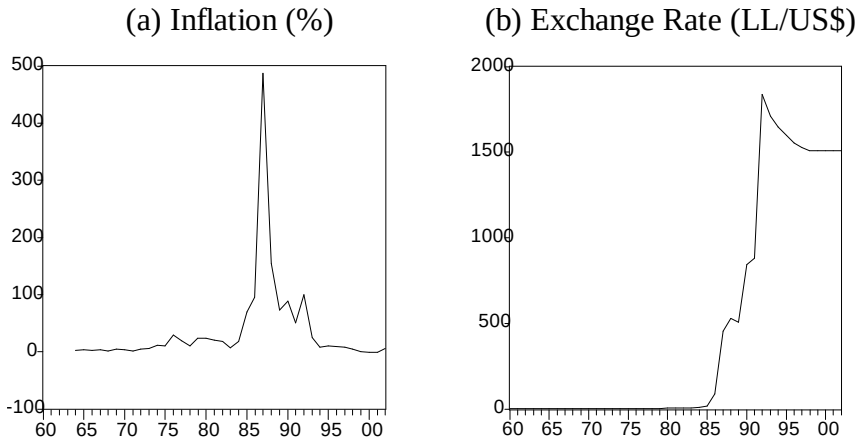

Source: Banque Du Liban (BDL), the Lebanese Ministry of Finance and IMF.

Figure 1. Inflation and exchange rates: 1960-2002.

The primary objective of a pegged exchange rate regime was to reinstate confidence in the country as a preparatory procedure for external assistance requests. The LL appreciated against the dollar by 7% and 4% in 1993 and 1994 respectively. The inflation rate declined to 33% in 1993 to reach the single digit level, 9%, by 1994, and down to about zero% since 1997 (Figure 1). A low inflation rate coupled with high real interest rates encouraged the inflow of private capital and the initiation of the reconstruction program, which received its initial funds from foreign donors, and was embarked on in 1993. The LL was stabilized and was appreciating steadily against the US dollar since 1993. However, the 3 month TBs' rate kept on increasing to reach its highest level of 33% in 1993, with a milder peak of 25% in 1995, at a time when all observers were expecting these rates to fall as a result of the steady appreciation of the LL. With a low rate of inflation rate, this constituted an average real effective return on domestic short-term debt of about 30%. These high real interest rates have, and are still having detrimental consequences on the economy, stifling the rate of growth of GDP.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

There was, however, a reversal in the increasing trend of TBs rates since the end of 1996, and the real return on Lebanese TBs with maturities between 3, 6 and 24 months ranged between 12-18%. It goes above the US$ and the Euro LIBOR (London Inter-Bank Official Rate) or risk-free rate by about 12-15%.

Lebanon's monetary authority has retained a fixed peg to the US dollar. This is despite recommendations from the World Bank and the International Monetary Fund (IMF) for it to consider a move towards a more flexible regime. Lebanon has always enjoyed a fully liberalized capital account, with free capital movement. However, the rigidity of the exchange rate has imposed significant pressures on the domestic economy. The Central Bank has lost between US$ 7-8 billion in the past 10 years trying to maintain its US dollar peg. This has been coupled with high interest rates, leading to the accumulation of a sizeable debt and continued budget deficits. The central bank has not been able to take full advantage of its monetary policy to release pressure on domestic interest rates during times when the Lebanese Government has had to borrow from the international and domestic markets to finance the rebuilding of the country's devastated infrastructure.

The circumstances outlined above indicate that the current exchange rate policy in Lebanon is perhaps unsustainable, where the Central Bank may soon be compelled to institute a floating exchange rate regime. On the other hand, the depreciation of the euro relative to the dollar-between the time the euro was introduced in 1999 and the end of 2002- led to the appreciation of the Lebanese real exchange rate during that period, with devastating consequences on exports- reducing its intra-regional and international trade competitiveness- and economic growth. There was however, a trend reversal since the end of 2002, when the euro appreciated significantly against the dollar. Lebanon could not benefit from the depreciation of its real exchange rate because a higher euro meant higher prices for imported consumer goods exerting upward inflationary pressures on the real exchange rate.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Lebanon continued to suffer because the burden of adjustment was born by macroeconomic fundamentals. The nominal stability for which the pegged arrangement was originally instituted has been achieved. In principle, a more flexible exchange rate arrangement might help release some of the pressures generated by the internal and external imbalances and shocks Lebanon has experienced. At present, however, this may not be a viable alternative for Lebanon, given the virtual absence of an independent monetary policy and well-developed capital markets. Another consideration is that underdeveloped monetary, political and policy-making institutions tend to undermine the effectiveness of discretionary monetary policy.

Figure 2 indicates that after a period of rising growth rates of GDP since the early 1990s as a result of an expansionary fiscal policy which translated into rising interest rates, the rate of growth of GDP started its reverting trend in the mid 1990s with a mere stagnation in early 2000. The same is true for investment where we see a significant trend reversal since 1998 with a 50% decline from about US$ 5 billion in 1998, to about US$ 2.8 billion in 2002. However, prior to 2002, there appears to be a reversal in the decreasing trend of the previous 3 years, which may be attributed to Arab investments mainly in real estate.

(a) Rate of Growth of GDP (%) (b) Investment (US$ Million)

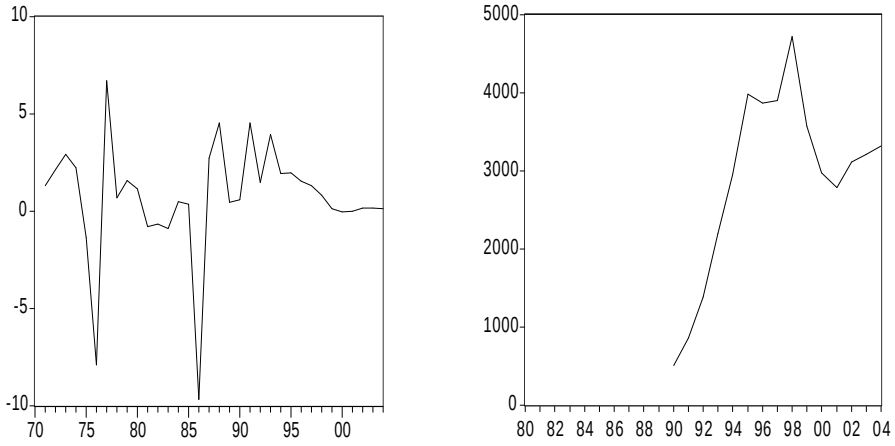

Source: National Accounts Studies of the ESCWA Region, Bulletin No: 17-23.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Figure 2. Investment and GDP: 1970-2004.

The accumulation of consecutive budget deficits, coupled with high interest rates, high levels of government spending with no adequate revenues led to the accumulation of a huge public debt. Total debt stood at about US$ 35 billion by the end of 2004, after an exponential increase since 1993, at a time when it was hovering between US$ 0.5-3 billion during the 1970-1993 period (Figure 3c). The fast accumulation of a huge public debt took policy makers and academics by surprise. The rate of growth of foreign debt is even faster since 1995, and by the end of 2004, foreign debt amounted to about US$ 17.5 billion when it was at about US$ 1 billion in 1996 (Figure 3b). This is partly due to the fact that the Government has been converting a major portion of its domestic debt (Figure 3a) with high service costs and low maturity, to foreign debt with relatively lower interest rate costs and higher maturity. Indeed, the accumulation of a huge debt entails a heavy debt service burden, after being below US$ 1 billion in 1994, it stood at about US$ 3 billion in 2004 (Figure 3d).

(a) Domestic Debt in (US$ Billion)

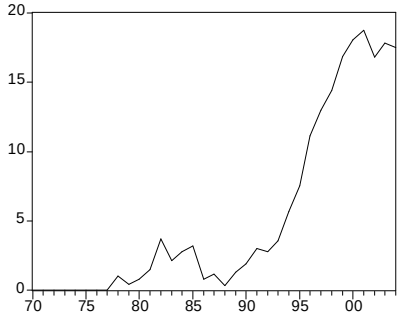

(b) External Debt in (US$ Billion)

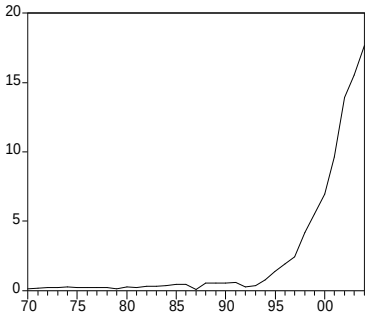

(c) Total Debt in (US$ Billion)

(d) Debt Service in (US$ Billion)

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

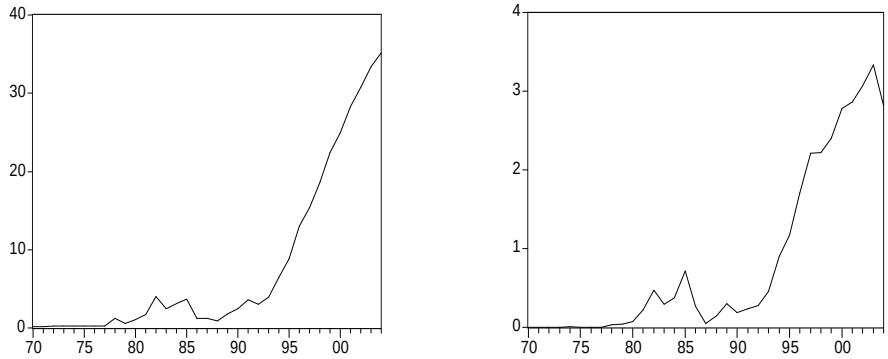

Source: Banque Du Liban (BDL), the Lebanese Ministry of Finance and the IMF.

Figure 3. Evolution of public debt in Lebanon: 1970-2004.

Sustainability of Fiscal Policies

Debt and debt-service indicators are widely used in the economic literature to assess an economy's fiscal situation and the exposure to debt-related risks of liquidity and solvency. Standard indicators fall into two broad categories: (a) flow indicators; and (b) stock indicators. Flow indicators are based on flow variables, typically gross domestic product or exports. From an inter-temporal perspective, these variables represent the resources that are available to meet debt obligations. Thus, flow indicators may thus be useful in assessing solvency problems, since a solvency problem implies that an economy may never be able to service its debt out of its own resources. On the other hand, stock indicators are based on stock variables and tend to reflect liquidity problems.

There are three flow indicator ratios: Debt/GDP, Debt Service/Exports, and Debt Service /GDP. They relate debt and its service to resources that are available to meet these obligations, namely, exports and GDP. These indicators are useful for evaluating both solvency and liquidity risks, but have some limitations. The debt/GDP ratio indicates the amount of resources in a given economy that can be generated to repay debt. A rising debt to GDP ratio signals that the rate of growth of debt exceeds the

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

growth rate of the economy, and if this continues, then the country will have difficulty in meeting its debt obligations in the future. Debt service measures[1] include interest payments on all debt and amortization payments on long-term debt only. The assumption is that short-term debt is normally rolled over. A more comprehensive measure of debt service should include all amortizations.

Figure 4a shows that from 0.4% of GDP in late 1970s, total Lebanese public debt grew steadily in the last 10 years to stand by the end of 2004 at 200% of GDP. This is a clear indication of the fast growing rate of growth of debt at a time when GDP growth has been stagnating at around 1% since 1999. This has put Lebanon in the forefront of indebted Mediterranean countries, and at a well advanced standing relative to highly indebted emerging countries like Argentina, Brazil, and Mexico. A huge debt naturally entails of course a heavy debt service burden, and by the end of 2004, the debt service to GDP ratio stood at about 18%, which is also quite significant given the size of the Lebanese economy, as measured by its GDP (see Figure 4b). Even more alarming is the fact that in 2003, debt service became about 4 times the size of Lebanese exports, with a slight decline in 2004 to about 3.7 (Figure 4c). In other words, the Lebanese economy has to generate every year hard currency of about US$ 3 billion to service its debt from sources other than the proceeds from exports ─ usually the main source of hard currency for an economy. This discrepancy will put more strains on the balance of payments, the amount of foreign currency reserves available at the Central Bank, and subsequently, on the local currency.

The other broader flow indicators are the External Debt/Exports, and External Debt/GDP.[2] These indicate the repayment capacity of a country,

[1] Debt service is commonly computed on a cash basis instead of an accrual basis. If a country is in arrears on its debt payments, the debt service paid undercounts the true obligation. Thus, a better measure is debt service due instead of debt service paid.

[2] Indicators with total debt have many limitations: The size of debt to GDP or exports is likely to be influenced by the stage of development of a country. Debt-level based indicators are expected to be higher in the early stages of development. Thus, using a debt-level based indicator without an inter-temporal or dynamic context may be misleading. Aggregate debt-level indicators do not provide any information on debt structure in terms of maturity, borrower (public or private) creditor, currency, or interest rate composition. All these aspects of debt structure have important implications for vulnerability to external shocks. Thus, measures using total debt

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

and are used for evaluating solvency risk. A higher debt to exports ratio indicates a larger amount of resources needed to service obligations. This in turn, implies increased vulnerability to the balance of payments and larger repudiation risk. Foreign debt is 20 fold the size of Lebanese exports, and consequently, expected to put more pressure on the external balance (Figure 4d). After being below the 30% level in the 1980s and early 1990s, foreign debt has more than tripled since 1997, to stand at about 100% of GDP by the end of 2004 (Figure 4e).

(a) Total Debt/GDP (%)

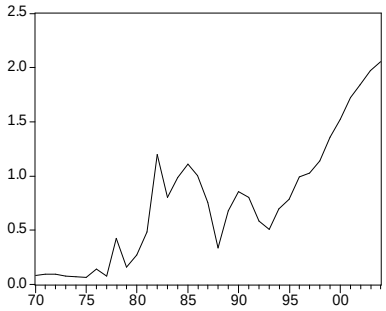

(b) Debt Service/GDP (%)

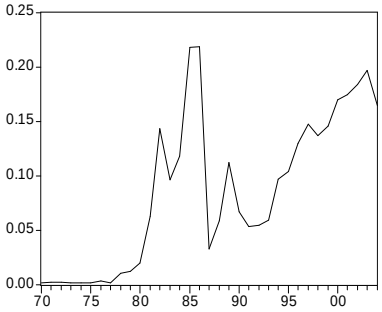

(c) Debt Service/Exports (%)

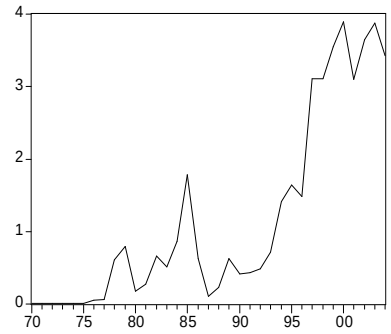

(d) External Debt/Exports (%)

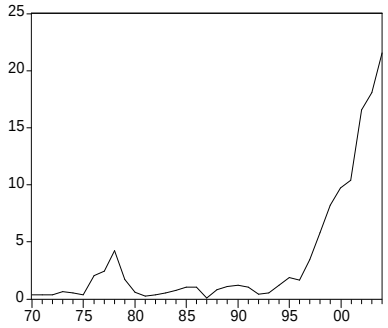

(e) External Debt/GDP (%)

(f) International Reserves/Short-

stock, instead of the characteristics of debt, ignore the fact that some of these debts are more vulnerable to external shock than others.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

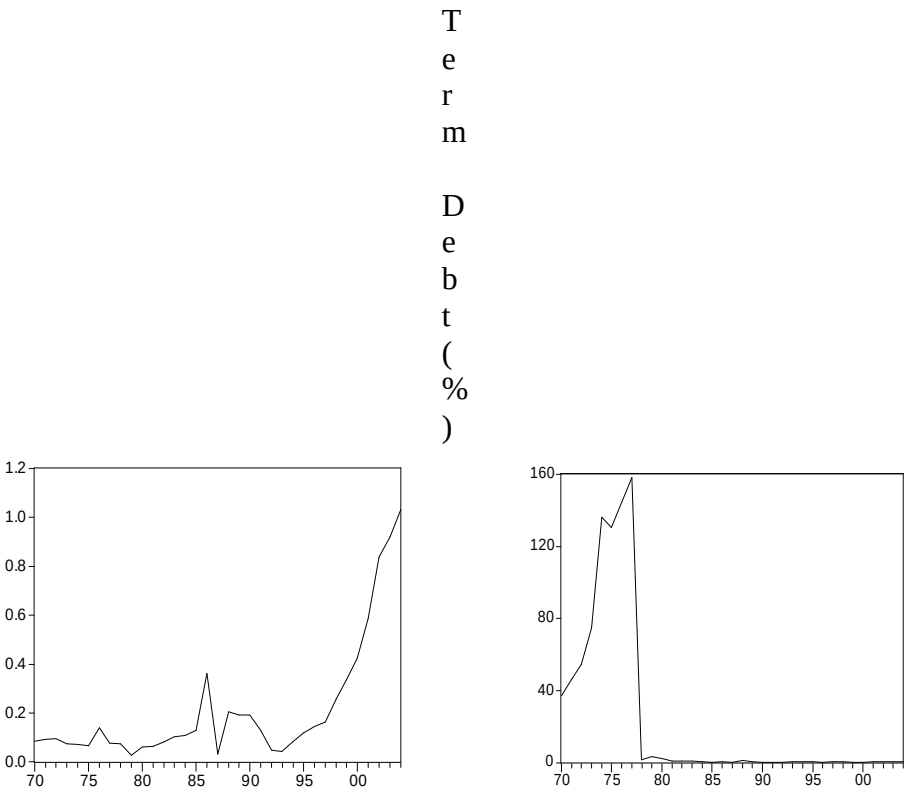

Source: Banque Du Liban (BDL), the Lebanese Ministry of Finance and IMF.

Figure 4. Public debt related ratios: 1970-2004.

The most useful stock indicator is International Reserves/Short-Term Debt. It relates the size of international reserves of the monetary authority to the amount of debt coming due within a year and is an important indicator of liquidity risk. This indicator shows whether the economy has enough foreign exchange reserves to cover the amount of debt that is coming due in the short term.[3] Figure 4f indicates again that this ratio has been steadily

[3] This ratio has however, some limitations: (a) It may not be very useful for open economies that have relatively large amount of short-term trade credits. This is because trade credits are less likely to be withdrawn during a

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

declining since the late 1980s. This is due mainly to fast growth in short-term debt coupled during various political crises with a steady decline in foreign currency reserves at the Central Bank. On the average, the Central Bank can at most, cover 3-4% of maturing short-term debt. This signals an increasing liquidity risk faced by the Lebanese government, coupled with serious concerns about the sustainability of the fixed exchange rate regime.

The ratio analysis portrayed above presents a rather bleak and alarming picture of Lebanese fiscal sustainability. While these indicators are in no doubt reflecting the current fiscal realities, the ratio analysis to fiscal sustainability used above and in the literature suffers from many shortcomings. The debt and debt-service ratios should be used in both static (point in time) and dynamic (inter-temporal) contexts. Although these indicators may give useful information about the ability to pay, no single indicator provides information on all the dimensions of a payment problem. Critical debt levels are likely to vary over time. Therefore, they have to be accompanied by comprehensive economic evaluation. Therefore, there is a need for a more rigorous dynamic empirical analysis of fiscal sustainability in Lebanon by studying the econometric time series properties of the fiscal variables of interest.

Sustainability of Foreign Debt in Lebanon

Traditional literature on fiscal sustainability has always distinguished between domestic and foreign debt. Within this context, foreign debt has always been viewed as a more serious threat to an economy because it involves a transfer of wealth to foreign lenders, and because debt service payments are limited by foreign exchange earnings. Domestic debt, however, rests mainly on domestic borrowing and lending and may be financed sometime through seigniorage revenues. These views, however, have proved to be misleading and the recent financial and debt crisis in several emerging economies are pointing in the opposite direction. Specifically, the hyperinflation in Latin America in the 1980s and 1990s,

crisis; and (b) It does not provide any information on the quality of international reserves. If international reserves are invested in non-cash assets, then they cannot be used to meet immediate external obligations.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

and in Turkey in the late 1990s, showed that there is a limit to deficit financing through printing money. It is also interesting to note that while many less developed countries chose to default on their external debt like Brazil and Argentina, they continue to honor their domestic debt obligations. In addition, the Mexican crisis of 1994 and subsequently the East Asian, Argentinean, and Turkish crises have all demonstrated that with free capital mobility, the stock of domestic debt could become closely integrated with external debt. Another phenomenon which strengthens the linkages between fiscal policy and monetary and exchange rate policies is currency substitution or dollarization, which has become popular in many developing countries. These linkages make it impossible to examine fiscal policy independently from other macroeconomic polices.

Over the past three decades, Lebanon has always enjoyed a relatively low level of external debt. Lebanon had negligible external debt prior to 1978. Subsequently, when Lebanon started accumulating external debt, it was kept within a narrow ceiling and did not exceed the US$ 1 billion level until 1995. However, since 1996, external debt started increasing at an exponential rate reaching US$ 17.5 billion in less than nine years. Besides recurrent current account and budgetary deficits, the major factor behind this steady increase in external debt in the last five years, is the conversion of major portions of domestic debt with relatively high servicing costs into external debt with lower servicing costs on one hand, and financing the current account successive and recurrent deficits since early 1990s, on the other. Recently, external debt in Lebanon has become an issue of great concern that deserves special attention. In the next section, a closer look is taken at the accumulation of a sizeable external debt in Lebanon and attempt is made to identify whether this debt has become recently unsustainable.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Theoretical Framework and Related Literature

The analysis of both the sustainability of internal public and external debts is structurally identical. In fact, both frameworks are based on the study of government inter-temporal budget constraints. While the former rests on the financing constraint of the public sector which relates the primary deficit plus nominal debt servicing to changes in outstanding debt, the latter relates external debt to debt servicing and next exports. Specifically, consider the following process of external debt accumulation in period t+1, denoted by B_{t+1}

$$B_{t+1} = (1+r)B_t - NX_{t+1}, \quad (1)$$

where NX represents net exports, and r is the nominal interest rate.

Iterating Equation 1 forward n periods and summing up we get the external inter-temporal constraint for the Lebanese government:

$$B_t = \sum_{j=1}^{n} \frac{NX_{t+j}}{(1+r)^{j+1}} + \lim_{n\to\infty} \frac{B_n}{(1+r)^n}. \quad (2)$$

If the last term in Equation 2 approaches zero as the number of periods increases, then, the No-Ponzi-Game Constraint will be satisfied, i.e.,

$$\lim_{n\to\infty} \frac{B_n}{(1+r)^n} = 0. \quad (3)$$

The No-Ponzi-Game Constraint in Equation 3, also known in the literature as the transversality condition, states that the present value of external debt in the indefinite future converges to zero. For this to occur, external debt B in the numerator must grow more slowly than the rate of interest r. The government cannot finance interest payments on external debt by continuously issuing new debt. This will happen when Equation 3 is not violated, and Equation 2 reduced to:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

$$B_t = \sum_{j=1}^{n} \frac{NX_{t+j}}{(1+r)^{j+1}}. \qquad (4)$$

This is the solvability condition that has to be satisfied.

Empirically, if the external debt series is non-stationary, then it means that it is growing without bound over time, which means that subsequent debt will also grow without bound, rendering fiscal policy unsustainable. This will also violate the No-Ponzi-Game constraint in Equation 3. A stationary external debt series means that the series is reverting to a certain mean overtime and is not growing without bounds. If that were the case, then obviously, fiscal policy would be sustainable, since debt will be under control. Equivalently, if the export and import series are co-integrated, then again, Equation 4 will not be violated, since net exports in the numerator will not grow without bounds and therefore, external debt B will tend to converge and be under control.

On the other hand, if it is assumed that GDP (Y) is growing over time at a constant rate λ to have $Y_t = (1+\lambda)Y_{t-1},$ and if $b = \frac{B}{Y}$, and $nx = \frac{NX}{Y}$, Equation 1 may be re-written as follows:

$$b_t = \frac{(1+r)}{(1+\lambda)} b_{t-1} - nx_t \qquad (5)$$

Solving this equation recursively,

$$b_0 = \sum_{j=1}^{n} \frac{(1+\lambda)^j}{(1+r)^j} NX_j + \lim_{n\to\infty} \frac{(1+\lambda)^n}{(1+r)^n} b_n. \qquad (6)$$

The external solvability condition requires that:

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

$$\lim_{n\to\infty} \frac{(1+\lambda)^n}{(1+r)^n} b_n = 0. \qquad (7)$$

And Equation 6 becomes:

$$b_0 = \sum_{j=1}^{n} \frac{(1+\lambda)^j}{(1+r)^j} NX_j \ . \qquad (8)$$

External solvability requires that the ratio of external debt to GDP be at least equal to net exports. External debt would be sustainable as long as Equation 8 is not violated.

In the actuarial sustainability approach, if both sides of Equation 1 is divided by B_t, and rearranged:

$$\frac{NX_{t+1}}{B_t} = r - \frac{B_{t+1} - B_t}{B_t}. \qquad (9)$$

Defining the rate of growth of debt $g = \frac{B_{t+1} - B_t}{B_t}$, then Equation 9 may be re-written as:

$$\frac{NX_{t+1}}{B_t} = r - g \ , \qquad (10)$$

If g is the rate of growth of external debt B_t, then Equation 10 will have a stable forward solution, as long as $g \le r$, and external debt would be sustainable. In other words, for external debt to be sustainable in the long run, it should grow less rapidly than the interest rate.

In practice, this condition could be insufficient when the interest rate exceeds the rate of growth of the economy (λ). If debt grows at a rate g such that λ<g<r, sustainability is satisfied, but debt service would grow more rapidly than total resources and ends up exceeding available resources.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

One has to consider then the effective sustainability approach. This approach takes into consideration resources that insure the payment of debt service in the long run. If export revenues (X_t) is considered to be a better measure of the capacity to insure debt service, then, for external debt to be sustainable in the long run, the ratio $b_t = B_t / X_t$ should be stationary. In other words, the effective sustainability condition requires the same deterministic and stochastic trends for external debt and for exports.

The net effective sustainability condition imposes the stationarity of the ratio $ca_t = CA_t / X_t$, where $CA_t = NX_t - rB_{t-1}$ is the current account balance. Feve and Henin (1998) show that stationarity of ca_t is an equivalent sustainability condition when $0 < \lambda < r$.

Alternatively, both sides of Equation 1 may be divided by NX_{t+1}, and rearranged to get:

$$\frac{B_{t+1} - B_t}{NX_{t+1}} = \frac{rB_t}{NX_{t+1}} - 1. \qquad (11)$$

Defining $b_t = \frac{B_t}{NX_{t+1}}$, then Equation 11 maybe re-written as follows:

$$\frac{\Delta B_{t+1}}{NX_{t+1}} = rb_t - 1. \qquad (12)$$

Equivalently,

$$NX_{t+1} = rB_t - \Delta B_{t+1}\ , \qquad (13)$$

where ΔB_{t+1} is the new debt accumulated. And if b_t in Equation 12 is stationary, then external debt is stationary in the long, and thus, external debt would be sustainable.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

On the other hand, and as in the case of public debt sustainability, the empirical literature has also used unit root and co-integration tests to analyze the sustainability of external debt. However, in many empirical studies, the issue of small sample periods in developing countries proved to be a major obstacle in obtaining reliable results. Thus, if the temporal dimension is weak, it is necessary to simulate the tests statistic distribution. This is what Feve and Henin (*op.cit*) have done by proposing an econometric model for external debt sustainability of twelve countries with different development levels: Argentina, Brazil, Ivory Coast, India, Indonesia, South Korea, Mexico, Nigeria, Philippines, Portugal, Thailand and Turkey.

The univariate tests lead to the acceptance of the null hypothesis of unit root for the ratio of debt to GDP. However, the tests were only accepted for the Ivory Coast and India when they were conducted for the debt to exports ratio. This first evaluation shows a negative global message concerning the effective sustainability of external debt in terms of GDP and the opposite result in terms of exports.

The bivariate tests modify the results especially when GDP is used as a deflator. The hypothesis of stationarity is now accepted for Argentina, Indonesia, Korea and Mexico. In terms of exports, the effective debt of the Ivory Coast is the only one not to be sustainable. Feve and Henin argue that when using the univariate approach, sustainability should be often rejected for the test of debt ratios, and when we test external or current balance, it should often be accepted. According to the authors, the bivariate approach gives more precise results.

Co-integration tests are also used in empirical literature to depict the sustainability of external debt. To explain the sustainability of public debt, empirical literature looks at co-integration between the different components of the budget balance ─ mainly government spending and revenues. This paper looks at co-integration between the different components of the balance of payments.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Fisher (1995) studied, for instance, the long-term sustainability of the balance of payments deficit by testing the co-integration between imports and exports for the period 1947-1973 in the United States. Due to the existence of a co-integrating Vector CV = (-1; <1) for these two variables, the conclusion was that the current account deficit is sustainable for the period under consideration.

Leachman and Francis (2000), believe that traditional unit root tests are not sufficient for the analysis of external debt sustainability, and should be paired with co-integration tests. In fact, according to Feve and Henin (1998), for the external debt to be sustainable in the long run, the ratio $b_t = B_t / X_t$ should be stationary, i.e. effective sustainability condition. Otherwise, the hypothesis of unsustainable debt should be accepted. However, for Leachman and Francis (*op.cit*), the aforementioned condition is not sufficient. In order to complete the analysis, they propose to integrate the inter-temporal dimension in the dynamic debt accumulation by testing the existence of a co-integration relation between exports and debt. The authors' reasoning is based on balance of payments represented by:

$$(X_t - M_t) - F_t^n + dB_t = 0, \qquad (14)$$

where exports (X) minus imports (M) are equal to net exports NX; F_t^n is net foreign capital flows and dB_t, the amount lent to foreigners at time t (as a percentage of GDP).

At time $t+1$, accumulated debt B_{t+1} is equal to $B_t + (1+r)dB_t$. Suppose that B grows at an annual rate of $g = (B_{t+1} - B_t)/B_t$, as long as r< g, the economy can import more than it can export, but its debt will still be sustainable (i.e. actuarial effective sustainability condition). Consequently, the first step would be to test the existence of a co-integrating relationship between exports and imports in the United States for two sub-periods: (a) From 1947 to 1973, a period characterized by a fixed exchange rate system and limited capital mobility; and (b) From 1974 to 1994, a

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

period characterized by a flexible exchange rate system and accrued capital mobility.

After identifying M_t and X_t as I (1) processes for the two sub-periods, Leachman and Francis found a CV = (1; 1.40) for the first sub-period and no CV for the second sub-period. In fact, for the period 1974-1994, the external deficit increased considerably and was going to end the long-term equilibrium relationship between imports and exports.

The second step consists of testing the existence of co-integration between exports and external debt. If a long run equilibrium relationship exists, then, external debt is sustainable. This hypothesis is rejected for the second sub-period. Nevertheless, since the rate of growth of GDP is greater than the nominal interest rate ($r < \lambda$), Leachman and Francis conclude, even with the absence of co-integration between M_t and X_t, that the US external debt continues to be sustainable. For this situation to prevail, it is mandatory to enhance economic growth by creating political stability, strong financial markets, stimulate investments and create an expanded exports sector.

Econometric Analysis and Results

The data used in this section are from the International Monetary Fund's International Financial Statistics and Direction of Trade Statistics, the World Bank's Global development Finance, the Central Bank of Lebanon, and the Lebanese Ministry of Finance. The sample used spans the period 1970-2004. Before establishing non-stationary of the external variables, the dynamics of exports, imports and external debt through the following plots are explored.

Figures 5a and 5b indicate that Lebanese exports have never exceeded the US$ 1 billion level, at a time when Lebanon is a heavy importer of goods and services for a yearly average of US$ 4.5 billion. This has translated into a huge gap between exports and imports. When grouped together, exports and imports appear to be diverging quite significantly over time (Figure 5d). Subsequently, Lebanon has experienced severe and recurrent current account deficits since the mid 1980s (Figure 5c). Despite

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

these current account deficits, the Lebanese Central Bank has been able to accumulate foreign reserves starting in the early 1990s from capital inflows seeking investments in Lebanese TBs, thus offsetting the current account deficits by corresponding capital account surpluses. By the end of 2004 foreign reserves amounted to about US$ 11.5 billion (Figure 5f).

On the other hand, exports, imports and the current account appear all to contain unit roots, while external debt appears to be stationary prior to 1995, and non-stationary post 1995 (Figure 5e). Before testing formally for the existence of unit roots in the three-variables of interest, Table 1 reports the unit root test results for the ratios of external debt (EDT) to exports (X), the current account (CA) to exports, and external debt to GDP.[4] While the results are mixed for external debt to export ratio, both the PP and ADF unit

(a) Exports

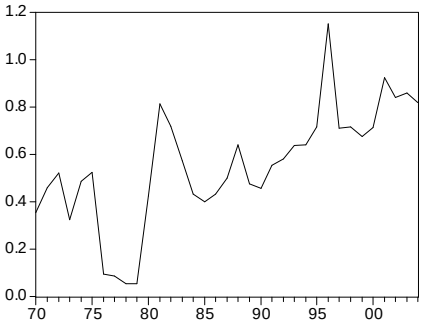

(b) Imports

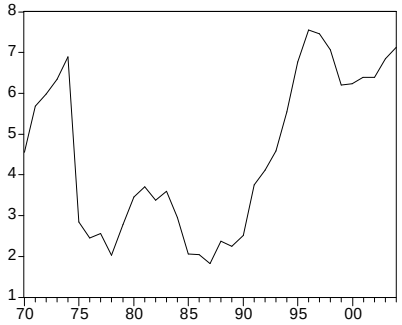

(c) Current Account

(d) Exports and Imports

[4] Unit root tests were also performed on the ratio of external debt to the current account. These tests also indicate that this ratio is I(1), pointing to the non-stationarity of external debt and therefore to its unsustainability.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

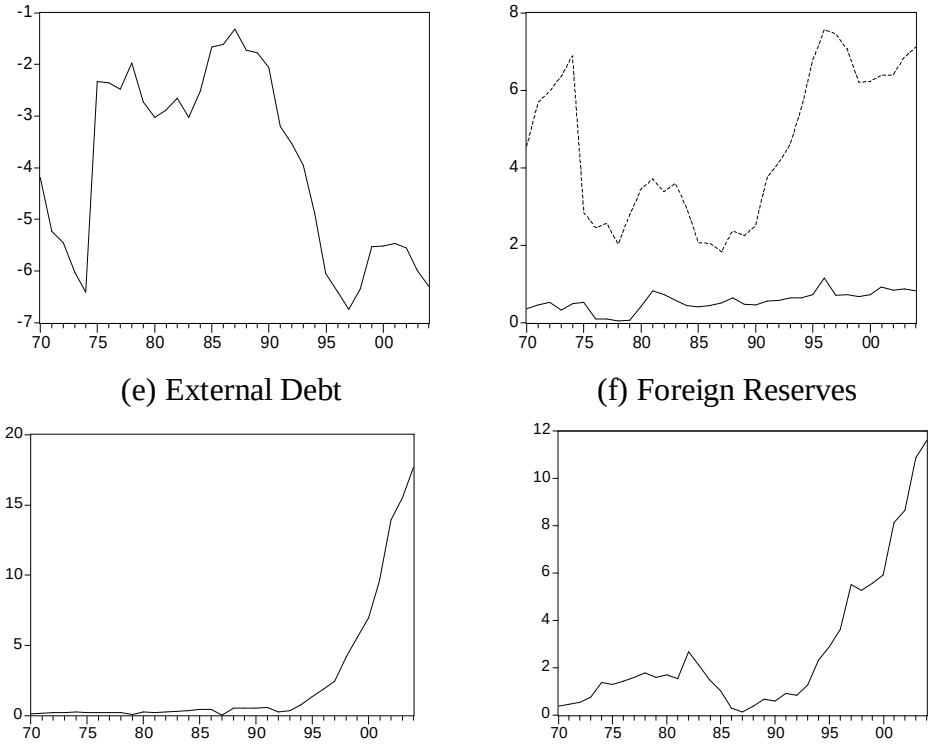

Source: IMF's Direction of Trade Statistics, World Bank's Global Development Finance, the Lebanese Central Bank and Ministry of Finance.

Figure 5. Evolution of balance of payment components and external debt in Lebanon: 1970-2004 (US$ Billion).

root tests point to the non-stationarity of the ratio of the current account to exports, which is an I(1) non-stationary series. Thus, according to Feve and Henin (1998), the non-stationarity of this ratio implies that external debt is not sustainable. In addition, both the ADF and PP unit root tests point to the non-stationarity of the external debt to GDP ratio which is also an I(1) non-stationary series. Thus, again and according to the effective sustainability

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

approach, the non-stationarity of this ratio also indicates that external debt is not sustainable.

Table 2 reports, the ADF and PP tests for exports, imports and external debt series. It is clear that both exports and import series are non-stationary I(1) series, while external debt series is non-stationary I(2) series under both the PP and ADF tests. Following Leachman and Francis (2000), the long-run relationship between imports and exports is now analyzed.

Table 3 reports the co-integration tests for exports and imports. It is clear that there is no long run relationship between the two series, and as is clear from Figure 5d, the two series are drifting two far apart and are not bound by a long run relationship. Looking at the average Lebanese rate of growth of GDP (2 %), and comparing it with the average nominal interest rate (10 %), it may be seen that the nominal interest rate is much higher than the rate of growth of GDP ($r \rangle \lambda$) over the period under consideration. In the study of Leachman and Francis (2000), and with the absence of co-integration between M_t and X_t, the conclusion is that the US external debt is still sustainable because $r \langle \lambda$. However, they argue for this situation to prevail in the US, it is mandatory to enhance economic growth by creating political stability, strong financial markets, stimulate investments and create an expanded exports sector. Over the past three decades, Lebanon has, and still suffers from political instability, weak financial markets, and low levels of investment and exports. Therefore, following Leachman and Francis (*op.cit*) and based on the co-integration results of this study, it may be safely concluded that external debt in Lebanon is not sustainable.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Table 1. Unit Root Tests for Stationarity

	EDT/X	CA/X	EDT/ GDP	Mackinnon's Critical Values	
				5 %	1%
Constant and Time Trend					
PP (2)	2.51	-3.06	0.69	-3.54	-4.25
PP FD (2)	-5.07*	-6.26**	-7.59**	-3.54	-4.25
Constant					
PP (2)	4.45**	-2.79	2.34	-3.54	-4.25
PP FD (2)	--	-6.37**	-6.45**	-3.54	-4.25
Constant and Time Trend					
ADF (1)	2.14	-2.96	1.35	-3.55	-4.27
ADF FD (1)	2.78	-4.73**	-3.77*	-3.55	-4.27
Constant					
ADF (1)	3.29*	-2.60	2.73	-2.95	-3.64
ADF FD (1)	--	-4.81**	-2.95*	-2.94	-3.62

N.B.
1. PP is the Phillips-Perron test and FD is the first difference, and ADF is Augmented Dickey Fuller.
2. The numbers in parentheses are the proper lag lengths based on the Akaike Information Criterion (AIC).
3. An * indicates rejection of the null hypothesis of non-stationarity at the 5% level of significance, while ** indicates a rejection at the higher 1% level.
4. For all variables, the time trend and the constant are statistically insignificant.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Table 2. Unit Root Tests for Stationarity

	X	M	EDT	Mackinnon's Critical Values	
				5 %	1%
Constant and Time Trend					
PP (2)	-3.38	-1.68	3.96	-3.54	-4.25
PP FD (2)	-5.98**	-5.01**	-2.89	-3.53	-4.22
Constant					
PP (2)	-2.20	-1.24	6.64	-3.54	-4.25
PP FD (2)	-6.06**	-4.87**	-1.43	-3.54	-4.25
Constant and Time Trend					
ADF (1)	-3.50	-2.13	1.70	-3.55	-4.27
ADF FD (1)	-4.76**	-3.79*	-2.27	-3.55	-4.27
Constant					
ADF (1)	-2.05	-1.36	2.25	-2.95	-3.64
ADF FD (1)	-4.81**	-3.56**	-1.08	-2.94	-3.62

N.B.
1. PP is the Phillips-Perron test and FD is the first difference, and ADF is Augmented Dickey Fuller.
2. The numbers in parentheses are the proper lag lengths based on the Akaike Information Criterion (AIC).
3. An * indicates rejection of the null hypothesis of non-stationarity at the 5% level of significance, while ** indicates a rejection at the higher 1% level.
4. For all variables, the time trend and the constant are statistically insignificant.
5. X refers to exports, M to imports and EDT to External Debt.
6. The external debt series is a non-stationary I(2) series under both the PP and ADF tests.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Table 3. Co-integration Tests Between Exports and Imports

Hypothesis			Critical Values	
Null	Alternative	Trace Statistics	(5%)	(1%)
r=0	$r \geq 1$	7.599756	12.53	16.31
$r \leq 1$	$r = 2$	0.087284	3.84	6.51

N.B.
1. The Johansen Co-integration Likelihood Ratio Test is based on the trace of the stochastic matrix.
2. The test does not allow for a linear deterministic trend in the data, and no constant.
3. r represents the number of co-integrating vectors. Maximum lag 1 year in VAR.
4. An * and ** indicate significance at the 5% and 1% level of significance respectively.
5. The asymptotic critical values are from Osterwald-Lenum (1992).

On the other hand, and since the external debt series is a non-stationary I(2) series, this study does not proceed with the second step of Francis and Leachman, which consists of testing for a long-run relationship between exports and external debt. Overall the empirical results of this section all point to the non-sustainability of external debt in Lebanon.

Given the unsustainability of external debt, the question is asked as to the implications on the current pursued fixed exchange rate arrangement to the US dollar. It has been shown earlier that Lebanon needs to generate an average of US$ 4.5 billion per year to pay for the imports of goods consumed domestically. The fact that on the average, Lebanon exports for about US$ 0.550 billion per year, means an average yearly current account deficit of about US$ 4 billion. In other words, Lebanon has to generate the equivalent of US$ 4 billion in foreign exchange to cover its current account deficits. These permanent deficits have so far been offset by surpluses in the capital account due mainly to foreign investments in Lebanese TBs. If for whatever reason, these capital inflows decline, just like in the recent political crisis, the Central Bank will have to tap once again its foreign exchange reserves. During the recent political turmoil, the Central Bank lost the equivalent of US$ 4 billion in trying to maintain its current peg to the dollar, decreasing its foreign reserves from US$ 11.5 billion to US$ 7.5 billion.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

The fiscal and monetary outlook for the period 2005-2007 is rather bleak. If it is assumed that the government can easily roll over the maturing short term domestically issued TBs over the period 2005-2007, the rolling over of external debt may turn out to be a rather difficult task. Table 4 indicates that the government will have to generate the equivalent of US$ 2.3 billion in 2005, US$ 3.05 billion in 2006, and US$ 0.5 billion in 2007, to pay for its maturing Eurobonds respectively.

Table 4. Outstanding Eurobonds as at December 31, 2003

Year of Issue	Maturity	Original Principal Amount (US$ Million)	Outstanding Principal Amount (US$ Million)	Coupon Rate (%)
1997	2007	100	100	7.5
1997	2007	400	369	8.6
1998	2005	450	417	8.75
1999	2006	300	Euros 264 million	8.87
1999	2009	650	636	10.25
2000	2004	850	844	9.50
2000	2005	850	847	9.37
2001	2006	1150	1110	9.87
2001	2008	750	750	10.12
2001	2016	400	400	11.62
2002	2005	1000	900	10.25
2002	2006	350	349	10.50
2002	2006	500	105	10.50
2002	2006	750	649	10.50

Source: Ministry of Finance (2004).

Given the current fiscal indicators, tapping new international sources of financing is becoming more and more difficult, rendering the financing of the current external debt program unsustainable. Therefore, the government may be compelled to abandon its fixed exchange rate peg, and may have to introduce painful fiscal adjustment measures to generate the necessary foreign exchange from its own internal recourses to finance its external debt in the coming three years.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Conclusions and Policy Implications

Recurrent budget and current account deficits and a fixed exchange rate system imply that Lebanon will have to generate foreign currency from sources other than exports: (a) To cover a widening huge gap between exports and imports; (b) To service a fast growing external debt; and (c) To maintain its exchange rate peg to the US dollar. If hard currency is not generated, then the consequence would be the continuous accumulation of a sizeable unsustainable external debt and a significant depreciation of the exchange rate. The Central Bank must loosen its monetary policy to ease the pressure on local interest rates as these high rates have contributed greatly to the accumulation of a large public debt. Once fiscal reforms are implemented, the monetary authority may then seriously consider a departure from the US dollar peg, and introduce more flexibility in the exchange rate, in a manner involving the lowest possible fiscal and monetary costs.

On several occasions, the Central Bank of Lebanon has intervened on the foreign exchange market to maintain its peg to the US$ since 1995. Mounting political pressures in early 2005 alone obliged the Central Bank to intervene in the market selling hard currency again in favor of maintaining its peg. Some unofficial figures put the total reserves loss of the Central Bank to about US$ 4 billion. The unsustainability of the government's foreign debt policies renders the task of the monetary authority in trying to maintain its peg even harder. Given the low level of overall exports and the heavy reliance on foreign reserves to defend its peg, the Central Bank may soon find itself with little foreign reserves to be able to defend its peg to the dollar, much less able to repay the interest on its accumulated foreign debt. Therefore, the level of foreign exchange reserves at the Central Bank appears to be the main link which could trigger either a currency crisis or a debt crisis.

The empirical section of the paper has shown that the external debt in Lebanon is not sustainable. The same is true for the current exchange rate policy where the Central Bank may soon be compelled to institute a floating exchange rate regime. In all cases, if Lebanon still opts for maintaining

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

fixed US$ exchange rate arrangements, it will have to implement crisis-prevention measures, namely by exercising fiscal discipline, managing properly its debts and foreign reserves, and avoiding future real exchange rate appreciations. Given the unsustainable fiscal policies since the mid 1990s, most analysts have anticipated that Lebanon may first experience a debt crisis leading subsequently to a currency crisis. However, the latest political crisis has shown that despite the high levels of foreign reserves at the Central Bank, an exchange rate crisis may occur at any time leading to a debt crisis. Recently, the international community has pledged once again to intervene and help Lebanon to overcome its current fiscal and monetary difficulties. This may constitute a last resort for the Lebanese economy to once again put itself on sustainable fiscal and monetary paths.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

References

Banque Du Liban, Republic of Lebanon. Various Issues. Yearly Bulletins. Beirut,Lebanon.

Bulow, J. and K. Rogoff. 1989. Sovereign debt: Is to forgive to forget? *American Economic Review* 79(1): 43-50.

Cline, W. 1985. International debt: from crisis to recovery? *American Economic Review* 75(2): 185-90.

Edwards, S. 1984. LDC foreign borrowing and default risk: An empirical investigation, 1976-1980. *American Economic Review* 74(4): 726-34.

Eichengreen, B. 1991. Historical research on international lending and debt. *Journal of Economic Perspectives* 5(2):149-69.

Fève P. and P. Henin. 1998. Une evaluation econométrique de la soutenabilite de la dette extérieure des pays en development. *Revue Economique* 49: 75-86.

Fisher E. 1995. A new way to think about the current account. *International Economic Review* 36: 555-568.

Grossman, H. and J. Van Huyck. 1988. Sovereign debt as a contingent claim: Excusable default, repudiation and reputation. *American Economic Review* 78(5): 1088-97.

International Monetary Fund. Various Issues. *Direction of Trade Statistics Yearbook*. Washington, D.C.

_____. Various Issues. *International Financial Statistics Yearbook*. Washington, D.C.

Leachman L. and B. Francis B. 2000. Multi-cointegration analysis of the sustainability of foreign debt. *Journal of Macroeconomics* 22, (2): 207-227.

Ministry of Finance, Republic of Lebanon. 2004. *Lebanon Country Profile 2004*. Beirut, Lebanon.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Osterwald-Lenum, M., 1992. A note with quantiles of the asymptotic distribution of the maximum likelihood co-integration rank test statistics. *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* Vol. 54: 461-472.

Obstfeld, M. 1996. Models of currency crises with self-fulfilling features. *European Economic Review* 40(3): 1037-47.

Reinhart, C. 2002. Default, currency crises, and sovereign credit ratings. *World Bank Economic Review* 16(2): 151-70.

United Nations' Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Various Issues. National Accounts Studies of the ESCWA Region, Bulletins No: 17- 23. New York.

World Bank. Various Issues. Global Development Finance Yearbook. Washington, D.C.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

English Content

Institutions, Trade and Geography: Implications for long-term Development in the Arab World.
Ibrahim Elbadawi **7**

An International Political Economy View of EU-GCC Partnership.
Gonzalo Escribano **27**

Sustainability of Exchange Rate Policies and External Public Debt in Lebanon.
Simon Neaime **53**

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Journal of Development and Economic Policies

Institutions, Trade and Geography: Implications for long-term Development in the Arab World.
Ibrahim Elbadawi

An International Political Economy View of EU-GCC Partnership.
Gonzalo Escribano

Sustainability of Exchange Rate Policies and External Public Debt in Lebanon.
Simon Neaime

Meeting Overview:
" Workshop on: Public Policy and Poverty Reduction in the Arab Region".
Ali Abdel Gadir Ali
Adel Abdel Azim Ebrahim

Book Review :
" Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab World ".
Yousif Taha

(ISSN - 1561 – 0411)

Volume 8 - No. 1
December 2005

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Objectives

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors

1. Three copies of the manuscript should be submitted to the Editor.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere and not used to obtain an academic degree.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail (if available) on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. References should be placed at the end of the document and include only publications cited in the text. References should be listed as follows :

   Krueger, A.O. (1992), Economic Policy Reform in Developing Countries, Blackwell, Oxford.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. Manuscripts sent to the Journal will not be returned.
12. Authors are strongly encouraged to submit manuscripts to the Journal's Electronic Mail: jodep@api.org.kw, written in Microsoft Word or any recent word processor.
13. Electronically submitted will be acknowledged by immediate reply manuscripts.
14. All contributions to the journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
15. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
16. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor the Arab Planning Institute's.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 8 - No. 1 – December 2005

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Editor

Essa Al-Ghazali

Co-Editor

Ali Abdel Gadir Ali

Managing Editor

Saleh Al-Asfour

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi
Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli

Editorial Board

Ahmad AL-Kawaz
Ahmad Telfah
Ibraheem Al-Badawi
Belkacem Laabas
Touhami Abdelkhalek
Riadh ben Jelili
Abderazaq Al-Faris
Adnan Wadie
Mustafa Babiker
Yousef Jawad

Correspondence Should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 4843130 - 4844061 Fax (965) 4842935
E-mail: jodep@api.org.kw

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

Subscriptions :

Arab Countries	1Year	2 Years	3 Years
Individuals	US$ 15	US$ 25	US$ 40
Institutions	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Other Countries	**1Year**	**2 Years**	**3 Years**
Individuals	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Institutions	US$ 40	US$ 75	US$ 115

Price per copy in Kuwait : KD. 1.5

Address :

Journal of Development & Economic Policies
The Arab Planning Institute
P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 4843130- 4844061 Fax (965) 4842935
E-mail: jodep@api.org.kw

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com